السوري لكل السوريين

صحيفة أسبوعية سياسية اجتماعية حرة | العدد ٢٩٢ - الأربعاء | ٥ تشرين الثاني ٢٠٢٥ م | السعر: ١٠٠ل.س

اللاجئون السوريون من قسوة المنفى إلى مخاطر العودة.. جدلية العودة الطوعية في ظل واقع معقد

منذ أكثر من عقد، تُعد قضية اللاجئين السوريين من أعقد القضايا الإنسانية والسياسية، حيث يعيش الملايين بين المنفى وغموض المستقبل. ومع تصاعد الدعوات للعودة الطوعية، يظل الملف محاطاً بتحديات أمنية واقتصادية وقانونية وسياسية تجعل من الصعب ضمان عودة كريمة ومستدامة.»٢

سوريا والمقابر الجماعية ضرورة استعادة الذاكرة وحماية الحقوق

في كل ركن من أركان سوريا، تتكشف المآسي القديمة الجديدة على شكل مقابر جماعية تحمل رفات آلاف السوريين الذين اختفوا قسرياً أو أُعدموا خلال سنوات الحرب الطويلة.

هذه المواقع ليست مجرد آثار لماضٍ مأساوي، بل هي شهادات حية على انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وصرخة صامتة تطالب بالعدالة، وتذكير مؤلم بأن الغياب الرسمي والمجتمعي عن حماية الحق في الحياة والحقيقة لا يقل خطورة عن الانتهاكات نفسها.

مع كل اكتشاف جديد، يتجدد السؤال عن مصير الضحايا وعددهم وهوياتهم، ويطرح تحدياً أكبر أمام السلطة والمجتمع المدني لتوحيد الجهود العلمية والحقوقية، وضمان توثيق الأدلة بطريقة تحفظها للأجيال القادمة، وتتيح محاسبة المسؤولين عن الجرائم ضد الإنسانية.

فغياب أي آلية واضحة للتوثيق أو محاكمة مرتكبي الانتهاكات يشكل تهديداً حقيقياً لضياع الحقوق، ويجعل العدالة مؤجلة، ويترك الأهالي في حالة من الانتظار القلق، بين ألم الفقد والأمل في الحقيقة.

والسوريون بحاجة اليوم إلى خطوات عملية تضمن حماية مواقع الدفن، وتوفير الدعم الفني والمالي للفرق الحقوقية والطبية، وربط الرفات بقاعدة بيانات دقيقة للمفقودين.

فالذاكرة الجماعية التي تمثلها هذه المقابر هي حجر الأساس لأي مسار حقيقي للعدالة الانتقالية، وأي تقاعس في حفظها وتحليلها يعني فقدان فرصة لا تعوض لاستعادة الحقوق وإعادة بناء الثقة بين المواطن والسلطة.

في سوريا، حيث لا تزال آثار الحرب مستمرة، يصبح الحفاظ على الذاكرة الإنسانية والحقوقية مسؤولية مشتركة بين السلطات والمجتمع المدني، ودعوة مستمرة للضغط من أجل العدالة.

فكل رفات يتم توثيقها، وكل قصة تُروى، هي خطوة نحو استعادة كرامة الضحايا وطمأنة الأحياء بأن الحق لن يضيع، وأن الأرض التي ابتلعت أبناءهم يمكن أن تنطق أخيراً بالحقيقة.

هيئة التحرير

صحفية سورية: الصحافة النسوية حققت إنجازات لكن التحديات لا تزال قائمة

وجدت الصحافة النسوية في سوريا نفسها بعد اندلاع الحرب أمام تحديات غير مسبوقة في ممارسة عمله، منذ اللحظة الأولى واجهت صعوبة الوصول إلى المعلومات والمصادر، بينما كان الخطر الميداني يحيط بكل تقرير أو تحقيق، فقد أثر النزوح المستمر، انقطاع الخدمات الأساسية، والقيود المجتمعية على دور المرأة في الإعلام وجعل المهمة صعبة للغاية، ومع ذلك صممت الصحافيات على توثيق أصوات النساء والفتيات اللواتي أصبحن ضحايا النزاع، لتصبح الصحافة النسوية أداة لمقاومة الصمت في زمن الحرب. »٣

النساء في مخيمات النزوح.. ضحية الانتهاكات والمعاناة

تعتبر النساء في مخيمات النزوح من الفئات الأكثر تأثراً بتداعيات النزاع الدائر، خاصة في المخيمات والمناطق التي تخضع لسيطرة جماعات دينية متشددة، هذه الفئة تواجه تحديات يومية على جميع الأصعدة، بداية من العنف الجسدي مروراً بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وصولاً إلى فرض أنماط سلوكية قسرية تقيد حرية النساء الشخصية وتقلل من فرصهن في العيش بكرامة.»٤

لجنة التحقيق الدولية بشأن سوريا: موجة العنف المتجددة قد تعيد البلاد إلى دائرة الصراع

أعرب رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا، باولو سيرجيو بينيرو، في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، عن قلقه العميق من موجة العنف المتجددة في البلاد، محذراً من أنها "تهدد التفاؤل الذي أعقب سقوط الحكومة السابقة". »٥

الوجود المسيحي في سوريا... من مهد الرسالة إلى خطر الاندثار

من قاعة المعهد البابوي في العاصمة الإيطالية روما، أطلق المطران جاك مراد، رئيس الأساقفة السرياني الكاثوليكي في حمص وحماة والنبك، صرخةً تعبّر عن وجع تاريخي أكثر من كونها تصريحاً عابراً: "الوجود المسيحي في سوريا يموت ببطء". »٦

السوري لكل السوريين

/http://alsori.net

0997326097

alsorilklalsoreen@gmail.com

صحيفة أسبوعية سياسية ثقافية اجتماعية حرة، تهدف إلى إعادة المحبة والألفة بين السوريين، وتقريب وجهات النظر بينهم.

هوامش

درعا: منازل بلا أسطح.. جيش نظام الأسد لم يترك شيئاً

درعا/ رجاء مختار

وقفت أم سامر أمام بيتها نصف المهدّم في قرية قرب درعا البلد، تمسح بيدها على حافة جدارٍ بلا نافذة وتقول بصوتٍ يكاد يختنق: «رجعنا بعد أشهر الغياب لنلاقي البيت مفتوح... السقف مقلوب والحديد ما عاد موجود، حتى الباب طلعوه».

على بعد كيلومترات، يمرّ خالد بأطلال منزله ويتفحّص الأعمدة الخرسانية التي سحل منها حديد التسليح: «صار البيت مثل قشر بيضة، يمكن المطر يجيب ما تبقى منه». هاتان شهادتان لمزارعين وعائلات عادت إلى منازلها في درعا فوجدت أن ما تركه القتال لم يكفِ؛ فقد أتى من تلاه ليأخذ ما تبقى من معدن وكابلات وحتى قطع البنية التحتية الكهربائية.

حوادث «التعفيش» وسرقة الكابلات والبحث عن حديد الأسطح باتت سمة متزايدة في محافظة درعا منذ مرحلة إعادة انتشار بعض الوحدات العسكرية وانسحاب أخرى خلال النصف الثاني من ٢٠٢٤ وما تلاه من تحولات أمنية في الجنوب.

تقارير محلية ورصد إعلامي أشارت إلى تكرار حالات سرقة كابلات الألياف الضوئية وخطوط الضغط العالي ما أدّى إلى انقطاع اتصالات وكهرباء عن أحياء وبلدات في درعا والسويداء، وفي بعض الحالات تحدثت مصادر عن محاولات لاستهداف خط توتر عالٍ.

الآلية الميدانية لهذه السرقات تتكرر: مجموعات أو أفراد يدخلون المنازل الفارغة أو شبه المهدومة ليخلعوا الأبواب، يقتلعوا شبابيك الألمنيوم، يقطعون كابلات الكهرباء والاتصالات، ثم يصعدون إلى الأسطح لكسر الخرسانة واستخراج حديد التسليح الذي يُحمّل على شاحنات أو على دراجات نارية ويُباع لتجار خردة في أسواق متصلة خارج المحافظة. ناشطون محليون وثّقوا أيضاً حالات تفكيك محولات كهربائية ونزع أجزاء من محطات توزيع صغيرة، ما خلق أزمة خدمة مستمرة في مناطق عدة.

أهالي متألمون يتحدثون عن طابع «منظم» لهذه العمليات؛ ليس مجرد لصوص عابرين بل شبكة تجارة خردة تستغل الانفلات الأمني. منشورات محلية وشهادات على مواقع التواصل تفيد بأن بعض مَن شاركوا في تلك العمليات كانوا من عناصر أمن سابقين أو منتسبين لميليشيات مرتبطة بالجيش الموالي للنظام، وقد استغلوا وصولهم إلى مواقع وآليات أو معلومات عن منازل مهجورة لتمكين عمليات السرقة وتهريبها.

في الوقت نفسه، صرّح ناشطون أن غياب رقابة فعالة وانتشار السلاح ساعدا على تيسير تلك الممارسات، فيما تظل الادّعاءات بحاجة إلى تحقيقات مستقلة وموثوقة.

النتيجة المادية فادحة: منازل تحولت إلى هياكل ضعيفة، مدارس ومرافق عامة جردت من نوافذها ومراوحها، وشبكات كهربائية وخطوط اتصال تعاني انقطاعات متكررة.

وحذر مهندس محلي من أن اقتلاع حديد التسليح من الأسقف والأعمدة يعرّض الأبنية لخطر انهيار جزئي أو كليّ مستقبلاً، ما يزيد من كلفة إعادة الإعمار ويضع عبئاً إضافياً على الأسر والمجالس المحلية. وفي سوق الخردة ارتفعت أسعار الحديد والكابلات بما يعزّز الدافع للنهب، خصوصاً حين تتوافر مشتريات من جهاتٍ بعيدة.

وأعلنت المجالس المحلية والأمن الداخلي في بعض المناطق عن ضبط مجموعات حاولت سرقة كابلات أو أجزاء من الشبكات، لكن قدرات الضبط محدودة أمام حجم الانفلات وحقيقة وجود عناصر فاعلة تستفيد من الوضع.

كما أن جهود التوثيق ما تزال موجّهة إلى توثيق حالات التعفيش ومطالبة الجهات المسؤولة بمتابعة مرتكبيها؛ ناشطون أطلقوا حملات توثيقية عبر شبكات محلية ودعوا منظمات حقوقية للتدخّل في رصد حركة تجارة المسروقات.

ومن جهةٍ رسمية محلية تُجابَه الادّعاءات بتصريحات متباينة حول حجم الاستهداف ودرجة التواطؤ، ما يعكس غياب معطيات رسمية موحّدة وشفافة حتى الآن.

وعلى الأرض، تحاول عائلات تأمين ما تيسّر من منازلها؛ البعض يضع غطاء بلاستيكي مؤقتاً على الأسطح، وآخرون يلجأون إلى إقامة أسقف خشبية بسيطة بانتظار إعادة إعمار حقيقية.

لكن ذلك يفاقم مشاكل الصحة والسلامة ويعرض السكان لمخاطر الطقس والبلاء.

القرى التي شهدت هجرة سكانية واسعة أصبحت أهدافاً سهلة للمقتحمين، ما يبرر مطالب الأهالي بآليات حراسة محلية منسقة مع السلطات وإدخال قوّات حفظ نظام محلية مؤهلة لحماية الممتلكات وإيقاف تجارة الخردة المريبة.

القوانين المحلية والدولية تصفّنه نهباً للمدنيين وممتلكاتهم في أوقات النزاع، وقد تصل إلى مستوى جرائم ترتبط بخراب ممنهج استهدف البنية المدنية. وهو ما يضع قضية تعويضات إعادة الإعمار وملاحقة المتورطين في إطار حقوقي وقانوني أوسع يتطلب توثيقاً دقيقاً وشهوداً وآليات قضائية مستقلة، أمور لا تتوفر بسهولة في ظلّ الكثيف.

العمالة الموسمية تتوافد للتعبئة وفرص دخل مؤقتة تعين الأسر على المعيشة

الرقة/ حسن الشيخ

في كل خريف وفي موسم حصاد الذرة الصفراء في ريف الرقة الشمالي، تتحول الطرقات الإسفلتية الممتدة بين الحقول والقرى إلى مشاهد نابضة بالحياة والعمل.

أكوام الذرة المفروشة على جنبات الطريق تنتظر أشعة الشمس لتجفيفها، بينما تتوافد مجموعات من العمال والنساء يومياً للمشاركة في عمليات التعبئة والتحميل، في موسمٍ أصبح يشكل مصدر دخل مؤقت لعشرات الأسر الريفية.

الذرة المكدسة على الطرقات ليست مجرد محصول، بل «رزق ينتظر من يلتقطه» كما يقول العامل أحمد المصطفى، ويضيف: «نأتي منذ الصباح الباكر، نساعد المزارعين في تعبئة الذرة الجافة داخل الأكياس، ونحصل على أجرة يومية بسيطة لكنها تسدّ الرمق في هذه الأيام الصعبة».

المشهد يتكرر على طول الطرق الزراعية في المنطقة، حيث تعمل مجموعات من الرجال والنساء بشكل يدوي في جمع وفرز الحبوب ونقلها إلى الأكياس الكبيرة التي تُربط بإحكام قبل تحميلها في الشاحنات. هذه العملية، رغم بساطتها، تتطلب جهداً كبيراً وتنسيقاً بين المزارعين والعمالة القادمة من مناطق مختلفة داخل الريف.

تقول إحدى العاملات عليا الحمود، إنها تأتي مع مجموعة من النساء كل موسم للعمل في تعبئة الذرة، مضيفةً: "العمل على الطريق صعب، الغبار والشمس مزعجان، لكن الأجرة اليومية تساعدنا في مصاريف البيت. أغلبنا نعمل أسبوعين أو ثلاثة فقط كل عام، لكنها فترة ننتظرها لأنها تمنحنا شيئاً من الأمل".

وتضيف بابتسامة خفيفة: «صرنا نعرف مواسم الذرة من رائحتها المنتشرة على الطرق، فهي إعلان بأن وقت العمل حان».

المزارعون من جهتهم يرون في هذه الطريقة التقليدية لتجفيف الذرة حلاً اضطرارياً لغياب المجففات الحديثة أو المراكز المجهزة لذلك.

ويقول المزارع محمد الخلف: «نفرش الذرة على الطرق الإسفلتية لأنها أسرع في التجفيف، والحرارة تساعدنا، ومع قلة الإمكانات ما في حل غير هيك. بس طبعاً هذا الشي يعرّض المحصول للغبار والسيارات، لكننا مجبرون».

ويشير إلى أن تعبئة الذرة على الطرق تستقطب الكثير من الأيدي العاملة الموسمية من القرى المجاورة، ما يخلق حركة اقتصادية صغيرة في المنطقة، رغم أن الأجور تبقى محدودة جداً مقارنة بحجم الجهد المبذول.

العمال بدورهم يطالبون بوجود أماكن مخصصة للتجفيف والتعبئة تكون أكثر أماناً ونظافة، خصوصاً أن العمل على الطرقات يعرّضهم للأذى من مرور السيارات والغبار الكثيف.

يقول أحد الشباب العاملين علي السلمان: «لو كان في مجففات أو ساحات مخصصة للعمل كنا اشتغلنا بأمان وارتحنا، بس حالياً كل الشغل على الطرق والطرقات الفرعية».

ورغم الشكاوى، يبقى موسم تعبئة الذرة الصفراء مناسبة ينتظرها كثيرون في الريف، فهي فرصة مؤقتة لتحسين الدخل في ظل ارتفاع الأسعار وتراجع فرص العمل الأخرى.

وتعكس هذه الأنشطة الموسمية حيوية المجتمعات الريفية وقدرتها على التكيّف، لكن ذلك يتطلب تدخل الجهات الزراعية لتأمين مجففات ومراكز تعبئة منظمة تحافظ على جودة المحصول وتؤمن بيئة عمل أفضل.

مع غروب الشمس، تنتهي ساعات التعبئة الطويلة وتغادر الشاحنات المحملة بالأكياس الممتلئة نحو الأسواق.

يبقى الطريق مغطى ببقايا الذرة وأثر الأيدي التي عملت طوال النهار، شاهداً على يومٍ جديد من الكدّ والسعي وراء لقمة العيش.

استمرار جرائم سرقة الكابلات وانقطاع الاتصالات في ريف طرطوس

طرطوس/ ا-ن

تعاني مناطق عدة في القدموس والشيخ بدر والدريكيش من ريف طرطوس، وبالأخص القرى التابعة والمحيطة بتلك المدن مثل عين الحياة ودوير مطرو وضهر مطر وأوبين والدوسي والتراس والسنديانة وحصن سليمان والزويلية والرامة والديسنة والبستان والجنينة وحبسو والطواحين وعين حسان وقرى أخرى، من انقطاع شبكات الإنترنت والاتصالات الأرضية منذ أربعة أشهر، وربما يعود ذلك إلى الظاهرة المعروفة محلياً باسم «التنحيس» التي تتغذى عليها عمليات سرقة الكابلات، وهي ظاهرة قديمة مستمرة منذ أكثر من عشر سنوات.

وتشير الأرقام والمعطيات إلى حجم المشكلة بدقة، إذ تعرض نحو ٤٠ موقعاً في هذه المدن وقراها لسرقة كابلات الاتصالات، استكمالاً لمشاريع التخريب والدمار والسرقة التي طالت قطاع الكهرباء، وساعات التقنين الطويلة، ليُحرم الأهالي لأشهر أيضاً من إحدى أهم الخدمات والحاجات الأساسية نتيجة الشلل شبه التام في شبكتي الإنترنت والاتصالات.

إن الحاجة الماسة لخدمات الإنترنت خصوصاً، تشير إلى نكسة حقيقية للعديد من الأفراد، ولا سيما الطلاب ومن يعتمدون في أعمالهم على الشبكة، حيث أصبحت شبكات الإنترنت تشكل المصدر الرئيسي للمعلومات في ظل الانقطاع الطويل للكهرباء وغياب المحطات التلفزيونية، ما جعل المناطق المتضررة شبه معزولة، وفاقم من معاناة السكان في ظل الظروف المعيشية القاسية جداً.

وزادت خيبة أمل الأهالي بسبب التأخر في الاستجابة لإعادة الخدمة، إذ أعيد خلال أربعة أشهر فقط نحو ١٥٠٠ خط هاتف إلى العمل في كل تلك المناطق، وهو رقم ضئيل لا يتناسب مع حجم الانقطاع الكبير.

ورغم تكرار أخبار إلقاء القبض على العصابات النشطة في سرقة الكابلات خلال الفترة الماضية، إلا أن استمرار عمليات السرقة يشير بوضوح إلى أن الحلول الأمنية وحدها لا تكفي لمعالجة المشكلة وإيقافها كلياً، خاصة وأن هذه العصابات باتت لا تتردد في استخدام العنف والتهديد لتنفيذ أعمالها الإجرامية، ما يهدد سلامة المواطنين بشكل مباشر.

ويتطلب الأمر تكثيف الدوريات الأمنية، وبناء الثقة مع المجتمعات المحلية من أجل التعاون في الإبلاغ عن أي شبهات تتعلق بسرقة الكابلات أو الجرائم بشكل عام، مع ضرورة تجفيف منابع السوق السوداء عبر ملاحقة شبكات الاتجار بالنحاس وتجريم التعامل مع المواد المسروقة وتطبيق عقوبات صارمة بحق المخالفين.

فضعف المراقبة والمحاسبة ومحدودية الإجراءات الرقابية لحماية البنى التحتية والممتلكات العامة والخاصة يساهم في تشجيع هذه العصابات على ارتكاب جرائمها، ويعزز شعورها بسهولة الإفلات من العقاب.

ويُفترض بالضرورة أن تتغير الأوضاع المعيشية والأمنية كشروط أساسية للاستقرار، إذ من الطبيعي والمتوقع أن تتفشى الجريمة بكل أشكالها في ظل تدهور الوضع المعيشي وارتفاع معدلات الفقر والبطالة بالتوازي مع الانفلات الأمني الحاصل، حيث يصبح من السهل استدراج العاطلين عن العمل والأفراد الذين يعيشون على حافة الفقر نحو سلوكيات غير قانونية، بما في ذلك سرقة الكابلات وبيعها لتجار النحاس والألياف الضوئية، بوصفها وسيلة يائسة للحصول على دخل والخروج المؤقت من الضائقة المادية، رغم ما تحمله من عواقب وخيمة.

ويستوجب ذلك معالجة شاملة، فالعلاقة بين الأمن والكرامة المعيشية والتنمية هي علاقة تكاملية لا يمكن حل واحدة منها دون الأخرى، فالأمن ليس مجرد غياب العنف، بل هو حالة عامة تشمل الأمن الاقتصادي والاجتماعي والنفسي، وجميعها مرتبطة بتوفير معيشة كريمة.

اللاجئون السوريون من قسوة المنفى إلى مخاطر العودة.. جدلية العودة الطوعية في ظل واقع معقد

تقرير/ جمانة الخالد

منذ أكثر من عقد من الزمن، أصبحت قضية اللاجئين السوريين واحدة من أعقد القضايا الإنسانية والسياسية في الشرق الأوسط والعالم، حيث يعيش ملايين السوريين في دول الجوار وخارجها بين واقع المنفى وضبابية المستقبل. واليوم، تعود مسألة "العودة الطوعية" إلى الواجهة من جديد، مع تصاعد الدعوات لإيجاد حلول دائمة لأزمة اللجوء الممتدة، في ظل ظروف اقتصادية خانقة داخل سوريا وضغوط متزايدة على الدول المستضيفة. غير أن هذا الملف، رغم ما يحمله من أمل بإنهاء مأساة إنسانية طويلة، يظل محاطاً بتحديات كبيرة تتعلق بالأمن، والاقتصاد، والقانون، والضمانات السياسية والاجتماعية التي يمكن أن تجعل العودة فعلاً طوعية وكريمة ومستدامة.

اللاجئون السوريون الذين تجاوز عددهم ستة ملايين، وفق تقديرات الأمم المتحدة، يشكلون أكبر أزمة نزوح عرفها القرن الحادي والعشرون. يعيش معظمهم في دول مثل تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر، بينما اتجه قسم آخر إلى أوروبا وأميركا الشمالية. وعلى الرغم من مرور سنوات على تراجع حدة العمليات العسكرية في كثير من المناطق داخل سوريا، فإن أعداد العائدين لا تزال محدودة مقارنة بحجم الشتات، حيث تشير التقارير إلى أن معظم اللاجئين لا يشعرون بأن الظروف داخل البلاد قد باتت آمنة أو مناسبة للعودة. ففي الوقت الذي تدفع فيه الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في دول اللجوء بعضهم للتفكير بالعودة، ما تزال العقبات القانونية والأمنية والاقتصادية داخل سوريا تشكل حائط صدّ أمام اتخاذ مثل هذا القرار الصعب.

الضغوط الاقتصادية في دول الاستضافة باتت عاملاً رئيسياً في إعادة فتح ملف العودة. ففي لبنان، حيث يعيش أكثر من مليون لاجئ سوري، تعالت الأصوات السياسية والاجتماعية المطالبة بإعادتهم بسبب الأعباء المالية والضغوط على البنية التحتية وفرص العمل. وفي تركيا، ازدادت الدعوات الرسمية والشعبية إلى تنظيم عودة واسعة للاجئين، خاصة في ظل التراجع الاقتصادي والتوترات السياسية الداخلية التي أصبحت تستغل ملف اللاجئين كورقة انتخابية. أما في الأردن، فإن المساعدات الدولية تتناقص عاماً بعد عام، مما يضع الحكومة أمام تحديات تمويل برامج الدعم والخدمات. لكن هذه الضغوط، على الرغم من قوتها، لا تعني بالضرورة أن الظروف مهيأة داخل سوريا لاستقبال موجات عودة كبيرة، إذ يظل الخوف من الاعتقال أو التجنيد الإجباري أو الانتقام أحد أبرز الأسباب التي تدفع كثيرين إلى البقاء في المنفى.

من داخل سوريا، تبدو الصورة أكثر تعقيداً. فالبنية التحتية المدمرة، وتدهور الخدمات الأساسية من كهرباء ومياه وصحة وتعليم، تجعل العودة إلى بعض المناطق شبه مستحيلة. كثير من اللاجئين فقدوا منازلهم أو أملاكهم خلال الحرب، وبعضهم لا يملك أي وثائق تثبت ملكيته بعد أن دُمرت السجلات الرسمية أو صودرت الأراضي بموجب قوانين جديدة. يضاف إلى ذلك التعقيد القانوني الناجم عن الإجراءات الإدارية المرتبطة بالتجنيد الإجباري، وإعادة تسجيل الملكيات، وتسوية الأوضاع الأمنية، وهي كلها شروط تجعل العودة عملية محفوفة بالمخاطر القانونية والبيروقراطية. كما أن غياب ضمانات قضائية حقيقية، واتهامات من منظمات حقوقية بحدوث انتهاكات بحق بعض العائدين، يثير القلق بشأن مصداقية الحديث عن عودة طوعية وآمنة.

الجانب الاجتماعي لا يقل حساسية عن الجوانب القانونية والاقتصادية. فبعد سنوات من النزوح والانقسام، تغيّرت التركيبة الاجتماعية في كثير من المدن والبلدات السورية. بعض المناطق شهدت تحولات ديموغرافية كبيرة، فيما فقد كثير من اللاجئين روابطهم المجتمعية الأصلية، أو صاروا جزءاً من بيئات جديدة في الخارج يصعب الانفصال عنها بسهولة. العودة بالنسبة لهؤلاء ليست مجرد انتقال جغرافي، بل هي صدام بين واقعين مختلفين: واقع المنفى الذي أصبح مألوفاً، وواقع الوطن الذي تغيّر كثيراً وربما لم يعد كما تركوه. كثير من العائدين يواجهون صعوبة في الاندماج مجدداً بسبب اختلاف القيم الاجتماعية أو صعوبة إيجاد فرص عمل، ما يجعل بعضهم يفكر في الهجرة مجدداً بعد العودة.

أما من الناحية السياسية، فإن ملف العودة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتوازنات الإقليمية والدولية. فبعض الدول ترى في إعادة اللاجئين ورقة ضغط لإعادة التواصل مع الحكومة السورية أو لتخفيف الأعباء الداخلية. وفي المقابل، تستخدم دمشق هذا الملف كدليل على استقرار الوضع الداخلي واستعادة السيطرة، في حين ترى الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية أن أي عودة يجب أن تكون طوعية وآمنة وتحترم مبدأ عدم الإكراه، وفق المعايير الدولية. وبين هذه الأطراف تتأرجح مصائر مئات الآلاف من الأسر التي تبحث عن قرار واقعي يضمن الكرامة والأمان لأبنائها.

العودة الكريمة والمستدامة لا يمكن أن تتحقق بمجرد فتح المعابر أو تنظيم قوافل عودة محدودة، بل تحتاج إلى معالجة جذرية للعوامل التي تسببت في النزوح من الأساس. فالأمن وحده لا يكفي إذا لم تتوفر فرص العمل، والسكن، والتعليم، والخدمات الاجتماعية. كما أن العدالة الانتقالية ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات تمثل شرطاً أساسياً لبناء الثقة بين الدولة والمواطنين. فبدون معالجة القضايا القانونية المتعلقة بالمفقودين والمعتقلين، وبدون ضمانات واضحة لحقوق الملكية، ستظل العودة بالنسبة لكثيرين مغامرة غير مضمونة العواقب.

وفي هذا السياق، يبرز دور المجتمع الدولي الذي ما زال منقسماً حول كيفية دعم العودة. فالدول المانحة تربط المساعدات بإصلاحات سياسية وإنسانية داخل سوريا، بينما تطالب بعض الدول المضيفة بدعم مالي مباشر لتمويل برامج إعادة اللاجئين. وبين الرغبة في إنهاء الأزمة والاعتبارات السياسية، يبقى اللاجئون هم الحلقة الأضعف. لقد تعب السوريون من الانتظار، ومن الوعود غير المنجزة، ومن الشعور بأن قضيتهم تحولت إلى ورقة مساومة في صراعات إقليمية لا تنتهي.

إن الحديث عن العودة الطوعية يجب ألا يكون مجرد شعار سياسي أو حملة إعلامية، بل التزاماً حقيقياً بمبادئ الكرامة والاختيار الحر. فكل لاجئ يملك حق القرار في العودة أو البقاء، ولا يمكن فرض هذا القرار تحت أي ضغط اقتصادي أو سياسي. وحتى تتحقق العودة المستدامة، ينبغي أن تتوافر بيئة وطنية تحترم الحقوق الأساسية، وتتيح المشاركة في الحياة العامة، وتضمن الأمن الشخصي والمعيشي لكل من اختار العودة. كما يجب العمل على مشاريع تنموية حقيقية في المناطق المدمرة، وتوفير الدعم للمجتمعات المضيفة داخل سوريا كي لا تتحول عودة اللاجئين إلى عبء جديد على مناطق فقيرة ومنهكة.

يظل ملف اللاجئين السوريين أحد أكثر الملفات تعقيداً في المشهد الإقليمي، لأن جذوره ليست فقط إنسانية بل سياسية واقتصادية واجتماعية. إن عودة اللاجئين إلى وطنهم حلم مشروع، لكنه لا يمكن أن يتحول إلى واقع إلا إذا توفرت الضمانات التي تجعل من هذه العودة خياراً حراً وآمناً ومستقبلياً. فالمطلوب ليس مجرد عودة إلى المكان، بل عودة إلى الحياة — إلى وطن قادر على استيعاب أبنائه دون خوف أو تمييز أو حرمان. وحتى يتحقق ذلك، سيبقى السوريون في الخارج يوازنون بين قسوة الغربة ومخاطر العودة، في انتظار لحظة تتقاطع فيها الإرادة السياسية مع الإنسانية، ليعود الوطن فعلاً مكاناً آمناً لكل أبنائه.

التوازن بين الحياة العملية والشخصية: كيف يحقق الشباب النجاح دون التضحية بالصحة النفسية؟

الحسكة/ مجد محمد

في عصر تتسارع فيه وتيرة الحياة ويتزايد الضغط المهني على الشباب، أصبح النجاح في العمل تحديًا يتجاوز مجرد الأداء الوظيفي الجيد، ليشمل القدرة على الحفاظ على الصحة النفسية والجسدية. يسعى الكثير من الشباب لتحقيق التميز والإنجاز، لكنهم يجدون أنفسهم في صراع مستمر بين متطلبات العمل وضغوطه اليومية، وبين الحاجة للراحة والاستقرار النفسي.

يرى مدرب التنمية البشرية رياض خليل أن التوازن بين الحياة العملية والشخصية لم يعد رفاهية، بل ضرورة حقيقية للشباب الذين يسعون لمواكبة متطلبات العمل دون فقدان جودة حياتهم الشخصية. ويضيف: «في عالم مليء بالتحديات، أصبح من الضروري إيجاد طرق عملية للتوفيق بين العمل والحياة الأخرى، بما يشمل الصحة النفسية، والعلاقات الاجتماعية، والهوايات».

ويشير خليل إلى أن مفتاح التوازن يكمن في الوعي بأهمية تحديد الأولويات ووضع حدود صحية. فالكثير من الضغوط النفسية تنشأ عندما يتداخل العمل بشكل مفرط مع الحياة الشخصية، خاصة مع اعتماد التكنولوجيا والعمل عن بُعد، مما يجعل من الصعب فصل أوقات العمل عن أوقات الراحة. فقد يبدأ يوم العمل صباحًا، لكنه قد يمتد حتى ساعات متأخرة من الليل مع رسائل البريد الإلكتروني والمكالمات المستمرة.

ويؤكد خليل أن إدارة الوقت بذكاء تلعب دورًا محوريًا في تحقيق التوازن. فالتخطيط السليم لأيام العمل مع تخصيص فترات راحة منتظمة يمكن أن يقلل من الشعور بالإرهاق، وحتى دقائق قليلة للتنفس العميق أو نزهة قصيرة لها تأثير إيجابي على التركيز والأداء.

كما يضيف أن الحفاظ على النشاطات التي تعزز الصحة النفسية أمر بالغ الأهمية، مثل ممارسة الرياضة، التأمل، أو قضاء وقت ممتع مع العائلة والأصدقاء. هذه الأنشطة تساعد على تجديد الطاقة الجسدية والذهنية، وتمنح الفرد القدرة على العودة لمهامه بحيوية وابتكار أكبر.

ويؤكد خليل أن النجاح الحقيقي لا يعني العمل بلا توقف، بل القدرة على إيجاد توازن مستدام يحمي الصحة النفسية والجسدية. وقد بدأت العديد من الشركات الكبرى، مثل «جوجل» و»مايكروسوفت»، في إدراك أهمية هذا التوازن من خلال توفير بيئات عمل مرنة، برامج دعم نفسي وصحي، وساعات عمل قابلة للتكيف مع احتياجات الموظفين الشخصية.

ويشير خليل إلى أن تحقيق التوازن ليس مسؤولية الشركة وحدها، بل نتيجة تعاون مشترك بين الموظف والمؤسسة. فالموظف بحاجة إلى تعلم كيفية تخصيص الوقت بشكل فعال بين العمل والراحة، بينما على المؤسسات دعم موظفيها بالمرونة والبرامج التي تعزز الصحة النفسية.

وفي الختام، يقول خليل: «النجاح في العمل لا يتحقق بالتضحية بالصحة النفسية أو الراحة الجسدية، بل عندما يتمكن الفرد من تحقيق توازن متكامل بين العمل والحياة الشخصية. هذا التوازن يمنح الشباب القدرة على التفوق المهني والحفاظ على حياة شخصية متوازنة ومليئة بالسلام الداخلي والرضا».

حمص.. عربات الطعام المكشوفة بين لقمة العيش وخطر التسمم

حمص/ بسام الحمد

تنتشر عربات الطعام المتنقلة في أزقة حمص القديمة وأسواقها الشعبية، منذ ساعات الصباح الأولى، محملة بأنواع من الوجبات السريعة والحلويات، من الفلافل والسندويشات إلى البطاطا المقلية والعصائر الطبيعية، فيما يتجمع حولها المواطنون باحثين عن وجبة سريعة ورخيصة، غير مدركين حجم المخاطر الصحية التي تحيط بهم. رائحة الزيت المقلية تمتزج بدخان السيارات والغبار، ليشكل هذا المشهد يومياً لوحة تعكس هشاشة الرقابة والوعي الصحي في المدينة.

في حي باب الهوا، يقول سامي، تاجر في مطعم صغير، إن الظاهرة ازدادت في الآونة الأخيرة، مضيفاً: "الناس تفضل شراء الطعام من الشارع لأنه أرخص وأسرع، ونحن مضطرون للعمل بهذه الطريقة لأن الإيجارات مرتفعة جداً، ولا توجد بدائل حقيقية". سامي، الذي يعمل منذ أكثر من عشر سنوات في بيع المأكولات، يعترف بخطورة الوضع، لكنه يرى أن ظروف الفقر والبطالة تجعل هذه الممارسة شبه ضرورية للكثيرين من الباعة والعمال الصغار.

وفي حي الزهراء، تروي ليلى، وهي أم لطفلين، تجربة ابنها الصغير عندما أصيب بالتسمم بعد تناول عصير مجهول المصدر من إحدى عربات البيع المكشوفة: "لم أكن أتخيل أن مجرد عصير يمكن أن يسبب مرضاً خطيراً، لم يعد الأمان الغذائي موجوداً، وكل شيء معروض على الأرصفة تحت أشعة الشمس والغبار".

حوادث مشابهة تتكرر يومياً، حيث تتواجد العربات قرب أكوام القمامة ومخارج الأسواق، والأطعمة مكشوفة للحشرات والغبار، بينما يقوم الباعة بإعدادها دون أي معدات حماية، ويأكل الأطفال منها بلامبالاة. في السوق المركزي بحمص، لاحظنا عربات تبيع السندويشات والمشروبات على بعد أمتار قليلة من نفايات متراكمة، فيما يتجمع حولها الشباب والعمال الباحثون عن وجبة سريعة، غير مدركين حجم الجراثيم والبكتيريا التي قد تنتقل إليهم.

الدكتور محمد شحادة، أخصائي أمراض داخلية، يحذر من خطورة الوضع ويقول: "الأطعمة المكشوفة تسمح بانتقال الجراثيم والبكتيريا بسهولة، كما أن إعادة استخدام الزيوت المكررة في القلي يزيد من خطر الإصابة بأمراض الكبد والسرطان، والأمراض المعوية تنتشر بسرعة بين الأطفال وكبار السن نتيجة هذه الممارسات". ويضيف: "نصف صحة المجتمع مرتبطة بالوعي الغذائي، ومن يختار الطعام الرخيص من الشارع قد يدفع الثمن غالياً لاحقاً".

من جانبهم، الباعة يعترفون بصعوبة الموقف. ياسين، شاب في العشرينيات يبيع الفلافل في حي الموقف، يقول: "نحن نريد رزقنا، وليس لدينا محال أو تراخيص، وإغلاق العربات يعني الجوع، لذلك نعمل تحت كل الظروف، رغم معرفتنا بخطرها". تعكس هذه الكلمات جزءاً من المعضلة الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المدينة، حيث تتقاطع الحاجة المعيشية مع الصحة العامة.

الجهات الرسمية في حمص تحاول الحد من الظاهرة، لكن محدودية الكوادر وصعوبة السيطرة على الحركة اليومية للعربات تشكل تحدياً. مدير الشؤون الصحية بالمحافظة، الدكتور وائل الحمصي، يقول إن المديرية تتابع الأسواق الشعبية بشكل مستمر، وتقوم بحملات تفتيشية لضبط الأغذية المكشوفة، مؤكداً أنه يتم مصادرة المواد المخالفة وفرض غرامات على الباعة، مع توجيه إنذار بسحب الرخصة في حال تكرار المخالفات. ومع ذلك، يشير الحمصي إلى أن معظم العربات المتنقلة تعمل خارج إطار القانون، ما يصعب السيطرة عليها بالكامل.

وفي الوقت ذاته، يرى الخبير الاجتماعي حيدر قاسم أن المشكلة ليست صحية فقط، بل ثقافية وسلوكية أيضاً. "هناك اعتياد لدى المواطنين على شراء الطعام المكشوف، ويعتبرونه طبيعياً رغم المخاطر، لذلك يجب العمل على تغيير الثقافة الغذائية من خلال التوعية والتعليم والإعلام والمجتمع المدني"، يقول قاسم، مضيفاً أن الحل لا يقتصر على الرقابة فقط، بل يتطلب إشراك المواطنين في رفض شراء الأطعمة المكشوفة ودعم الباعة الملتزمين بالشروط الصحية.

اقتصادياً، ترتبط الظاهرة بالفقر وغلاء المعيشة، فالعامل ذو الدخل المحدود لن يتمكن غالباً من تناول الطعام في مطعم نظامي، بينما يعتمد عليه كمصدر أساسي للرزق. هنا تظهر المعضلة الأخلاقية والاجتماعية، فكيف يمكن ضبط الظاهرة دون أن يُقطع رزق الباعة؟ يرى المختصون أن الحل يكمن في تنظيم الأسواق الشعبية، منح تراخيص مشروطة للبائعين، وإلزامهم باستخدام أدوات نظافة وحماية للأطعمة، مع تغطيتها من الغبار والشمس.

بين الأرصفة المزدحمة وعربات الطعام المكشوفة، يعيش سكان حمص معركة يومية بين لقمة العيش والسلامة الصحية. المواطن يبحث عن وجبة سريعة ورخيصة، والبائع يسعى لكسب رزقه، لكن الثمن قد يكون صحة المجتمع بأكمله. الرقابة وحدها لا تكفي، والمطلوب جهود مشتركة بين السلطات والمواطنين لضمان أن تكون حمص مدينة آمنة غذائياً، بعيداً عن المخاطر الصحية الصامتة التي تهدد أبناءها كل يوم.

من يملك الذاكرة في عصر الذكاء الاصطناعي؟ التاريخ بين الإنسان والخوارزمية

لم يعد خافياً أننا نعيش في عصر رقمي تجاوز فيه الذكاء الاصطناعي دوره كأداة تقنية مساعدة، ليصبح فاعلاً مؤثراً في تشكيل الوعي الجمعي وإعادة كتابة التاريخ. وهنا يبرز سؤال وجودي عميق: من يملك الحق في سرد التاريخ؟ أهو الإنسان بوعيه وتجربته ومعاناته، أم الخوارزميات التي تملك قدرة مذهلة على معالجة البيانات، لكنها تفتقر إلى الحس الإنساني والذاكرة العاطفية؟

في العالم العربي، كما في بقية العالم، تتكدّس الأرشيفات بروايات الاستعمار والثورات والتحولات الاجتماعية، لتصبح هذه الإشكالية أكثر إلحاحاً. لم يعد الحديث عن الذكاء الاصطناعي في التاريخ مسألة فلسفية فقط، بل قضية تمسّ السيادة الثقافية والهوية الجماعية، وتتطلب مقاربة نقدية من الأكاديميين وصنّاع القرار للحفاظ على أصالة الذاكرة العربية أمام زحف الرقمنة.

التحول الرقمي في قراءة التاريخ

شهدت العقود الأخيرة تحوّلاً جذرياً في إدارة الأرشيفات التاريخية، إذ انتقلت من خزائن المؤرخين والجامعات إلى خوارزميات الذكاء الاصطناعي التي تصنّف وتحلّل وتعيد تأويل الوثائق والصور والنصوص.

تخيّل خوارزمية تستعيد وجوه الثوار من صور باهتة لثورة ١٩٥٢ في مصر، أو تحلّل خطابات الخمسينات في تونس لتفهم التحولات السياسية والاجتماعية، أو تفك رموز الأرشيف الفلسطيني لتعيد إحياء شخصيات مجهولة الهوية.

هذه ليست خيالات علمية، بل واقع آخذ في التشكّل. غير أنّ هذه الأدوات الجديدة تفتح الباب أمام سؤال أخلاقي جوهري: من يراقب عملية إعادة إنتاج التاريخ؟ ومن يضمن أن هذه الخوارزميات تنقل

الحقيقة لا نسختها المفلترة والمتحيزة؟

حين تعيد الخوارزميات إنتاج الإقصاء

الذكاء الاصطناعي ليس محايداً. فهو يتغذّى على بيانات بشرية مليئة بالتحيّزات السياسية والجندرية والطبقية. وفي العالم العربي، حيث سادت لعقود روايات رسمية أحادية الرؤية، هناك خطر أن تعيد الخوارزميات إنتاج الإقصاء ذاته، بل وأن تضفي عليه شرعية علمية جديدة.

فعندما تُدرَّب النماذج اللغوية على أرشيف صحف منتصف القرن العشرين، فإنها تنسخ خطاب تلك المرحلة: تتجاهل النساء والمهمّشين والمناطق الريفية، وتعيد إنتاج السرد القومي الأبوي الذي طغى على التاريخ الرسمي.

وهنا تكمن المفارقة: الذكاء الاصطناعي الذي يُفترض أن يحررنا من التحيزات، قد يتحول إلى أداة لتكريسها. فمصادره غالباً ما تأتي من مؤسسات غربية أو سلطوية، ما يجعل روايتنا التاريخية عرضة لإعادة استعمار معرفي في ثوب رقمي جديد.

فقدان الذاكرة الإنسانية

حين تتحول الذاكرة إلى بيانات، يفقد التاريخ جزءاً من روحه. فالخوارزميات لا تدرك رائحة الورق القديم، ولا نبرة الصوت المرتجفة في تسجيلٍ منسيّ، ولا الصمت بين السطور. إنها تختزل المعنى إلى رموز وصيغ قابلة للضغط، فتتحول الذاكرة الجماعية إلى ملفات قابلة للمحو أو التعديل أو النسيان.

ومع ذلك، لا يمكن إنكار أن الذكاء الاصطناعي منحنا أدوات بحث هائلة. بات من الممكن مسح آلاف الوثائق في ثوانٍ وربط أحداث متباعدة لا يجمعها ظاهرٌ مشترك. إنها مفارقة الذاكرة الرقمية: توسّع في الوصول يقابله ضمور في العمق الإنساني، وثراء في البيانات يقابله خطر تسليع التاريخ وتحويله إلى محتوى قابل للبرمجة.

سيادة الذاكرة ومعركة المستقبل

رغم هذه المخاطر، ظهرت تجارب عربية واعدة تحاول تحويل الذكاء الاصطناعي من أداة تحيّز إلى وسيلة مقاومة. في فلسطين، تُستخدم تقنيات التعرف على الوجوه لاستعادة هويات شهداء مجهولين من الأرشيفات، وفي تونس يُعاد تحليل الصحف القديمة لإبراز أصوات نسوية غُيّبت طويلاً عن التاريخ الرسمي.

تؤكد هذه التجارب أن التقنية ليست خصماً بالضرورة، بل يمكن أن تكون شريكاً إذا وُجّهت بوعي نقدي. لكن يبقى السؤال: من يملك هذه الذاكرة الرقمية؟ في ظل هيمنة شركات مثل «غوغل» و»ميتا» على البنية التحتية للمعلومات، يظل خطر فقدان السيطرة قائماً، ما يفرض على المؤسسات الثقافية العربية السعي نحو سيادة معرفية حقيقية.

نحو سيادة معرفية عربية

لا يكمن الحل في رفض الذكاء الاصطناعي، بل في تطوير نماذج عربية مستقلة مفتوحة المصدر، تُدرَّب على بيانات محلية متنوعة تراعي اللهجات والخصوصيات الثقافية. كما يجب صياغة إطار تشريعي وأخلاقي لاستخدام هذه التقنيات في تحليل الأرشيفات، يضمن الشفافية ويحمي السرديات من التوظيف السياسي أو التجاري.

ويتطلب ذلك تعاوناً وثيقاً بين المؤرخين واللغويين والمبرمجين والمفكرين، لبناء أرشيفات رقمية عربية تحفظ التعدد وتتيح التأويل النقدي والإبداعي. فالمعرفة ليست ترفاً، بل شرط للسيادة في زمن الخوارزميات.

التاريخ كهوية لا كبيانات

إنّ الحفاظ على الذاكرة الجماعية ليس عملاً أرشيفياً فحسب، بل دفاعٌ عن الهوية والوجود. فالتاريخ ليس ما مضى، بل ما نختار أن نتذكّره وكيف نرويه. وفي عصر الذكاء الاصطناعي، لا بد أن يبقى الإنسان هو الراوي الأول لتاريخه، يستخدم التقنية لا ليخضع لها، بل ليجعلها شريكاً في كتابة ذاكرةٍ أكثر عدلاً وإنسانية.

إبراهيم عالِمة... الحارس الذي جعل المرمى ساحة مجدٍ لا خوف

في تاريخ كرة القدم السورية، برزت أسماء كثيرة صنعت مجد الحراسة بين الخشبات الثلاث، لكن القليلين فقط استطاعوا أن يجمعوا بين الموهبة الفطرية والانضباط والجرأة الفائقة في الميدان. ومن بين هؤلاء يتألّق اسم إبراهيم عالِمة، الحارس الذي تحوّل من مهاجمٍ صغير في أحياء حمص إلى واحد من أبرز حُماة العرين في تاريخ المنتخب السوري ونادي الوثبة.

إبراهيم عالمة... الحارس الذي صنع مجده بيديه

يُعدّ إبراهيم عالمة واحداً من أبرز حراس المرمى في تاريخ كرة القدم السورية الحديثة، ومن أكثرهم حضوراً وتأثيراً في الملاعب المحلية والخارجية. جمع بين القوة البدنية وردّات الفعل السريعة، والقدرة على قيادة الدفاع بثقة نادرة، ما جعله الحارس الأول في منتخب سوريا لسنوات طويلة، ورمزاً للاستمرارية والعطاء.

ولد عالمة في مدينة حمص عام ١٩٩١، وبدأ مشواره مع كرة القدم في سن مبكرة جداً، حين انضم إلى فرق الفئات العمرية في نادي الوثبة وهو في التاسعة من عمره. ورغم أنه بدأ مسيرته مهاجماً، إلا أن الصدفة غيّرت مسار حياته الكروية بالكامل؛ ففي إحدى مباريات صغار النادي غاب الحارس الأساسي، فقرر المدرب ماهر دالاتي وضع إبراهيم في المرمى، ليقدّم أداءً لافتاً جعله ينال إعجاب الجميع. ومنذ تلك اللحظة بدأ مسار تكوينه كحارس مرمى حقيقي.

تدرّج عالمة في فئات نادي الوثبة، من الأشبال إلى الناشئين فالشباب، محققاً نتائج مميزة كان أبرزها الفوز ببطولة الدوري لفئة الناشئين والمنافسة على المراكز المتقدمة في فئة الشباب. لفت تألقه الأنظار سريعاً، فاستُدعي إلى منتخب سوريا للشباب عام ٢٠٠٧ بعد اختياره كأفضل حارس في الدوري لفئته، وأكثر من حافظ على نظافة شباكه. تلك الدعوة كانت بوابة دخوله إلى المنتخبات الوطنية.

مع مرور السنوات، أصبح إبراهيم أحد الركائز الأساسية في كرة القدم السورية، فتمت دعوته إلى المنتخب الأولمبي عام ٢٠١١، ثم إلى المنتخب الأول، حيث شارك في التصفيات المؤهلة إلى كأس آسيا وكأس العالم، وكان حاضراً ضمن تشكيلة المنتخب التي نافست في تصفيات كأس العالم في روسيا عام ٢٠١٨، مقدّماً أداءً ثابتاً ساهم في تعزيز ثقة الجمهور السوري بقدراته.

على صعيد الأندية، خاض عالمة تجارب متنوّعة وغنية. فبعد تألقه مع الوثبة، انتقل إلى نادي الشرطة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤، وهناك توّج بلقب الدوري السوري وكان له دور حاسم في البطولة الآسيوية للنادي، بحسب ما يرويه مدرب الحراس صفوان الحسين، الذي وصفه بأنه "من أكثر الحراس التزاماً وذكاءً في قراءة اللعب". وبعدها عاد إلى الوثبة لفترة قصيرة، ثم انتقل إلى الوحدة، ومنه إلى الاتحاد الحلبي لموسم واحد.

في عام ٢٠١٧ خاض أولى تجاربه الاحترافية الخارجية مع نادي سباهان أصفهان الإيراني، ليصبح أحد قلائل الحراس السوريين الذين احترفوا في الخارج، رغم أن التجربة لم تستمر طويلاً. بعدها تنقّل بين أندية الوحدة والجيش السوري، قبل أن يخوض تجربة أخرى في الخليج مع نادي القادسية الكويتي عام ٢٠١٨.

عرف عن إبراهيم عالمة تفرده بأسلوب خاص في اللعب، أهم سماته قدرته على رمي الكرة لمسافات بعيدة تصل إلى منطقة جزاء الخصم، وهي ميزة نادرة جعلته محطّ إعجاب المعلّقين والمشجعين على حدّ سواء. كما يتميز بجرأته في الخروج من المرمى وقراءته الذكية للكرة قبل أن تصل إلى المهاجمين، فضلاً عن التزامه الكبير بالتدريبات وقدرته على الحفاظ على لياقته العالية.

ويقول الكابتن صفوان الحسين عنه: "إبراهيم من خيرة الحراس سلوكاً وأداءً. يمتاز بالقوة الذهنية والبدنية، ويمتلك شخصية القائد داخل الملعب. ثقته بنفسه جعلت الدفاع أكثر استقراراً، وتمركزه الصحيح وقدرته على التسديد الطويل ميّزاه عن غيره".

ومع مرور أكثر من عقد على بداياته، ما زال عالمة يحتفظ بمكانته كأحد أعمدة الكرة السورية، ورمز لحارسٍ صعد من أحياء حمص إلى ملاعب آسيا والعالم بجهده وإصراره. لقد صنع مجده بيديه فعلاً، وبات اسمه مرادفاً للالتزام والشجاعة في حراسة العرين السوري.

سباق الألف هدف... هل يؤجِّل ميسي اعتزال رونالدو؟

منذ ما يقارب العقدين، والعالم يعيش على إيقاع منافسة لا تنتهي بين اثنين من أعظم من لمس الكرة في التاريخ: كريستيانو رونالدو وليونيل ميسي. منافسة بدأت في الليغا الإسبانية بين ريال مدريد وبرشلونة، وانتقلت إلى أوروبا، ثم إلى قارات جديدة، لكنها ما زالت تُلهب النقاشات وتُثير الجدل بين عشاق المستديرة في كل مكان. واليوم، مع اقتراب أحدهما من تحقيق رقم أسطوري قد لا يُكسر لعقود، يبدو أن فصول القصة لم تنتهِ بعد، بل ربما تدخل منعطفاً جديداً عنوانه: «سباق الألف هدف».

حلم الألف... تحدٍ من نوع آخر

لم يعد كريستيانو رونالدو، البالغ من العمر ٤٠ عاماً، يبحث عن مجدٍ جديد أو بطولةٍ إضافية، فقد حصد كل شيء تقريباً: دوري الأبطال، الدوري في ثلاث دول مختلفة، والكرة الذهبية خمس مرات. ومع ذلك، لا يزال الجوع للأرقام يغذّي مسيرته.

البرتغالي الذي يسكنه هوس التحدي بات على بُعد ٥٠ هدفاً فقط من الوصول إلى الهدف الألف في مسيرته الرسمية، وهو رقم لم يبلغه أي لاعب في تاريخ كرة القدم الحديثة.

الأمر بالنسبة له لم يعد مجرد أرقام في الإحصاءات، بل رسالة استمرارية وإصرار، يوجّهها إلى الأجيال التي جاءت بعده: أن الطموح لا يشيخ.

في المقابل، لا يبدو أن ليونيل ميسي، خصمه الأزلي، ينوي ترك الساحة له بسهولة. فبعد توقيعه المفاجئ على تمديد عقده مع إنتر ميامي حتى نهاية ٢٠٢٨، بدا واضحاً أن الأرجنتيني لا يريد أن يُغادر قبل أن يُنهي فصله الأخير كما يريد هو، لا كما تفرض الظروف أو العمر.

ميسي في ميامي... راحةٌ ببدلة القائد

منذ انتقاله إلى الدوري الأميركي، بدا ميسي وكأنه اختار الراحة بعد سنوات من الصخب الأوروبي. لكن تلك الراحة لم تعنِ التراجع. فقد سجل ٣٩ هدفاً في ٤٤ مباراة خلال موسمه الأخير، بمعدل تهديفي لا يقل كثيراً عن ذروة عطائه في برشلونة.

اللاعب الذي سيبلغ الـ٣٨ عاماً في حزيران المقبل، وجد في الدوري الأميركي أرضاً مناسبة للاستمرار: منافسة أقل خشونة، جدول أكثر مرونة، وأضواء إعلامية ضخمة تعزّز مكانته كنجم عالمي يتجاوز حدود كرة القدم.

في المقابل، يحتفظ بلياقته عبر نظام بدني صارم وتدريبات يومية أشبه بتلك التي كان يخوضها في أوروبا. كما أن فكرة إعادة تشكيل ثلاثي "MSN" التاريخي (ميسي – سواريز – نيمار) معروضة على الطاولة من جديد، خصوصاً بعد تصريحات نيمار الأخيرة التي أبدى فيها رغبته بالانضمام إلى إنتر ميامي في المستقبل القريب.

رونالدو في النصر... ماكينة لا تتوقف

على بعد آلاف الكيلومترات من ميامي، يعيش كريستيانو رونالدو تجربته الخاصة في الدوري السعودي مع نادي النصر، حيث لا يزال الرقم ٧ يلمع كما في أيام مدريد.

سجّل البرتغالي حتى الآن ١٠٥ أهداف في ١١٨ مباراة، متقدماً على كل منافسيه المحليين والأجانب، ومحافظاً على معدّل تهديفي مذهل رغم تقدمه في السن.

خلف تلك الأرقام منظومة دقيقة من الانضباط الذاتي. فرونالدو لا يزال ينام في أوقات محددة،

يتّبع نظاماً غذائياً دقيقاً، ويخضع لجلسات تدريبية مخصّصة للحفاظ على سرعة رد الفعل وقوة القفز، وهي سماته التي جعلته يوماً "الآلة البشرية" للملاعب الأوروبية.

ومع بلوغه حاجز ٩٥٠ هدفاً رسمياً، يبدو أن البرتغالي مصمم على الوصول إلى الألف، ولو تطلّب ذلك البقاء في الملاعب حتى سن ٤٣.

الأرقام لا تكذب... لكنها لا تحسم الجدل

يُظهر تحليل موقع "ترانسفرماركت" توزّع أهداف النجمين على مدار مسيرتهما الطويلة:

رونالدو:

سبورتنغ لشبونة: ٥ أهداف

مانشستر يونايتد: ١٤٥

ريال مدريد: ٤٥٠

يوفنتوس: ١٠١

النصر السعودي: ١٠٦

منتخب البرتغال: ١٤٣

ميسي:

برشلونة: ٦٧٢

باريس سان جيرمان: ٣٢

إنتر ميامي: ٧٣

منتخب الأرجنتين: ١١٤

الفارق بينهما حالياً نحو ٥٩ هدفاً فقط لصالح رونالدو، وهو فارق قد يتقلص في حال واصل ميسي تألقه في الولايات المتحدة بالنسق ذاته.

لكن الجدير بالملاحظة أن البرتغالي سجّل أهدافه في أربع بطولات أوروبية قوية ومنتخب وطني عبر عقدين من الزمن، بينما حافظ ميسي على معدلاته في بيئة أقل تنافسية بعد مغادرته باريس.

هل يؤجِّل ميسي اعتزال رونالدو؟

الاحتمال ليس بعيداً. فالمقربون من رونالدو يؤكدون أن "الدون" يتابع أرقام ميسي يومياً، ويعرف تماماً متى يقترب خصمه الأزلي من أي رقم قياسي.

ولذلك، يعتقد البعض أن رونالدو قد يمدد عقده مع النصر إلى ما بعد ٢٠٢٧، فقط ليضمن أن ميسي لن يتجاوزه في سجلات التاريخ.

في المقابل، يبدو ميسي أكثر هدوءاً. فالأرجنتيني لا يلهث خلف الأرقام بقدر ما يتركها تأتي إليه. ومع ذلك، فإن طموحه لتمثيل بلاده في كأس العالم ٢٠٢٦ يجعله مضطراً للبقاء في الفورمة، وربما للاستمرار في تسجيل الأهداف بوتيرة عالية.

إرث لا يُمحى

سواء بلغ رونالدو حاجز الألف هدف أو لحق به ميسي لاحقاً، فإن التاريخ لن يفاضل بينهما بالأرقام فقط. فكلاهما تجاوز مفهوم "اللاعب الكبير" إلى أن أصبح ظاهرة كروية وإنسانية أثّرت في شكل اللعبة وثقافتها وتسويقها.

هما جيلان في جسدين مختلفين: الأول محارب يركض ضد الزمن، والثاني فنان يروّضه بالإبداع.

لكن المشهد الأجمل أن كليهما، بعد كل هذه السنوات، لا يزال يرفض الاعتزال، وكأنهما يقولان للعالم:

"طالما الكرة تدور... فنحن أيضاً باقون."

صحفية سورية: الصحافة النسوية حققت إنجازات لكن التحديات لا تزال قائمة

وجدت الصحافة النسوية في سوريا نفسها بعد اندلاع الحرب أمام تحديات غير مسبوقة في ممارسة عمله، منذ اللحظة الأولى واجهت صعوبة الوصول إلى المعلومات والمصادر، بينما كان الخطر الميداني يحيط بكل تقرير أو تحقيق، فقد أثر النزوح المستمر، انقطاع الخدمات الأساسية، والقيود المجتمعية على دور المرأة في الإعلام وجعل المهمة صعبة للغاية، ومع ذلك صممت الصحافيات على توثيق أصوات النساء والفتيات اللواتي أصبحن ضحايا النزاع، لتصبح الصحافة النسوية أداة لمقاومة الصمت في زمن الحرب.

ومع استمرار النزاع، ازدادت المخاطر على الصحافة النسوية سواء من القصف أو النزاعات بين الفصائل المسلحة، إضافة إلى صعوبة الوصول إلى مناطق النساء المتضررات، لذلك أصبحت الصحافة النسوية بالنسبة للعاملات فيها أكثر من مجرد مهنة، فهي رسالة لتوثيق حقوق النساء والفتيات في زمن النزاع.

وفي هذا السياق أجرت صحيفة السوري حواراً مطولاً مع الصحفية السورية مزكين علي ودار الحديث التالي:

ما أبرز التحديات التي واجهت الصحافة النسوية منذ بداية الحرب السورية؟

واجهت منذ بداية الحرب تحديات كبيرة، بدءاً من الخطر المباشر في الميدان، مروراً بصعوبة الوصول إلى مصادر النساء المتضررات، بعض المناطق كانت مغلقة بسبب النزاعات، وأحياناً أخرى اضطرت المصادر للتحدث بصوت منخفض خوفاً على حياتها، بالإضافة لذلك واجهت نقصاً في التمويل، مما أثر على قدرتي على السفر والتغطية، رغم هذه العقبات كان الهدف الأساسي إيصال أصوات النساء والمجتمع المتضرر، وتوثيق قصص لا تصل إلى الإعلام التقليدي، ما جعل من الصحافة النسوية مسؤولية كبيرة وأداة مقاومة للصمت.

كيف أثر النزوح المستمر والخطر الميداني على طريقة عمل الصحفيات السوريات؟

النزوح المستمر دفع الصحفيات للتنقل من منطقة إلى أخرى، ما جعل من الصعب إنشاء شبكة مستقرة من المصادر، في بعض الأحيان كان الوصول إلى النساء المتضررات يحتاج تنسيقاً دقيقاً مع ناشطين محليين لضمان السلامة، والخطر الميداني مثل القصف والكمائن، جعل العمل الصحفي عملية تتطلب خططاً أمنية دقيقة.

ورغم ذلك، كانت الحاجة إلى توثيق الانتهاكات الإنسانية وحماية حقوق النساء والفتيات حافزاً للاستمرار، حتى باستخدام وسائل آمنة وغير مكلفة، مثل التقارير الرقمية والتواصل عبر القنوات أو التطبيقات المشفرة.

هل واجهت الصحافة النسوية ضغوطاً مجتمعية أو ثقافية بسبب كون أنهن نساء يعملن في الإعلام؟ وكيف تعاملت معها؟

واجهت الصحافة النسوية أحياناً انتقادات مجتمعية، مثل النظر إلى الإعلام كمهنة «رجالية»، أو الشك في قدرتهن على العمل في مناطق النزاع، بعض المؤسسات كانت مترددة في إرسال الصحفيات للميدان.

وتعاملت الصحفيات مع هذه الضغوط بالإصرار على إثبات الكفاءة، وبناء شبكة دعم من الزملاء النساء، هذا الموقف عزز ثقة الصحفيات في العمل، وساعدهن على كسر الصور النمطية، مع تسليط الضوء على قضايا النساء بطريقة مهنية ومسؤولة، مما جعل صوت المرأة الإعلامي أقوى وأكثر تأثيراً.

كيف تعاملت الصحفيات مع الرقابة والخوف من الملاحقة أثناء تغطيتهن لقضايا حساسة؟

تعلمت الصحفيات منذ البداية أن الحذر واجب، خصوصاً عند تغطية الانتهاكات، واستخدمن أساليب آمنة لحماية المصادر، مثل التواصل المشفر أو أسماء مستعارة، الرقابة والخوف كانا دائماً حاضرين، لكن الالتزام بالمهنية وحماية الضحايا كان أولوية.

أحياناً اضطرت الصحفيات لتأجيل نشر قصص حساسة لحين ضمان سلامة الجميع، الهدف الأساسي كان نقل الحقيقة بطريقة مسؤولة مع احترام خصوصية النساء والفتيات، مع الحفاظ على مصداقية الصحافة النسوية كمصدر موثوق للمعلومات الإنسانية والقانونية.

ما الدور الذي لعبته الصحافة النسوية في إيصال أصوات النساء والفتيات المتضررات؟

الصحافة النسوية أعطت صوتاً للنساء اللواتي تجاهلته وسائل الإعلام التقليدية، غطينا العنف الأسري، الزواج المبكر، النزوح، وأدوار النساء في العمل المجتمعي، والهدف لم يكن فقط التوثيق بل خلق تأثير اجتماعي وسياسي، وإظهار حقيقة المعاناة للجهات الإنسانية والدولية.

بعض القصص وصلت إلى وسائل إعلام عالمية، ما عزز حضور النساء في المشهد الإعلامي، وخلق منصة للمطالبة بحقوقهن، الصحافة النسوية أصبحت أداة ضغط على المجتمع والفصائل المسلحة لحماية النساء والفتيات وتحسين ظروفهن.

هل تلقت الصحفيات أي دعم مؤسساتي أو دولي للصحفيات في مناطق النزاع؟ وهل كان كافياً؟

تلقت الصحفيات بعض الدعم عبر ورش عمل وبرامج قصيرة من مؤسسات دولية، لكنه كان محدوداً، غالباً ما يغطي الدعم عدداً صغيراً من الصحفيات المستقلات، وليس مشاريع مستمرة.

الوصول إلى التمويل صعب بسبب القيود الأمنية والإدارية، رغم ذلك حاولت الصحفيات الاستفادة من كل فرصة، سواء عبر التدريب أو التعاون مع شبكات دولية، لتطوير مهاراتهن والحفاظ على استمرارية التغطية، والدعم رغم محدوديته كان مهماً لبناء شبكة علاقات مهنية وتعزيز فرص الصحفيات في الوصول إلى الموارد والأدوات اللازمة لممارسة صحافة مستقلة وآمنة.

كيف أثر الوضع الاقتصادي وانعدام التمويل على استمرارية مشاريع الصحافة النسوية؟

الحرب أدت إلى تقلص التمويل وغياب الاستقرار المالي للمؤسسات الإعلامية، الصحافة النسوية تعتمد غالباً على مشاريع قصيرة الأمد أو دعم محدود، ما جعل الاستمرارية صعبة، تكاليف التنقل، حماية المصادر، وشراء المعدات كانت عبئاً كبيراً.

رغم ذلك، عزيمتنا على إيصال أصوات النساء والضحايا كانت تدفعنا للابتكار، باستخدام وسائل منخفضة التكلفة للتغطية، والتعاون مع ناشطين محليين، هذه الظروف علمتنا الاعتماد على الذات، وابتكار حلول مرنة تمكننا من الاستمرار في تقديم محتوى إعلامي مهني وموثوق.

ما أكثر المواضيع الحساسة التي واجهتك صعوبة في تغطيتها، وكيف تجاوزت هذه العقبات؟

غطيت العنف ضد المرأة، الزواج المبكر، والتهجير القسري، وهي مواضيع حساسة تتطلب الحذر، غالباً ما واجهنا رفض المجتمع المحلي، أو تهديدات.

استخدمت الصحفيات أساليب سرية لضمان سلامة الضحايا، وسرد القصص بطريقة إنسانية ومهنية بعيداً عن الإثارة، والهدف كان توعية المجتمع المحلي والدولي، وتحريك الجهات الإنسانية لتقديم الدعم. الصحافة النسوية تظهر هنا دورها كوسيلة للتغيير الاجتماعي، وإبراز القضايا التي قد تتجاهلها وسائل الإعلام التقليدية، مع الالتزام بأخلاقيات المهنة وحماية الضحايا.

كيف ترين مستقبل الصحافة النسوية في سوريا بعد انتهاء الحرب أو في مرحلة التعافي؟

أرى المستقبل صعباً لكنه ممكن الحاجة لوجود صحفيات مستقلات لتغطية قضايا النساء والفتيات ومحاسبة المسؤولين ستظل قائمة، الخبرة المكتسبة خلال الحرب تساعد في بناء وسائل إعلام قوية واحترافية، مع ضرورة الاستثمار في تدريب الجيل الجديد.

كما يجب توفير منصات رقمية آمنة، وتشجيع التعاون بين المؤسسات المحلية والدولية، والصحافة النسوية ستظل أداة مهمة لتعزيز العدالة والمساواة، وضمان تمثيل النساء في الإعلام وصنع القرار، وهي رسالة تتجاوز مهنة الصحافة لتصبح واجباً إنسانياً واجتماعياً.

ما نصائحك للجيل الجديد من الصحفيات الراغبات في العمل في مناطق النزاع؟

أقول لكل صحفية شابة: طوروا مهاراتكم، تعلموا أساليب الأمان الرقمي والميداني، وتمسكوا بأخلاقيات المهنة، لا تخافوا من مواجهة التحديات الاجتماعية والثقافية، وكونوا دائماً صوتاً للنساء المهمشات.

التعاون مع الزملاء، وبناء شبكة علاقات مهنية، أمر ضروري، كما أن الإبداع في طرق التغطية يساعد على الاستمرارية، الأهم الصبر والمثابرة، فالصحافة النسوية رسالة أكثر من كونها مهنة، وهي وسيلة للتغيير الاجتماعي والدفاع عن الحقوق، خصوصاً في مناطق النزاع.

كيف تؤثر وسائل التواصل الاجتماعي على الصحافة النسوية في سوريا؟

وسائل التواصل الاجتماعي مزيج بين الفرص والمخاطر، من ناحية تسهل الوصول إلى الجمهور ونشر التقارير بسرعة، وتسمح بالتواصل المباشر مع النساء في مناطق النزاع، ومن ناحية أخرى تزيد المخاطر الأمنية على المصادر والصحفيات نفسها، مثل التهديدات أو تتبع الهوية.

لذلك تعلمت الصحفيات استخدام أساليب آمنة، مثل الحسابات المجهولة والمنصات المشفرة، تأثيرها الإيجابي يظهر في توسيع دائرة الوعي بقضايا النساء، بينما سلبياتها تتطلب يقظة مستمرة والتخطيط الدقيق لتجنب أي تهديد قد يضر بالضحايا أو بالمهنة.

هل كانت هناك تجارب شخصية أثرت في رؤيتك لمهنتك، سواء إيجابية أم سلبية؟

واجهت مواقف صعبة أثرت في مهنتي، مثل لقاء ضحايا العنف والفقدان، والتي تركت أثرًا نفسيًا كبيراً، في المقابل، كانت هناك تجارب إيجابية، مثل رؤية أصوات نسوية تصل إلى المجتمع الدولي، أو تقديم دعم عاجل للنساء بعد نشر قصصهن.

هذه التجارب شكلت رؤيتي للمهنة، حيث أصبحت الصحافة النسوية أداة للتغيير والعدالة، وليس مجرد نقل أخبار، كل تجربة صعبة علمت الصحفيات الصبر والحذر، وكل تجربة إيجابية أكدت لي أهمية الاستمرار في توثيق قصص النساء في ظروف الحرب.

كيف تحافظين على سلامتك النفسية بعد تغطية قصص مؤلمة أو عنف شديد؟

أعتمد على مجموعة من الأدوات النفسية، مثل مشاركة التجارب مع زملاء الصحافة، والاستراحة عند الحاجة، والكتابة عن التجارب كوسيلة للتفريغ النفسي، والتعامل مع قصص العنف يحتاج قدرة على الفصل بين الواقع المهني والمشاعر الشخصية.

كما أن ممارسة الرياضة والاهتمام بالأسرة والأصدقاء يساعد أيضاً على التوازن، الهدف هو أن تبقى قوية مهنياً دون أن تتحمل عبء المعاناة وحدها، مع الحفاظ على صحتها النفسية لمواصلة العمل الصحفي الفعال.

ما الفرق بين تغطية الصحافة النسوية للأحداث وبين الصحافة العامة في السياق السوري؟

الصحافة النسوية تركز على الجانب الإنساني والاجتماعي للنساء والفتيات، وتسعى لإبراز أصواتهم والتأثير على السياسات، أما الصحافة العامة فهي غالباً تركز على الأحداث الكبرى والسياسية، وقد تهمل القضايا اليومية للنساء.

وفي سوريا، هذا الفرق واضح خاصة أثناء الحرب، حيث كانت الصحافة النسوية توثق العنف الأسري، النزوح، والعمل المجتمعي للنساء، بينما كانت الصحافة التقليدية تغطي المعارك والخسائر فقط، وهذا الاختلاف يجعل الصحافة النسوية ضرورية لتقديم صورة كاملة عن تأثير الحرب على المجتمع، خصوصاً النساء.

النساء في مخيمات النزوح.. ضحية الانتهاكات والمعاناة

السوري/ الحسكة

تعتبر النساء في مخيمات النزوح من الفئات الأكثر تأثراً بتداعيات النزاع الدائر، خاصة في المخيمات والمناطق التي تخضع لسيطرة جماعات دينية متشددة، هذه الفئة تواجه تحديات يومية على جميع الأصعدة، بداية من العنف الجسدي مروراً بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وصولاً إلى فرض أنماط سلوكية قسرية تقيد حرية النساء الشخصية وتقلل من فرصهن في العيش بكرامة.

وتعاني العديد من النساء النازحات من أشكال متعددة من العنف الجسدي والنفسي في المخيمات التي تخضع لسيطرة جماعات دينية متشددة، هناك تقارير عديدة عن حالات ضرب وتعنيف جسدي تمارسه بعض الجماعات ضد النساء بسبب ارتداء الملابس «غير المناسبة» أو «عدم الالتزام بالمعايير الدينية»، كما أن هناك شكاوى متزايدة من حالات الاعتداء الجنسي داخل المخيمات، حيث يمثل الضعف الاجتماعي والاقتصادي عاملاً أساسياً في تفشي هذه الظواهر.

التقييد القسري للحرية الشخصية

تعيش النساء في مخيمات النزوح تحت وطأة قيود صارمة على حرية الحركة والتعبير، بعض المخيمات التي تخضع لسيطرة جماعات متشددة تفرض قواعد قسرية على النساء، تتراوح بين منعهن من العمل خارج المخيمات إلى تقييد تحركاتهن في الأماكن العامة، ويمنعن من ارتداء ملابس معينة أو التنقل دون مرافق ذكر، ما يجعل الحياة اليومية لهن مليئة بالصعوبات، هذه القيود لا تقتصر فقط على الأفراد، بل تمتد لتشمل مجتمعات بأكملها، ما يؤدي إلى تجريد النساء من حرياتهن الأساسية.

في بعض المناطق، تتعرض النساء لعقوبات مهينة إذا ما تم تجاوز القواعد التي تفرضها هذه الجماعات، العقوبات تشمل الجلد، والاعتقال، وأحياناً يتم فرض غرامات على النساء اللواتي يعتبرن مخالفات للمعايير، بعض النساء أفدن بأنهن تعرضن للتهديد أو الضغط النفسي من قبل عناصر أمنية تابعة لتلك الجماعات، التي تحاول فرض نمط حياة ديني قسري على المجتمع، في ظل غياب المحاسبة القانونية أو الرقابة الرسمية.

ويؤثر العنف والتقييد على حياة النساء في مناطق النزوح على الصعيدين النفسي والاجتماعي بشكل عميق، كثير من النساء يعانين من اضطرابات نفسية بسبب الضغوط اليومية، من بينها الاكتئاب والقلق، بالإضافة إلى صعوبة بناء علاقات اجتماعية صحية، النساء اللاتي يعشن في مثل هذه الظروف يواجهن تحديات هائلة في إعادة بناء حياتهن، خاصة في ظل افتقارهن إلى الدعم النفسي والاجتماعي المناسب.

الدور المحوري للإدارة الذاتية في حماية النساء

إن الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا أظهرت التزاماً واضحاً بتحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق النساء، وقد تم اتخاذ العديد من المبادرات لتوفير الأمان والحماية للنساء في مناطق النزوح والمخيمات، من ضمن تلك المبادرات، تم إنشاء مراكز استشارية وداعمة لضحايا العنف، بالإضافة إلى تكثيف جهود التوعية حول حقوق المرأة.

ورغم هذه الجهود، يبقى الواقع في بعض المخيمات

صعباً، حيث لا يزال بعض الفئات المتشددة تحاول فرض سيطرتها على حياة النساء، ومن الضروري استمرار العمل على تعزيز دور المؤسسات المحلية والدولية في تحسين الظروف المعيشية للنساء وتوفير بيئة آمنة للعيش.

لا شك أن التحديات التي تواجه النساء في مناطق النزوح تظل هائلة، وعلى الرغم من أن العديد من النساء قد وجدن ملاذاً في مراكز الحماية أو تمكّن من الحصول على بعض الخدمات الأساسية، إلا أن احتياجاتهن لا تقتصر على الدعم النفسي أو المساعدات الإنسانية فقط، بل تشمل توفير فرص التعليم والعمل في بيئة آمنة، يعد تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للنساء عنصراً حاسماً في أي استراتيجية تنموية على المدى الطويل.

وختاماً تستمر معاناة النساء في مناطق النزوح في ظل النزاع المستمر والوجود المتزايد لجماعات متشددة، ومن الأهمية بمكان أن تواصل الإدارة الذاتية جهودها لضمان حقوق النساء في هذه المناطق، وتوفير الحماية القانونية والاجتماعية لهن، مع التأكيد على أهمية التعاون مع المنظمات الإنسانية الدولية والمحلية لتقديم الدعم الفعال، لأن ضمان حياة كريمة وآمنة للنساء في هذه الظروف الصعبة يتطلب إرادة قوية من جميع الأطراف المعنية، وأي تأخير أو تجاهل لهذا الملف سيكون له عواقب بعيدة المدى على استقرار المجتمع في المستقبل.

نساء درعا الموظفات: قصص صمود وتحدي في مواجهة المجتمع

درعا/ رجاء مختار

خرجت مريم العلي، البالغة من العمر ٢٨ عاماً، من منزلها في مدينة درعا جنوبي سوريا وهي تحمل حقيبتها الصغيرة المليئة بالأوراق والملفات. كانت تعمل في مكتب تسجيل الشركات الصغيرة، وكان هذا أول يوم لها بعد قبولها في وظيفة رسمية بعد أشهر من البحث والانتظار.

أثناء سيرها في الشارع، لاحظت بعض نظرات الجيران الذين توقفوا عند أبواب منازلهم وهم يراقبونها، وبعضهم أطلق تعليقات مكتومة عن عمل النساء خارج المنزل. لكن مريم لم تسمح لتلك النظرات أن توقفها، فهي تعرف أن عملها لا يقتصر على كسب المال فحسب، بل هو طريق لتحقيق استقلاليتها ولتعزيز دورها في مجتمع ما زال يتغير ببطء.

تتشارك مريم قصتها مع العديد من النساء في درعا اللاتي وجدن أنفسهن مضطرات للخروج للعمل بعد سنوات من الحرب والاضطرابات الاقتصادية. فاطمة محمد، أم لأربعة أطفال، بدأت العمل في الخياطة منذ أكثر من خمس سنوات بعد أن فقد زوجها مصدر دخله الأساسي.

تقول فاطمة: «لم أكن أريد فقط توفير الطعام لأطفالي، بل كنت أرغب أيضاً في أن أشعر بقيمتي كإنسانة، أن أساهم في بناء حياتنا رغم كل الصعاب». بالنسبة لها، لم يكن العمل خياراً فحسب، بل كان ضرورة لتحدي النظرة الاجتماعية التي تقلل من قيمة المرأة العاملة.

وفي حي آخر من درعا، نجد أم محمد، أرملة في الأربعينات من عمرها، تقود سيارتها لتوصيل الركاب بعد أن فقدت مصدر رزقها في الخارج.

تقول بابتسامة رغم التعب: «لم يكن لدي خيار،

كنت بحاجة لإعالة أسرتي.

في البداية، واجهت الكثير من التعليقات السلبية، لكن مع الوقت أصبح الناس يثقون بي ويقدرون جهدي». قصص مثل قصة أم محمد تبرز كيف اضطرت النساء إلى تحدي الأعراف التقليدية، خصوصاً في الوظائف التي كانت تعتبر حكراً على الرجال.

على الرغم من هذه الأمثلة الإيجابية، يظل المجتمع في درعا يحمل بعض القيود الاجتماعية التي تحد من مشاركة المرأة في سوق العمل. دراسة محلية أظهرت أن معظم النساء يفضلن العمل نهاراً على العمل ليلاً، ويرفضن العمل ليلاً رفضاً قاطعاً بسبب الخوف من الأحكام الاجتماعية وانتقادات المحيطين بهن. هذا التوازن الصعب بين رغبة النساء في العمل وتوقعات المجتمع يمثل تحدياً مستمراً لكل امرأة تسعى لبناء حياتها المهنية.

سارة الحوراني، مسؤولة عن العناصر النسائية في الدفاع المدني بمحافظة درعا، واجهت تحديات أخرى. تقول: «عندما بدأنا إدخال عناصر نسائية إلى الدفاع المدني، كانت النظرة السائدة أن النساء غير مؤهلات للتعامل مع مخاطر العمل الميداني. واجهنا رفضاً ليس فقط من المجتمع، بل من زملائنا الرجال أيضاً».

ومع ذلك، ومع مرور الوقت، تغيرت المواقف تدريجياً. فقد تلقّت سارة وزميلاتها الدعم من بعض الأهالي، كما أصبح وجود النساء في الدفاع المدني يمثل نموذجاً لتقبل المجتمع للتغيير التدريجي في الأدوار الجندرية.

كما توجد قصص نساء اخترن العمل في مجالات غير تقليدية لتعزيز استقلاليتهن الاقتصادية. سلمى، شابة في منتصف الثلاثينات، تعمل كمحاسبة في إحدى الشركات الصغيرة، تقول: «في البداية شعرت بضغط كبير من العائلة والمجتمع، لكنني كنت مصممة على أن أثبت نفسي.

اليوم أصبح زملائي يقدرون عملي، ومع الوقت لاحظت أن أفراد المجتمع بدأوا يرون المرأة الموظفة بشكل مختلف». قصص مثل قصة سلمى توضح أن العمل ليس مجرد وسيلة لكسب المال، بل أداة لإعادة تشكيل النظرة الاجتماعية تجاه المرأة في المجتمع.

تتعدد قصص النساء في درعا، من موظفات في الإدارات الحكومية، إلى عاملات في التجارة والخدمات، وصولاً إلى العاملات في القطاعات التقنية والصناعية. كل قصة تبرز إرادة المرأة في مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية، وفي نفس الوقت تسلط الضوء على البطء الذي يميز تحول الوعي المجتمعي. فالنساء يواجهن تحدياً مزدوجاً: تحدي الفقر والبطالة من جهة، وتحدي التقاليد والمفاهيم المجتمعية من جهة أخرى.

النساء في درعا أثبتن أنهن قادرات على الجمع بين المسؤوليات الأسرية والعمل المهني. مريم العلي، على سبيل المثال، رغم ضغوط العمل، تحرص على تخصيص وقت يومي لأطفالها، مؤكدة أن النجاح المهني لا يعني التخلي عن دورها كأم، بل يمكن التوفيق بينهما. هذه القصص الإنسانية تظهر أن النساء ليس فقط يسعين لتحقيق استقلالهن المالي، بل يسعين أيضاً لتغيير الصورة النمطية عن المرأة في المجتمع.

إرادة النساء في درعا للعمل والمشاركة في المجتمع أوجدت تأثيراً تدريجياً على المجتمع نفسه. ففي المكاتب والمدارس والمشاريع الصغيرة، بدأت فكرة قبول عمل المرأة خارج المنزل تتعزز، على الرغم من استمرار بعض التعليقات السلبية. هذا التحول، وإن كان بطيئاً، يمثل أملاً في إعادة تشكيل القيم الاجتماعية وتمكين النساء من لعب دور أكثر فاعلية في المجتمع المحلي.

إن قصص النساء في درعا تبرز بشكل واضح أن التحديات كبيرة، لكنها ليست مستحيلة. النساء اللواتي يخرجن للعمل، سواء في الوظائف التقليدية أو غير التقليدية، يشكلن نموذجاً حيّاً للتمكين والصمود. ومن خلال الدعم الاجتماعي والتشجيع المؤسساتي، يمكن لمجتمع درعا أن يتحول تدريجياً إلى مجتمع أكثر قبولاً لمساهمة النساء، وهو ما يعكس تحولاً حقيقياً في الوعي المجتمعي تجاه المرأة العاملة.

بيت خالد العظم.. ذاكرة دمشق التي تسكن الحجر

دمشق/ مرجانة إسماعيل

في أزقة المدينة القديمة، حيث تختلط رائحة الياسمين بصوت المياه المتدفقة من البحرات، يقف بيت خالد العظم كأيقونة من أيقونات العمارة الدمشقية، يروي حكاية عائلةٍ من أبرز العائلات التي صنعت تاريخ البلاد، ويختزن في جدرانه قصص السياسة والترف والفن، والعلاقة الحميمة بين المكان والإنسان في مدينةٍ عمرها لا يُقاس بالسنين بل بالعصور.

البيت الذي صار متحفاً للروح الدمشقية

يقع البيت في حيّ المدحتية، أحد أحياء دمشق القديمة القريبة من الجامع الأموي، بُني في أواخر القرن التاسع عشر على يد أحد أفراد آل العظم، العائلة التي ذاع صيتها منذ العهد العثماني، إذ تولّى بعض أبنائها مناصب الولاية والوزارة، كما أسهموا في الحياة الفكرية والاقتصادية والسياسية للمدينة.

وقد انتقل البيت لاحقاً إلى خالد العظم، أحد أبرز رجالات السياسة السورية في القرن العشرين، ووريث هذا الإرث العائلي. تولّى العظم رئاسة الوزراء عدة مرات بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٣، وارتبط اسمه بالاستقلال وبإدارة مرحلةٍ حرجة من تاريخ سوريا السياسي، ليبقى البيت شاهداً على زمنٍ كانت فيه دمشق مركز القرار والنفوذ.

بعد وفاة خالد العظم عام ١٩٦٥، قرّرت الدولة السورية تحويل البيت إلى متحفٍ للتقاليد الشعبية سنة ١٩٧١، ليحمل اسمه ويصبح مرجعاً حياً لذاكرة المدينة، ولينتقل من فضاء السياسة إلى فضاء الثقافة والتراث.

تحفة معمارية تُجسّد فنّ البيت الدمشقي

حين يدخل الزائر باحة القصر الواسعة، تتجلّى أمامه صورة البيت الدمشقي كما أرادها صانعوه: ساحة داخلية تتوسطها بحرة ماء رخامية تعكس ضوء الشمس على جدران مزخرفة بالألوان الحارة والنقوش النباتية. تحيط بالباحة أروقةٌ مقببة وأبواب خشبية محفورة بعناية ومطعمة بالعاج والصدف، في مشهدٍ يعكس مهارة الحرفيين الدمشقيين الذين نقلوا روح الشرق إلى كل زاوية من القصر.

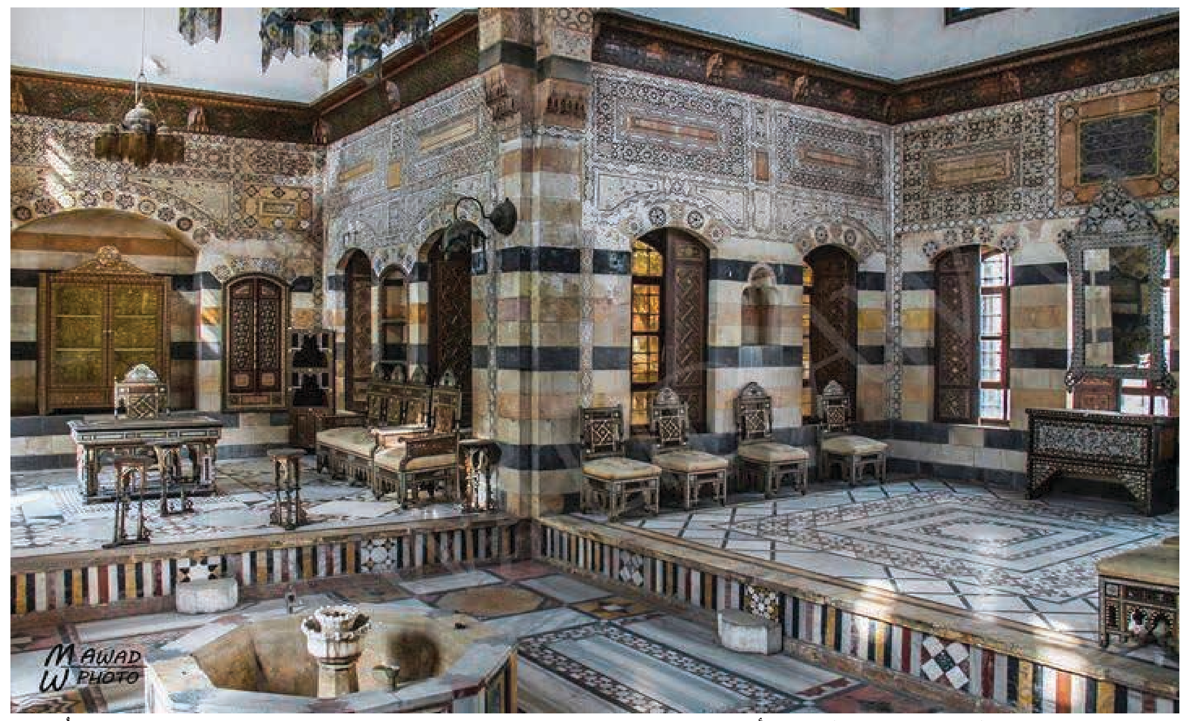

يتكوّن البيت من طابقين، في الطابق الأرضي قاعات استقبال فسيحة، وأخرى كانت مخصّصة للرجال، فيما يحتوي الطابق العلوي على غرف المعيشة والنوم. وتظهر الزخارف الحجرية المتعددة الألوان التي تُعرف بـ"الأبلق الدمشقي" بأبهى صورها على الجدران الخارجية للإيوان الكبير، بينما تتعانق الأقواس والنوافذ المزخرفة مع الضوء المتسلّل من الأعلى في مشهدٍ من التوازن الهندسي والسكينة.

وفي وسط الإيوان، ترتفع مقاعد من الخشب المزخرف، وسقوف مطلية برسوماتٍ هندسية وآياتٍ قرآنية بالخط العربي الكوفي والثلث، ما يجعل المكان أقرب إلى لوحةٍ فنيةٍ متكاملة تُعبّر عن فلسفة الجمال الدمشقي التي تجمع بين الروحانية والترف والخصوصية.

ذاكرة البيت.. حكايات الناس والأزمنة

لم يكن بيت خالد العظم مجرّد مقرّ لإقامة عائلة ثرية، بل كان فضاءً يجتمع فيه وجهاء دمشق وشخصياتها الثقافية والسياسية. في القاعات نفسها، دارت أحاديث السياسة ومشاريع النهضة، وفي الزوايا ذاتها كانت تُعزف موسيقى العود وتُتلى القصائد في ليالي الصيف الدمشقية.

ومع مرور العقود، تحوّل هذا البيت من شاهدٍ على الحياة الأرستقراطية إلى متحفٍ يوثّق ذاكرة المدينة. في غرفه اليوم تُعرض أدوات الحياة اليومية الدمشقية: أوانٍ نحاسية، وسجاد شرقي، وملابس تقليدية مطرزة بخيوط الذهب والفضة، ودمى تمثّل مشاهد من الأعراس والطقوس الاجتماعية.

في كل زاوية من المتحف تفوح رائحة الماضي: غرفة العروس المزينة بالمرايا والمصابيح النحاسية، والمطبخ الذي تملؤه القدور والأدوات النحاسية الملمّعة، وغرفة الجلوس التي تتوسطها طاولة من الخشب المشغول يحيط بها أثاث مطعّم بالصدف. كل تفصيل في البيت يحكي قصةً من سوريا ما قبل الحداثة، حين كانت البساطة تتزيّن بالفن، والترف يرتبط بالذوق الرفيع لا بالمظاهر.

خالد العظم.. من البيت إلى التاريخ

كان خالد العظم ابن هذا البيت وأحد أبرز أبنائه. وُلِد عام ١٩٠٣ في دمشق، ودرس الحقوق في باريس، ثم عاد ليبدأ مسيرةً سياسيةً طويلة. تولّى وزارة المالية والدفاع، ثم رئاسة الوزراء، وكان من مهندسي استقلال سوريا ومن المدافعين عن سيادتها.

مثّل العظم التيار الوطني الليبرالي في مرحلةٍ كانت البلاد تعيش صراعات النفوذ بين القوى المحلية والعالمية، وترك أثراً كبيراً في تشكيل بنية الدولة الحديثة. وقد ظلّ البيت مرتبطاً باسمه حتى بعد رحيله، كرمزٍ لعصرٍ كامل من الحياة الدمشقية التي امتزج فيها التراث بالحياة السياسية.

إرثٌ معماري وثقافي باقٍ في الذاكرة

اليوم، يقف بيت خالد العظم شامخاً في وجه الزمن، تحيط به بيوت دمشق القديمة التي ما زالت تحتفظ بعطر التاريخ. يُعتبر القصر من أهم المعالم الأثرية التي تعرّف الزوار على العمارة العربية الداخلية التي كانت تعتمد على الخصوصية والتوازن بين الداخل والخارج.

كما أصبح المتحف مقصداً للباحثين والزائرين من مختلف أنحاء العالم، لما يحتويه من مقتنياتٍ نادرة تعكس أسلوب العيش الدمشقي التقليدي، وتكشف عن التداخل العميق بين الفن والحياة اليومية. ويُعدّ أيضاً مركزاً تربوياً وثقافياً يذكّر الأجيال الجديدة بأن التراث ليس مجرد ماضٍ يُعرض في واجهات المتاحف، بل هو جزءٌ من الهوية السورية التي تتجدد في كل زمن.

دمشق... المدينة التي تحفظ ذاكرة أبنائها

بيت خالد العظم ليس مجرد مبنى أثري، بل هو سيرة مدينة بكاملها. ففي باحاته تتردد أصوات أجيالٍ مرّت، وفي جدرانه تختبئ رائحة الزمن، وفي زخارفه انعكاسٌ لروح دمشق التي تتجدد مهما تغيّرت الأزمنة. هو بيتٌ يعيد تعريف معنى الجمال، ويذكّر بأن العمارة الدمشقية ليست حجراً فحسب، بل فنّ العيش والكرامة والذوق، وأن كل بيتٍ من بيوت دمشق القديمة يحمل في قلبه شيئاً من روحها التي لا تموت.

التكية السليمانية.. إرث دمشق العريق عبق التاريخ وروح العطاء

في قلب دمشق القديمة، بين الأزقة الضيقة والأسواق العتيقة، تقف التكية السليمانية كواحدة من أهم معالم العاصمة الشامية التي تحمل بين جدرانها عبق التاريخ وروح العطاء الإنساني. شُيدت التكية في القرن السادس عشر خلال العهد العثماني، بمبادرة من الوزير سليمان باشا، لتكون صرحًا اجتماعيًا وروحيًا ومركزًا ثقافيًا يعكس عمق الحضارة الإسلامية في دمشق. وعلى الرغم من مرور قرون طويلة، فإن التكية ما زالت تحتفظ بمكانتها كرمز حي للكرم والخدمة المجتمعية، وشاهد على تاريخ مدينة عريقة امتزجت فيها الروحانية بالعمران والفن.

منارة للكرم الاجتماعي والخيري

لم تكن التكية السليمانية مجرد بناء حجري أو صرح معماري، بل كانت مؤسسة اجتماعية متكاملة. فقد أُنشئت لتلبية احتياجات الفقراء والمحتاجين، وإيواء الرحالة والزائرين من خارج دمشق، وتقديم الطعام والملبس للعائلات المحتاجة. وسرعان ما أصبحت التكية مركزًا للرعاية الاجتماعية في المدينة، حيث كانت تعكس الروح الإنسانية للمدينة التي جعلت من العطاء سمة مميزة لسكانها على مر القرون.

كما كانت التكية منصة تعليمية ودينية، فقد استضافت العلماء والخطباء والفقهاء لتقديم دروسهم الدينية، وتنظيم حلقات علمية تثري المجتمع المحلي بالمعرفة. ومن خلال هذه الوظائف المتعددة، نجحت التكية في أن تكون نموذجًا حيًا يجمع بين العبادة والتعليم والعمل الاجتماعي، مما جعلها رمزًا للتكافل المجتمعي في دمشق.

روائع العمارة العثمانية

تجسد التكية السليمانية جمال العمارة العثمانية في دمشق، فهي نموذج متكامل للتوازن بين الوظيفة والجمال. يضم البناء صحنًا واسعًا تحيط به أروقة مزخرفة بأقواس متميزة، بينما تتوزع القاعات الداخلية لتقديم الخدمات الاجتماعية والطعام والإيواء. وتزين جدرانها نقوش وزخارف حجرية وجصية دقيقة، إلى جانب الفسيفساء الملونة التي تمنح المكان شعورًا بالدفء والجمال في آن واحد.

تتميز التكية أيضًا بالقباب والمآذن الصغيرة التي تعكس الطابع الإسلامي، كما تحتوي على عناصر معمارية تعكس الذوق الفني لمرحلة البناء العثمانية، مما يجعلها مرجعًا مهمًا للباحثين عن فن العمارة التقليدي في الشام. وقد اهتم المعماريون في تصميم التكية بأن توفر مساحات واسعة تسمح بتجمع الزائرين، مع مراعاة الخصوصية والهدوء في أماكن العبادة والدراسة.

مركز علمي وثقافي

لم يقتصر دور التكية على تقديم الرعاية الاجتماعية، بل كانت مركزًا ثقافيًا وعلميًا مهمًا. فقد احتضنت حلقات علمية ودينية، وورش عمل تعليمية، كما وفرت بيئة مناسبة للطلاب والباحثين عن المعرفة. وكانت منصة للقاء الثقافات المختلفة، حيث تجمع الزوار من جميع مناطق الشام، وتتيح لهم الاطلاع على العلوم الدينية والثقافية، ما عزز من مكانة دمشق كعاصمة للعلم والثقافة في المنطقة.

ومن خلال نشاطاتها المتنوعة، لعبت التكية دورًا مهمًا في نشر القيم الإنسانية، مثل الرحمة والتعاون والكرم، ما جعلها نموذجًا للمؤسسات الخيرية والتعليمية في المدينة. وكانت الأحداث والاحتفالات الدينية التي تقام في التكية مناسبة لتقريب الناس من بعضهم البعض وتعزيز روح المجتمع الواحد.

التكية في العصر الحديث

مع مرور الزمن، واجهت التكية السليمانية تحديات كبيرة نتيجة الحروب والتحولات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها دمشق، إلا أن جهود الترميم والصيانة ساعدت في الحفاظ على هذا الصرح التاريخي. واليوم، تعتبر التكية مقصدًا للزوار والسياح والباحثين عن تاريخ دمشق العريق، كما تظل رمزًا حيًا للعطاء والتكافل الاجتماعي.

زيارة التكية اليوم تتيح للزائر تجربة روحانية وثقافية فريدة، حيث يمكنه التأمل في جمال العمارة القديمة، واستشعار قصص الأجيال التي عاشت بين جدرانها، والاستماع إلى روايات عن الفقراء والمحتاجين الذين وجدوا فيها ملاذًا وأمانًا. إنها تجربة تجمع بين الماضي والحاضر، بين الفن والدين والخدمة الاجتماعية، وتمنح الزائر شعورًا بالارتباط العميق بتاريخ دمشق وهويتها الثقافية.

إرث خالد وعبرة للأجيال

تبقى التكية السليمانية أكثر من مجرد مبنى تاريخي؛ فهي شهادة حية على قدرة الإنسان على الجمع بين الفن والروحانية والخير الاجتماعي. كما تعكس العلاقة الحميمة بين المدينة وسكانها، وتجسد مفهوم الكرم والتكافل الذي شكل عمق الثقافة الشامية عبر القرون.

إن التكية السليمانية تذكرنا دائمًا بأن المدن ليست مجرد حجارة وبنايات، بل هي قصص البشر الذين عاشوا فيها، وعطاؤهم الذي امتد عبر الأجيال. وبين جدرانها، يلتقي التاريخ بالحياة اليومية، ويجد الزائر فرصة للتأمل في الإرث الحضاري الذي تركته دمشق للعالم، فيصبح المكان أكثر من مجرد مزار، بل مدرسة للتاريخ، ومرجعًا للثقافة، ومصدر إلهام للأجيال القادمة.

التراث الديني والثقافي في سوريا بين نار النزاع ونداء الهوية الوطنية

درعا/ رجاء مختار

في زمنٍ تتشابك فيه خيوط الحرب والسياسة وتتعالى فيه أصوات الانقسام والدمار، يظل التراث الديني والثقافي في سوريا شاهداً صامتاً على عمق الجذور الحضارية للشعب السوري وعلى قوة انتمائه رغم العواصف. فمنذ آلاف السنين، كانت أرض سوريا مهداً للأديان والحضارات، ومسرحاً لتفاعلٍ إنساني فريد تجسّد في المساجد والكنائس والأديرة والمعابد والمكتبات القديمة التي ما زالت تروي حكاية التنوّع والوحدة. هذه المعالم ليست مجرد أبنية حجرية أو رموز دينية، بل هي جزء من هوية وطنية عميقة تمتد من تدمر إلى دمشق، ومن حلب إلى معلولا، ومن حمص إلى درعا، تعكس روح العيش المشترك الذي ميّز المجتمع السوري عبر القرون.

لقد شكّلت دور العبادة والمعالم التاريخية في سوريا مراكز إشعاع روحي وثقافي جمعت الناس حول قيم التسامح والمعرفة. ففي دمشق، تتجاور المآذن والقباب والكنائس في لوحة فريدة تعبّر عن عمق التنوّع. المسجد الأموي الكبير، الذي شُيّد فوق أنقاض معبد روماني وكنيسة يوحنا المعمدان، يقف اليوم رمزاً حياً للتاريخ المتداخل بين الأديان والثقافات.

وفي معلولا، ما زالت اللغة الآرامية القديمة تُتلى في الصلوات داخل الأديرة والكنائس، شاهدة على استمرارية الهوية الثقافية رغم تقلبات الزمن. وفي حلب، لطالما شكّلت الأسواق القديمة والمساجد والمدارس الدينية والكنائس جزءاً من نسيج المدينة المتجانس الذي يوحّد السوريين على اختلاف أديانهم.

لكن الحرب التي اندلعت عام ٢٠١١ لم تترك هذه الرموز في مأمن، بل طالتها يد الدمار والاستهداف والإهمال. فقد تحوّلت المعالم الدينية والثقافية إلى أهداف في صراعٍ معقّد، إذ دُمّرت مساجد تاريخية مثل الجامع الأموي في حلب، وتعرضت كنائس قديمة في حمص ومعلولا لأضرار جسيمة، وأُحرقت مكتبات ومتاحف كانت تحوي آلاف المخطوطات النادرة. لم يكن هذا الدمار مجرّد خسارة مادية، بل ضربة موجعة للذاكرة السورية التي توحّد أبناءها رغم اختلافاتهم. في كثير من الأحيان، كان استهداف التراث الديني يحمل رسائل رمزية، إذ سعى أطراف النزاع إلى محو ما يرمز للوحدة والتنوّع في آنٍ واحد.

الإهمال الذي تلا الدمار فاقم من المأساة. فمع ضعف مؤسسات الدولة وانهيار البنى التحتية، أصبحت الكثير من المواقع التراثية عرضة للنهب والتخريب، وتحوّلت بعض المساجد والكنائس إلى ملاجئ أو مواقع عسكرية. في مناطقٍ فقدت الاستقرار، لم يعد هناك من يهتم بصيانة الجدران المتصدعة أو بحماية النقوش والزخارف التي تحمل تاريخ مئات السنين. المدن القديمة في حلب وحمص ودير الزور أصبحت شاهدة على هذا الإهمال القاسي، إذ تآكلت حجارتها من المطر والغبار، وغابت عنها الحياة التي كانت تضجّ بها قبل الحرب.

أما التحدي الإداري والسياسي، فقد ترك أثراً عميقاً هو الآخر. مع تغيّر السيطرة بين أطراف النزاع، تغيّرت أيضاً الجهة المسؤولة عن إدارة المعالم الدينية والثقافية. بعض المواقع تعرّضت لتغييرات قسرية في طبيعتها أو استخدامها، وتحولت من دور عبادة إلى مقرات عسكرية أو مخازن، فيما فُرضت قيود على ممارسة الشعائر الدينية في مناطق أخرى. هذه التحولات لم تمسّ الأبنية فحسب، بل طالت روح المكان ومعناه، وجعلت الناس يشعرون بأن جزءاً من ذاكرتهم يُسلب منهم قسراً.

ورغم هذه الكارثة، ظل التراث السوري يقاوم بطريقته الخاصة. في خضمّ الدمار، ظهرت مبادرات محلية وشعبية سعت إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه. متطوعون في حلب ودمشق وحمص وثّقوا آثار الدمار بالكاميرات، وسجّلوا القطع الأثرية رقمياً خوفاً من ضياعها، فيما نظّم آخرون حملات لترميم المساجد والكنائس جزئيًا رغم شحّ الإمكانات. كما لعبت منظمات دولية، وعلى رأسها اليونسكو، دوراً مهماً في دعم جهود الترميم وتسجيل مواقع سورية مهددة على قائمة التراث العالمي المعرض للخطر، مثل مدينة تدمر القديمة ومدينة حلب التاريخية. ومع ذلك، تبقى المسؤولية الكبرى على السوريين أنفسهم في حماية تراثهم باعتباره جزءاً من كيانهم وذاكرتهم الجماعية.

التراث الديني والثقافي في سوريا لا يخصّ طائفة أو جماعة بعينها، بل هو ملك لكل السوريين. فالمساجد الكبرى مثل المسجد الأموي في دمشق، والكنائس العريقة مثل كنيسة أم الزنار في حمص وكنيسة القديس سركيس وباخوس في معلولا، تمثل ذاكرة وطنية جامعة، تحمل في حجارتها رواية التعايش التي ميّزت سوريا عبر العصور. الحفاظ على هذه المعالم يعني الحفاظ على هوية وطنية تتجاوز خطوط الانقسام الطائفي والسياسي، وتؤكد أن التاريخ السوري أعمق من أي نزاع مؤقت.

رغم المآسي، برزت مواقف إنسانية تجسّد روح هذا التراث المشترك. خلال سنوات الحرب، فتحت بعض الكنائس أبوابها لإيواء نازحين مسلمين، فيما استقبلت المساجد جيرانها من المسيحيين الذين فقدوا منازلهم. هذه المواقف أعادت التذكير بجوهر الرسالة الدينية التي توحّد ولا تفرّق، وأثبتت أن الإيمان الحقيقي يتجلى في الفعل الإنساني لا في الجدران فقط. وهكذا، تحوّل التراث الديني في سوريا إلى رمز للمقاومة الإنسانية، وإلى أداة لإعادة بناء الثقة بين أبناء الوطن الواحد.

اليوم، وبعد مرور أكثر من عقد على اندلاع الحرب، يقف السوريون أمام تحدٍ جديد: كيف يمكن إعادة إحياء هذا التراث بعد أن طاله الدمار؟ الترميم لا يعني فقط إعادة بناء الحجر، بل استعادة المعنى. فالمسجد أو الكنيسة لا يعودان للحياة بمجرد ترميم الجدران، بل حين تعود الصلاة والأصوات والاحتفالات إلى داخلهما، وحين يشعر الناس بالأمان في زيارة أماكنهم المقدسة. إن إعادة الاعتبار لهذه المواقع تمثل خطوة أساسية في إعادة بناء النسيج الاجتماعي السوري، لأنها تذكّر الجميع بأنهم ينتمون إلى تاريخٍ واحدٍ وجغرافيا واحدة، مهما تفرّقت بهم الصراعات.

من المهم أن يترافق أي جهد لإعادة الإعمار مع خطة وطنية لحماية التراث الديني والثقافي وتوثيقه، بحيث تُدرج هذه القيم في المناهج الدراسية وتُشجع الأجيال الجديدة على فهم أهميتها. كما يجب الاستثمار في الترميم والسياحة الثقافية بعد انتهاء النزاع، لأن التراث يمكن أن يكون مصدر أمل واقتصاد في آنٍ واحد، يساهم في تحسين حياة الناس ويعيد لهم الثقة بالمستقبل.

يظل التراث الديني والثقافي في سوريا أكثر من مجرد بقايا من الماضي؛ إنه روح البلاد وجذر هويتها. ورغم ما لحق به من تدمير واستهداف، إلا أن رمزيته لا تزال حية في وجدان السوريين الذين يعرفون أن بقاء هذه الرموز يعني بقاءهم. قد تُهدم المآذن وتُحرق الأيقونات وتُنهب المخطوطات، لكن ما تمثله هذه المعالم من قيم التسامح والانتماء لا يمكن محوه. في زمن النزاعات، يصبح الحفاظ على التراث السوري الديني والثقافي فعلاً وطنياً وإنسانياً في آنٍ واحد، مقاومةً ضد النسيان وضد التفرقة، ودعوةً لإحياء ما يجمع لا ما يفرّق، لأن الهوية السورية ستظل، رغم الألم، نداءً دائماً للحياة.

لجنة التحقيق الدولية بشأن سوريا: موجة العنف المتجددة قد تعيد البلاد إلى دائرة الصراع

أعرب رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا، باولو سيرجيو بينيرو، في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، عن قلقه العميق من موجة العنف المتجددة في البلاد، محذراً من أنها "تهدد التفاؤل الذي أعقب سقوط الحكومة السابقة".

وقال بينيرو إن "الخطوات الأولى نحو العدالة مشجعة، لكن الانتهاكات المستمرة قد تُعيد البلاد إلى دوامة الصراع"، داعياً الحكومة السورية الانتقالية والدول الأعضاء إلى "معالجة الأسباب الجذرية للعنف، وليس فقط أعراضه".

وأضاف أن اللجنة تلقت تقارير مقلقة عن عمليات إعدام ميدانية وتعذيب وتهجير قسري بحق مدنيين من الطائفة العلوية، مشيراً إلى أن "الأحداث التي وقعت في محافظات اللاذقية وطرطوس وحماة خلال شهر آذار الماضي أسفرت عن مقتل نحو ١٤٠٠ مدني، بعضهم على يد قوات حكومية".

وأوضح بينيرو أن غياب المحاسبة وانتشار خطاب الكراهية يسهمان في تصاعد مخاطر العنف والانقسام المجتمعي، مؤكداً أن اللجنة "تُشيد بالسماح لها بالدخول إلى محافظات مثل اللاذقية والسويداء وطرطوس"، معتبراً ذلك خطوة إيجابية على طريق التعاون مع الهيئات الدولية.

وشدد رئيس اللجنة على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة وفعّالة لمحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات وإعادة بناء الثقة بين الحكومة والمجتمعات المتضررة، من خلال مكافحة خطاب الكراهية والتحريض الذي يغذي العنف في مناطق الساحل والسويداء.

كما حذر من أن استمرار الإفلات من العقاب بعد المجازر المتكررة سيزيد من احتمالات انفجار الوضع من جديد، ما لم تُعتمد إصلاحات عاجلة وآليات وقائية حقيقية. وأكد أن "التحديات جسيمة وتتطلب دعماً دولياً منسقاً واستثماراً حقيقياً في بناء السلام وترسيخ العدالة".

وأعرب بينيرو عن مخاوف جدية بشأن التدخلات الخارجية في سوريا، معتبراً أنها "تهدد بتصعيد الصراع القائم وتعرقل جهود الاستقرار"، ودعا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمنع التهجير القسري والاعتقال التعسفي للمدنيين، خصوصاً في ظل "التقدم الإسرائيلي في جنوب سوريا منذ كانون الأول الماضي".

وأشار إلى أن استمرار الغارات الجوية الإسرائيلية يسهم في "زيادة المعاناة الإنسانية للسوريين"، مؤكداً أن تدخلات الدول الثالثة باتت "تُنذر بتأجيج النزاع وتعميق الأزمة" في البلاد.

وختم بينيرو بالتشديد على أمل اللجنة في أن تنجح الهيئة الانتقالية للعدالة والهيئة الوطنية للمفقودين في "ترسيخ أسس العدالة والمساءلة، كخطوة ضرورية لبناء سلام مستدام في سوريا"

لجنة حل القضية الكردية في البرلمان التركي تقترب من إعداد تقريرها النهائي

تقترب لجنة "التضامن الوطني والأخوة والديمقراطية" في البرلمان التركي، من إعداد تقريرها النهائي بعد سلسلة اجتماعات، كان آخرها أمس في العاصمة أنقرة، بحضور وزيري الخارجية والعدل، حيث أكدت اللجنة أنها أنجزت تقدماً مهماً في إعداد التقرير تمهيداً لتعديلات قانونية ضمن مسار "نداء السلام والمجتمع الديمقراطي".

عقدت اللجنة، التي شُكّلت في البرلمان التركي عقب نداء عبد الله أوجلان لحل القضية الكردية وتحقيق الديمقراطية، اجتماعها السادس عشر، بحضور وزير الخارجية هاكان فيدان ووزير العدل يلماز تونج.

وخلال الاجتماع، أكد رئيس البرلمان ورئيس اللجنة نعمان كورتولموش، أن اللجنة أنجزت تقدماً ملموساً في إعداد تقريرها النهائي، واصفاً عملها بـ "التاريخي"، مشيراً إلى أنها تمكنت من توحيد وجهات نظر مختلف الأحزاب حول قضايا جوهرية تتعلق بالديمقراطية ومستقبل البلاد.

وفي إشارة إلى بيان ٢٦ تشرين الأول المتعلق بدعوة أوجلان وقرار حلّ حزب العمال الكردستاني، قال كورتولموش إن اللجنة أعدّت إطاراً لتعديلات قانونية ستُرفع إلى البرلمان قريباً، مؤكداً أن "الخطوات المتخذة حتى الآن كبيرة ومؤثرة".

من جهته، قال وزير العدل يلماز تونج عقب الاجتماع إنّ "هذه اللجنة بالغة الأهمية، وأعمالها ذات قيمة كبيرة"، مضيفاً أن القضايا التي تتطلب ترتيبات قانونية هي من صلاحيات البرلمان، وأن "رؤية البرلمان ستكون الحاسمة، وبناءً على القرارات التي ستتخذها اللجنة سيتم تحديد خريطة الطريق والرؤية المشتركة التي ستُعرض باسم الشعب".

وأضاف تونج: "نمرّ بمرحلة تاريخية، وهدفنا أن تتخلّص بلادنا نهائياً من المعاناة والخسائر التي سبّبتها السياسات السابقة على المستويين الاقتصادي والإنساني. سنواصل في وزارة العدل أعمالنا التي تهدف إلى تسهيل سير العملية وتجاوز العقبات الناجمة عن الممارسات السابقة، ودعم مسار السلام وتعزيز أسس الديمقراطية من خلال التعاون بين مؤسسات الدولة والبرلمان".

وفي سياق متصل، عُقد في القصر الرئاسي بمنطقة بش تبه اجتماع بين وفد حزب المساواة وديمقراطية الشعوب برئاسة بروين بولدان ومدحت سنجار، والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، بمشاركة رئيس الكتلة البرلمانية لحزب العدالة والتنمية أفكان آلا، ورئيس جهاز الاستخبارات القومي التركي إبراهيم كالن

واستمر اللقاء نحو ساعة، ووفقاً لبيان صدر عقب الاجتماع، تم إجراء تقييمات مفصّلة للمرحلة الحالية من عملية السلام والمجتمع الديمقراطي، ومناقشة الخطوات المستقبلية اللازمة لتحقيق التقدّم في العملية. وأكد البيان أن الجانبين توصّلا إلى توافق حول الرؤية المشتركة والخطوات العملية للمرحلة المقبلة

صربيا تنتقد اعتراف دمشق بجمهورية كوسوفو وتعتبره نتيجة "النفوذ التركي"

انتقد الرئيس الصربي، ألكسندر فوتشيتش، اعتراف الحكومة السورية الانتقالية باستقلال جمهورية كوسوفو المعلنة من جانب واحد، معتبراً أن الخطوة كانت "متوقعة" نتيجة وقوع سوريا تحت النفوذ التركي.

وجاءت تصريحات فوتشيتش خلال حديثه مع الصحفيين في زيارة رسمية إلى أوزبكستان، نُقلت عبر وكالة الأنباء الروسية "ريا نوفوستي"، حيث قال: "لقد اتضح لنا الآن مدى أهمية نهج الرئيس السابق بشار الأسد المحب للحرية خلال قيادته لسوريا، فمن الواضح أنه عندما يصل إلى السلطة شخص يخضع لنفوذ تركيا الهائل، فإن هذا الاعتراف أمر متوقع".

وأشار الرئيس الصربي إلى أن وزير خارجيته، ماركو ديوريتش، كان في الرياض يوم الثلاثاء عندما أُعلن عن اعتراف سوريا باستقلال كوسوفو، معتبراً أن ما حدث يشبه تماماً ما جرى قبل عام، عندما لم يمنع حضور الوزير الصربي في أنطاليا التركية السودان من الاعتراف بكوسوفو، وقال فوتشيتش إنه يرى "نمطاً متشابهاً" في هذه الأحداث.

ويوم الأربعاء الماضي، أعلنت وزارة الخارجية في الحكومة السورية الانتقالية اعتراف سوريا بجمهورية كوسوفو دولةً مستقلة وذات سيادة، وقالت إن ذلك جاء "في إطار السياسة السورية الرامية إلى توسيع جسور التعاون والانفتاح مع مختلف دول العالم، وبما يخدم المصالح المشتركة".

وجاء الإعلان، وفق بيان الوزارة، خلال اجتماع ثلاثي في العاصمة السعودية الرياض، جمع ممثلين عن سوريا والسعودية وكوسوفو، حيث نُوقشت سبل تعزيز العلاقات الثنائية وفتح آفاق التعاون المشترك.

وأكدت الخارجية أن القرار "ينطلق من إيمان سوريا بحق الشعوب في تقرير مصيرها، وحرصها على تعزيز مبادئ السلام والاستقرار في منطقة البلقان والعالم"، مضيفة أن الخطوة تأتي ضمن سياسة "الانفتاح وتوسيع جسور التعاون" مع مختلف الدول.

وأعربت الوزارة عن "تقديرها العميق لجهود المملكة العربية السعودية ودورها البنّاء في تقريب وجهات النظر ودعم الحوار والتفاهم"، مشيرة إلى أن الرياض أسهمت في تهيئة الظروف المناسبة لاتخاذ القرار.

كما أعلنت دمشق تطلعها إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع بريشتينا في أقرب وقت ممكن، وتطوير التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.

خلال فترة حكم الرئيس المخلوع بشار الأسد، امتنعت سوريا عن الاعتراف باستقلال كوسوفو، متمسكةً بموقفها الداعم لوحدة الأراضي الصربية ومعارضة أي تقسيمات على أسس دينية أو قومية، سواء في البلقان أو الشرق الأوسط.

وأكد الأسد المخلوع، خلال لقائه بوزير الخارجية الصربي آنذاك فوك يريميتش عام ٢٠٠٩ في دمشق، أن بلاده "ترفض الاعتراف بكوسوفو" وتدعو إلى حلٍّ سياسي للأزمة في المنطقة.

كما دعمت دمشق في ذلك الوقت الجهود الدبلوماسية الصربية للحفاظ على سيادة بلغراد ووحدة أراضيها، في وقت كانت فيه سوريا تترأس منظمة المؤتمر الإسلامي، وتعمل على منع تمرير قرار كانت السعودية تسعى من خلاله لحث الدول الإسلامية على الاعتراف بكوسوفو.

ويربط محللون من كوسوفو هذا التوجه السوري السابق بتحالفات سياسية وثيقة مع روسيا وصربيا، وانسجامه مع موقف النظام السوري الرافض لمبدأ الانفصال، خشية انعكاسه على قضايا مشابهة داخل سوريا، مثل المسألة الكردية.

ضُمّت كوسوفو إلى مملكة يوغسلافيا بعد الحرب العالمية الأولى، وخضعت منذ ذلك الحين لسيطرة الصرب رغم مطالبات سكانها الألبان بالانضمام إلى ألبانيا.

وتعرض الألبان لسياسات تمييزية شملت الترحيل ومنع تعليم لغتهم، فيما بقي الصرب في السلطة رغم كونهم أقلية، وبلغت التوترات ذروتها في حرب كوسوفو بين عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩، حين اندلعت المواجهات بين "جيش تحرير كوسوفو" المدعوم من "الناتو" والقوات اليوغسلافية والصربية، بعد اتهامات بارتكاب مجازر وتطهير عرقي ضد الألبان.

وأطلق "الناتو" حملة قصف استمرت ٧٨ يوماً، أجبرت بلغراد على الانسحاب بموجب معاهدة "كومانوفو"، التي نصت على استبدال القوات الصربية بأخرى دولية وعودة اللاجئين.

وأسفرت الحرب عن مقتل نحو ١٣ ألف شخص، معظمهم من الألبان، وتشريد قرابة مليون آخرين.

وبعد خضوع كوسوفو لإدارة الأمم المتحدة، استمرت التوترات بين الألبان والصرب رغم انتشار قوات حفظ السلام، وفي شباط ٢٠٠٨ أعلنت كوسوفو استقلالها عن صربيا، واعترفت بها ١١٠ دول، بينها الولايات المتحدة ومعظم الدول الأوروبية، بينما ترفض صربيا وروسيا الاعتراف بها حتى اليوم.

الوجود المسيحي في سوريا... من مهد الرسالة إلى خطر الاندثار

من قاعة المعهد البابوي في العاصمة الإيطالية روما، أطلق المطران جاك مراد، رئيس الأساقفة السرياني الكاثوليكي في حمص وحماة والنبك، صرخةً تعبّر عن وجع تاريخي أكثر من كونها تصريحاً عابراً: ”الوجود المسيحي في سوريا يموت ببطء“.

لم تكن كلماته وصفاً لحالة طائفية معزولة، بل تشخيصاً دقيقاً لمأساة وطنٍ نزف تنوّعه الديني والثقافي على مدار أكثر من عقد من الحرب، فالمسيحيون، الذين عاشوا قروناً كجزءٍ أساسي من الهوية السورية، يواجهون اليوم خطر التحول إلى أقلية رمزية في أرضٍ كانت مهد المسيحية الشرقية.

نزيف ديموغرافي لا يتوقف

جاءت تصريحات المطران مراد خلال فعاليةٍ نظّمتها المؤسسة البابوية ”عون الكنيسة المحتاجة“ (ACN) في ٢٩ تشرين الأول الماضي، لتقديم تقريرها السنوي حول الحرية الدينية في العالم.

وقال إن الكنيسة في سوريا ”تعيش وضعاً لا يحتمل ولا يمكن استمراره“، في ظل أزمة اقتصادية خانقة وغياب الأمان وانتشار الفقر والبطالة، ما دفع مئات الآلاف من العائلات المسيحية إلى الهجرة نحو أوروبا وأمريكا الشمالية.

ووفق تقديرات المؤسسة ذاتها، تراجع عدد المسيحيين في سوريا من نحو ٢,١ مليون عام ٢٠١١ إلى ما يقارب ٥٤٠ ألفاً عام ٢٠٢٤، أي أن البلاد فقدت أكثر من ٧٥٪ من مسيحييها خلال الحرب.

ويؤكد المطران مراد أن السبب ”ليس دينياً أو طائفياً فحسب، بل سياسي واقتصادي بالدرجة الأولى“، موضحاً: ”الناس لم يتركوا الكنيسة، بل تركوا الجوع واليأس والدمار“.

في كلمته، شبّه مراد الوضع السوري بمقدمات ما عاشته أفغانستان بعد انسحاب القوات الدولية، قائلاً: ”لم نصل بعد إلى مستوى العنف هناك، لكننا لسنا بعيدين عنه أيضاً“.

وأضاف أن السوريين ”لا يعيشون حرية دينية ولا سياسية“، وأن استمرار العنف والانتقام ”يقوّض أي حديث عن السلام أو المصالحة“.

كما دعا إلى ”خطوات عملية وجريئة من أصحاب القرار لإنهاء دوامة الدم“، معتبراً أن غياب العدالة منذ ستين عاماً بين الدولة والشعب هو أصل المأساة.

وفي مداخلة أثارت اهتمام الحضور، عبّر المطران مراد عن قلقه من احتمال توقيع اتفاق سلام بين سوريا وإسرائيل يتضمن التنازل عن مرتفعات الجولان، قائلاً: ”ذلك سيحرم سكان دمشق من مصادر المياه ويجعلهم عبيداً“.

وأضاف متسائلاً: ”أين هي قيم حقوق الإنسان التي تضمن عدالة القرارات للطرفين؟“، في إشارة إلى تهميش الإرادة السورية في ملفات السيادة الوطنية.

داعش.. الكابوس الذي هدد المسيحية

لم يكن التهديد الأكبر للمسيحيين السوريين خلال الحرب نابعاً فقط من الفقر والنزوح، بل من ظهور تنظيم ”داعش“ الذي مثّل أكثر مراحل الخطر الدموي على الوجود المسيحي في المشرق الحديث.

ففي عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، اجتاح التنظيم مناطق واسعة من شمال وشرق سوريا، وفرض على السكان المسيحيين في الرقة، ودير الزور، والقريتين، والحسكة، خيارات قاسية، اعتناق الإسلام، دفع الجزية، أو القتل.

وفي مدينة القريتين بريف حمص، حيث كان المطران مراد يخدم في دير ”مار إليان“، اختُطف على يد عناصر التنظيم وقضى أشهراً في الأسر.

يروي في شهاداته أنه شاهد ”كيف تحوّل الدين إلى سلاح، وكيف استُخدمت العقيدة لتبرير النهب والقتل“، مضيفاً أن التنظيم ”دمّر الكنائس، وسرق الأيقونات، وأحرق المخطوطات، وحوّل الأديرة إلى مقار عسكرية وسجون“.

كما نفّذ التنظيم عمليات خطف جماعي بحق مسيحيي الخابور في الحسكة عام ٢٠١٥، حيث اعتُقل أكثر من ٢٣٠ مدنياً آشورياً، وأُعدم العشرات منهم لاحقاً.

وفي الرقة ودير الزور، صودرت الممتلكات والبيوت، وأُزيلت الرموز الدينية علناً في مشاهد وثّقتها منظمات دولية ووصفتها بأنها ”حملة تطهير ديني“.

هذا الإرهاب الممنهج، كما يقول مراد، ”أحدث جرحاً عميقاً في وعي المسيحيين السوريين، وجعل الكثيرين يرون الهجرة خلاصاً لا خياراً“.

من الجذور إلى الغربة

تاريخ المسيحية في سوريا يمتد إلى القرن الأول الميلادي، حيث عرفت دمشق وأنطاكية كنائسها الأولى، وخرج منها بولس الرسول بعد تحوّله الشهير على طريق دمشق.

وفي القرون التالية، لعب المسيحيون دوراً مركزياً في الفكر العربي النهضوي، فكانوا من روّاد الصحافة والتعليم والطب والأدب، ومن أبرزهم فرنسيس المراش، بطرس البستاني، وعبد المسيح حداد وغيرهم.

لكنّ الحرب السورية قلبت المشهد رأساً على عقب، فانهارت البنية الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تؤمن استقرار الوجود المسيحي، وتحوّلت المدن التاريخية إلى رماد.

الكنائس في حمص، وحلب، ودير الزور تضررت أو أُحرقت بالكامل، والبلدات التي كانت تحتفل بالأعياد بصخبٍ ملوّن صارت موحشة ومهجورة.

درعا بعد الحرب.. فوضى الموت والإرث

دفاتر ممزقة وعدالة غائبة

درعا/ رجاء مختار

في درعا، المدينة التي تعرف كل حجر فيها قصة، لا يقتصر الحزن على أطلال المنازل والحقول المحروقة. هنا، يمتد الخراب إلى الأوراق والسجلات، إلى تلك الوثائق التي كانت تحفظ أسماء الناس وحقوقهم، وتروي تسلسل حياتهم من الولادة إلى الموت. بعد الحرب الطويلة، اكتشف كثير من الأهالي أن الفوضى لم تسرق بيوتهم فقط، بل سلبت حتى تواريخهم، وبدّلت تفاصيل موتاهم وورثتهم، فصار من الصعب معرفة من مات أولاً، ومن يملك ماذا.

في بلدة طفس غرب درعا، تجلس أمّ ناصر (٥٥ عامًا) بين ركام منزلها وهي تقلب أوراقاً قديمة في كيس بلاستيكي مهترئ. تقول: ”كل حياتنا صارت في هالورق، بس حتى الورق تغيّر». فقدت زوجها خلال قصفٍ عام ٢٠١٣، ولم تستطع توثيق وفاته إلا بعد خمس سنوات. وعندما ذهبت لاستخراج وثيقة ”حصر إرث“، اكتشفت أن زوجها مسجل على أنه توفي بعد والد زوجها بعامين، رغم أن العكس صحيح. ”قالولي بدنا شهود ووثائق. الشهود ماتوا أو تهجروا، والوثائق ضاعت مع الدار.“ تضيف وهي تنظر إلى الأوراق: ”صرنا غُرب حتى بسجلات الدولة».

في قرية الغارية الشرقية، يعيش محمود (٤٢ عامًا) مع إخوته في بيتهم القديم الذي ورثوه عن والدهم، لكن البيت اليوم لا يحمل اسمهم في السجل العقاري. يروي بحسرة: ”أبوي مات سنة ٢٠١٥، بس وقتها ما كان في نفوس ولا محكمة. لما رجعنا نثبّت الوفاة بعد سنتين، سجلونا بتاريخ مختلف. صار إرثنا موقوف، لأن الورثة على الورق مو نفس الموجودين بالحياة.“ يحاول محمود تصحيح الخطأ عبر القضاء، لكنه يقول إن القضية ”ما بتتحرك إلا بالمال أو العلاقات، وكل شي بيتأجل بحجة نقص الأوراق».

هذه الفوضى لم تأتِ من فراغ. خلال سنوات الحرب، توقفت معظم دوائر النفوس في درعا، وضاعت آلاف السجلات في القصف أو النهب، واضطر الناس لتسجيل الوفيات والولادات بعد فترات طويلة أو عبر وسطاء. بعضهم قدّم تواريخ غير دقيقة لتسهيل معاملات الزواج أو الميراث، والبعض الآخر لم يسجل شيئاً أصلاً. النتيجة كانت شبكة معقدة من الأخطاء القانونية التي جعلت مئات العائلات عاجزة عن إثبات حقوقها في الملكية أو الإرث.

أبو طلال، رجل في الستين من بلدة داعل، يروي معاناته مع ملف إرثٍ عالق منذ خمس سنوات: ”أخوي استشهد، وولاده بدهم حصتهم من البيت. لما راحوا يطلعوا الورق، طلع أخوي عايش بالسجلات! حاولنا نصحح، قالوا لازم تقرير طبي أو شهادة وفاة رسمية. بس وين نجيبها؟ دفناه وقت القصف، ما في دكتور ولا جهة رسمية.“ يضحك بمرارة ويقول: ”حتى الموت بدّه توقيع».

وفي مكتب صغير داخل درعا البلد، يجلس المحامي حسام العبد الله بين أكوام من الملفات. يقول: ”كل يوم بيجيني عشرات الناس عندهم نفس المشكلة. تواريخ وفاة مقلوبة، أسماء ناقصة، أملاك مسجلة بأسماء متوفين. القانون بيطلب أوراق رسمية، بس الواقع ما عنده أوراق.“ يوضح أن دعاوى ”تصحيح واقعة وفاة“ أصبحت من أكثر القضايا شيوعًا، لكن إجراءاتها طويلة ومعقدة، وغالباً تتطلب شهوداً يعيشون في الخارج أو مستندات فقدت في الحرب. ”أحيانًا الحل بيكون عبر الرشوة أو الوساطة، لأن الناس بدها تنهي القضية بأي طريقة».

أكثر من يتضرر من هذه الفوضى هم النساء والأيتام. فالكثير من الأرامل لا يستطعن تحصيل إرث أزواجهن، لا لأن القانون يمنعهن، بل لأن الورق مفقود. في بلدة خربة غزالة، تعيش سلوى (٣٩ عاماً) مع أطفالها الأربعة في منزل صغير من الطوب. زوجها توفي في معركة عام ٢٠١٤، ولم تحصل حتى اليوم على شهادة وفاته. ”كل ما أراجع النفوس، بيقولوا بدنا شاهد أو تقرير. الشهود تهجروا، والمكان اللي اندفن فيه صار خط تماس. حتى دفتر العيلة ضاع.“ تشير إلى أطفالها وتقول: ”بيسألوني ليش بيتنا باسم غيرنا. شو بدي جاوبهم؟».

الوضع لم يتحسن كثيراً بعد انتهاء الحرب. مع عودة بعض المؤسسات للعمل، قررت السلطات في درعا تجميد السجل العقاري

مؤقتاً لإعادة تنظيم الملكيات، لكن القرار زاد الطين بلّة. يقول المحامي العبد الله إن ”تجميد السجل عطّل معاملات البيع والشراء والإرث. الناس ما عاد تقدر تثبت ملكيتها، حتى لو عندها أوراق سليمة.“ بعض الورثة اضطروا للعيش في بيوت لا يملكونها رسمياً، وآخرون فقدوا حقهم لأن الورق تغيّر.

عبد الرحمن (٢٨ عاماً) مثال حيّ على ذلك. بعد وفاة والده، حاول مع أشقائه تقسيم الأرض الزراعية في الريف الشرقي. لكنهم فوجئوا بأن الأرض مسجلة باسم شخص آخر من العائلة. ”الخطأ صار لما سجلوا وفاة جدي قبل وفاة أبي. القاضي قال لازم نرفع دعوى تصحيح ونجيب شهود. شهود شو؟ الناس تهجرت، واللي باقي نسي.“ يقول إن الأرض بقيت معلقة، لا تُزرع ولا تُباع، لأن الميراث لم يُثبت قانوناً.

وفي مكاتب المحاكم، تتكدس الملفات التي لا تجد طريقها للحل. القضاة يشكون من نقص الكوادر والوثائق، والمحامون من التعقيد الإداري، والمواطنون من طول الانتظار. الكل يعرف أن المشكلة أكبر من الأوراق، فهي تمسّ جوهر العدالة وثقة الناس بالحكومة.

في إحدى جلسات المحكمة، تتحدث القاضية منى الطرمان، وهي من أوائل القاضيات العائدات للعمل بعد الحرب: ”نحن نحاول معالجة القضايا القديمة، لكن السجلات ممزقة والوثائق متضاربة. الحل يحتاج لجنة عدلية خاصة تعتمد شهادات المجتمع المحلي، لأن أغلب الأدلة الرسمية اختفت.“ تضيف: ”الناس فقدت ثقتها بالقانون، ونحن نحاول استعادتها خطوة بخطوة».

لكن خطوات العدالة بطيئة، والوقت يمضي. كل تأخير يعني عائلة جديدة تُحرم من إرثها، وأطفالًا يكبرون بلا سند. وفي درعا، حيث الموت كان رفيق الناس لسنوات، صار حتى تسجيله معركة أخرى.

مع غروب الشمس فوق بساتين المدينة، تقف أمّ ناصر مجدداً أمام كومة أوراقها. تمسح الغبار عن ورقة باهتة وتقول: ”هذول مو أوراق، هذول حياتنا.“ ثم تضيف بصوت متهدج: ”كل شي تغير، حتى التاريخ ما عاد يعرف مين مات قبل مين».

بين الخراب الورقي والقلوب المنهكة، تبقى فوضى السجلات في درعا مرآة لحربٍ لم تنتهِ بعد. فهنا، لا تزال العدالة تبحث عن توقيع، والناس تنتظر اعترافاً بأن من رحلوا قد رحلوا حقاً، وأن ما تبقّى لهم من ذكريات وحقوق لن يُمحى مع الزمن.

حمص: المكدوس.. من طقس العائلة إلى رفاهية العلبة

حمص/ بسام الحمد

أيلول في حمص لم يعد كما عهدناه. رياح الخريف التي كانت تأتي محملة بعبق الباذنجان المشقوق ورائحة الجوز المعصور وزيت الزيتون، باتت اليوم تحمل غبار الذكريات وهمسات الحنين. «المكدوس»، ذلك الطقس الاجتماعي والغذائي الذي كان يمثل لحمة العائلة وفرحة الموسم، يجري اختزاله عام ٢٠٢٥ إلى «علبة فاخرة» على رفوف السوبر ماركت، أو إلى محاولات متعثرة داخل البيوت لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من تراث آخذ في التلاشي تحت وطأة أسعار لم يعد بوسع معظم الأسر الحمصية مجاراتها.

في حي بابا عمرو، تجلس الحاجة «وفاء» (٦٧ عامًا) في فناء منزلها المتصدع جزئيًا بسبب الحرب، تنظر إلى شجرتين صغيرتين من الزيتون في زاوية الحديقة. تقول بلهجة تحمل ألمًا: «كنت أستقبل أيلول مثل العيد. كان البيت يتحول إلى معمل صغير. بناتي، جاراتي، وأحفادي.. الجميع كان له دور. النساء ينظفن الباذنجان الصغير «الحمصي» الممتلئ، والرجال يكبسون الجوز، والأطفال يلهون بقشر الفليفلة. كانت رائحة الباذنجان المسلوق على النار تملأ الحي كله. اليوم، صمت. الغاز أصبح كالذهب، وكيلو الجوز يساوي راتب موظف. المكدوس صار يحكى عنه، لا يُصنع».

قصة الحاجة وفاء ليست فردية. في حي الوعر، تحاول «سلمى» (٣٥ عامًا)، وهي أم لثلاثة أطفال، الحفاظ على جزء من التقاليد بطريقتها الخاصة. بدلًا من صنع عشرات الكيلوغرامات كما كانت تفعل والدتها، اقتصرت هذا العام على كيلوين فقط. تقول سلمى: «هذه ليست ‹مونة› بالمعنى الحقيقي. إنها مجرد محاولة لألا أنسى الطعم، ولأعلّم أطفالي أن هذا كان جزءًا من هويتنا. اشتريت أقل كمية من الباذنجان، واستبدلت جزءًا من الجوز بالفستق الحلبي الأرخص نسبيًا، وحتى زيت الزيتون خلطته بزيت نباتي. النتيجة ليست كالسابق، لكنها تذكير بما كان».

جولة في سوق الخضار المركزي بحمص تكشف حجم المفارقة. بائع الخضار «أبو علي» يقف أمام صناديق الباذنجان «الحمصي» الصغير، الشهير بنعومته وملاءته لحشو المكدوس. يقول وهو يشير بيده: «سعر الكيلو بين ٣٥٠٠ و٤٥٠٠ ليرة. الناس تتفرج أكثر مما تشتري. قبل عشر سنوات، كان الناس يشترون بالصندوق. اليوم، يشترون بالكيلو أو حتى نصف كيلو».

أما محلات بيع «القزحة» (الجوز)، فتشهد هي الأخرى حالة من الجمود. يتراوح سعر كيلو الجوز المحلي بين ٨٠ و١٣٠ ألف ليرة سورية، حسب الجودة. يقول تاجر جوز: «الجوز أصبح سلعة ترفيه. من يشتري كمية كبيرة للمكدوس إما يكون من أصحاب الدخل الجيد جدًا، أو يصنعه لغرض بيعه وتسويقه كمنتج تجاري».

التكلفة الإجمالية أصبحت كابوسًا. إنتاج ٢٠ كيلوغرامًا من المكدوس، وهي كمية متواضعة لعائلة ممتدة، قد تتجاوز تكلفتها ٦٠٠ ألف ليرة سورية، مع ارتفاع أسعار الزيت والبهارات، ناهيك عن تكلفة الغاز للسلق الذي أصبح العائق الأكبر.

هنا تكمن القصة الأكثر إيلامًا. «أسطوانة الغاز» التي كانت سلعة أساسية بثمن زهيد، تحولت إلى عقبة كؤود تحرم الأسر من أبسط الطقوس. بسعر تجاوز ١٥٠ ألف ليرة للأسطوانة الواحدة، لم يعد «سلق» الباذنجان عملية طبيعية، بل أصبح قرارًا اقتصاديًا مصيريًا.

«ماهر»، شاب في العقد الثالث من عمره، يحكي كيف اضطرت عائلته للعودة إلى الماضي: «لم نعد نستطيع توفير ثمن أسطوانة غاز إضافية لسلق الباذنجان. الحل كان في العودة إلى ‹التنور› أو ‹الكانون› الذي نستخدمه للتدفئة في الشتاء. جمعنا بعض الحطب وقمنا بعملية السلق في الهواء الطلق. كانت عملية شاقة ومحبطة، أشبه باستحضار زمن لم نعد نعيشه. الفكرة لم تكن لتخطر ببالنا لولا اليأس».

في مقابل معاناة الأسر، نشأ واقع موازٍ. لقد انتقل المكدوس بشكل كامل من كونه طقسًا منزليًا إلى منتج تجاري بامتياز. معامل صغيرة ومتوسطة في حمص وريفها راحت تنتج «مكدوس حمص» جاهزًا، معتمدين على الشراء بكميات كبيرة مما يخفف التكلفة قليلًا، لكن السعر النهائي يبقى مرتفعًا.

«معلبات المكدوس» الجاهز تباع في الأسواق المحلية بسعر يصل إلى ٧٠-٨٠ ألف ليرة للعلبة الواحدة، ما جعلها سلعة «هادفة» للهدايا أو للاستهلاك في المناسبات فقط. الأكثر لفتًا للانتباه هو تحول المكدوس إلى سلعة تصديرية. عبر مواقع التواصل الاجتماعي ومتاجر «السوق السوداء» للتحويلات، يتم تصدير المكدوس الحمصي إلى المغتربين في أوروبا والخليج، حيث تباع العلبة الواحدة بما يعادل ١٠ إلى ١٥ دولارًا. أصبح المكدوس، بالنسبة للمغترب السوري، ليس مجرد طعام، بل قطعة من الوطن يصعب الحصول عليها، مما يضفي عليه هالة من الرفاهية والحنين.

رغم كل هذا، تبقى حمص مقاومة بذاكرتها. هناك محاولات فردية للتمسك بالطقس وليس فقط بالمنتج. جارات يتجمعن في بيت إحداهن، كلٌ تحمل ما تيسر لها من مكونات، لصنع كمية صغيرة يتقاسمنها. آخرون يلتزمون بصنع «مكدوس الفقير» بكميات رمزية، حفاظًا على فكرة «المونة» وليس لغرض التخزين.

المكدوس في حمص عام ٢٠٢٥ لم يعد مجرد طبق. إنه مرآة لواقع اقتصادي قاسٍ، يحول التراث من ممارسة حية إلى ذكرى مؤلمة. إنه قصة تحوّل من «الوفرة المنزلية» إلى «الندرة التجارية»، من طقس يجمع العائلة إلى سلعة تفرقها الأسعار. في كل علبة مكدوس جاهز، هناك قصة بيت حمصي لم يعد قادرًا على إشعال النار، ليس لسلق الباذنجان فحسب، بل لإشعال دفء التقليد الذي كان يجمعهم.

ظلام البادية... معاناة الأهالي مع انقطاع الكهرباء في ريف حمص الشرقي وتدمر

حمص/ بسام الحمد

في ريف حمص الشرقي، حيث تمتد البادية السورية إلى الأفق، يعيش السكان في تحدٍ يومي مع انقطاع الكهرباء الذي أصبح جزءاً من حياتهم اليومية. في مدينة تدمر، التي تعود فيها الذكريات إلى حضارة قديمة، يعاني الأهالي من انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة، مما يؤثر على حياتهم بشكل كبير.

أحد سكان تدمر، أبو سامر، يروي معاناته قائلاً: «نعيش في الظلام لفترات طويلة، وكلما عاد التيار، كنا نأمل أن يكون ذلك بداية لتحسن الوضع، لكن الأمل سرعان ما يتبدد.» هذه الكلمات تعكس واقعاً مريراً يعيشه الكثيرون في المنطقة.

في ريف حمص الشرقي، تتكرر هذه المعاناة. في قرية السخنة، على سبيل المثال، يواجه السكان انقطاعاً متكرراً للكهرباء، مما يؤثر على حياتهم اليومية. أحد الأهالي، أبو محمد، يقول: «ننتظر ساعات طويلة حتى يعود التيار، وعندما يعود، لا نعلم كم سيستمر».

تعود هذه المشكلة إلى عدة أسباب، منها تدهور البنية التحتية لشبكة الكهرباء في المنطقة، بالإضافة إلى الأعطال المتكررة في محطات التوليد. في عام ٢٠١٧، قدرت وزارة الكهرباء السورية خسائر قطاع الكهرباء بسبب الاعتداءات على المنشآت بأكثر من ٨٠٠ مليار ليرة سورية، مما أثر بشكل كبير على قدرة الشبكة على تلبية احتياجات المواطنين.

على الرغم من محاولات الحكومة لتحسين الوضع، مثل إعادة تأهيل خطوط التوتر العالي بين التيفور وتدمر، إلا أن المشكلة ما زالت قائمة. في عام ٢٠١٨، أعلنت شركة كهرباء حمص عن عودة التيار الكهربائي إلى مدينة تدمر بعد انقطاع دام لعدة سنوات، إلا أن الانقطاع عاد مجدداً بعد فترة قصيرة.

في ظل هذه الظروف، يعتمد الكثير من السكان على مصادر بديلة للطاقة، مثل المولدات الكهربائية الخاصة، لتلبية احتياجاتهم الأساسية. ومع ذلك، فإن هذه المولدات لا تغني عن الشبكة العامة، وتظل تكلفة تشغيلها عبئاً إضافياً على الأهالي.

إن استمرار انقطاع الكهرباء في ريف حمص الشرقي وتدمر يشكل تحدياً كبيراً للسكان، الذين يأملون في تحسين الوضع وتوفير خدمة كهرباء مستقرة تلبي احتياجاتهم اليومية.

كلاب شاردة تهدد سكان ريف اللاذقية..

وبلديات غائبة عن المشهد

اللاذقية/ يوسف علي

تشهد عدد من قرى وبلدات ريف اللاذقية في الآونة الأخيرة تزايداً ملحوظاً في أعداد الكلاب الشاردة، التي باتت تشكل خطراً حقيقياً على الأهالي، خصوصاً الأطفال وكبار السن، وسط شكاوٍ متكررة من غياب الإجراءات الفعّالة من قبل البلديات للحد من هذه الظاهرة.

ففي قرى مثل بسنادا، كرسانا، وطوق البلدات المحيطة بمدينة اللاذقية، وريف اللاذقية بالعموم؛ باتت مشاهد الكلاب التي تتجول في الشوارع وأمام المدارس مألوفة، فيما تزداد حالات الاعتداء على المارة ليلاً ونهاراً.

يقول أحد سكان المنطقة: «نعيش حالة خوف دائمة، فهذه الكلاب تتجمع قرب حاويات القمامة، وكثيراً ما تهاجم الناس عندما يقتربون منها، طلبنا أكثر من مرة من البلدية التدخل، لكن لا أحد يستجيب».

ويرى عدد من الأهالي أن تراكم القمامة وسوء إدارة نقل الحاويات أحد الأسباب الرئيسة وراء ازدياد هذه الظاهرة، إذ يؤدي تأخر سيارات النظافة في جمع النفايات إلى تجمع الكلاب حول المكبات، ناهيك عن الحرائق التي حدثت في جبال اللاذقية مما أجبر هذه الحيوانات على هجرة الغابات وانتقالها للمدن خوفاً من لهيب الحرائق، ما يجعلها تتكاثر وتزداد شراسة.

من جهته، أشار عبد الرحيم علي وهو أحد العاملين في إحدى البلديات في ريف اللاذقية الشمالي إلى أن نقص التمويل والآليات هو السبب وراء تراجع خدمات النظافة العامة، موضحاً أن بعض القرى لا تصلها سيارات القمامة سوى مرة واحدة في الأسبوع، ما يخلق بيئة خصبة لتجمع الحيوانات الشاردة.

الطبيب البيطري مروان الرز؛ حذر من أن المشكلة لا تتوقف عند الجانب الصحي فحسب، بل تشمل أيضاً خطر انتشار داء الكلب نتيجة اختلاط هذه الحيوانات ببعضها دون رقابة أو تلقيح، داعياً إلى إطلاق حملة رسمية لجمع الكلاب وتعقيمها بدلاً من الأساليب العشوائية في مكافحتها.

ومع استمرار الشكاوى، يطالب الأهالي السلطات المحلية في اللاذقية بإجراءات عاجلة تشمل:

• تكثيف جمع القمامة ونقل الحاويات بشكل دوري.

• تنظيم حملة رسمية للتعامل مع الكلاب الشاردة وفق معايير إنسانية وصحية.

• توعية السكان بعدم رمي مخلفات الطعام في الشوارع أو قرب المدارس.

وحتى الآن، تبقى الاستجابة الرسمية محدودة، فيما تتسع دائرة القلق بين السكان الذين يخشون أن يتحول غياب الرقابة البلدية إلى خطر يومي يهدد حياتهم وحياة أطفالهم.

جرائم حرب وانتهاك لوقف إطلاق النار

سري القدوة

مواطن بينهم عشرات الأطفال، يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي الإنساني وخرقا لاتفاق وقف إطلاق النار الموقع في شرم الشيخ برعاية أميركية ودولية.

خرق وقف إطلاق النار وعودة موجة من الغارات الجوية الإسرائيلية، استهدفت بشكل رئيسي المباني السكنية وخيام النازحين والمدارس في أنحاء قطاع غزة كانت من جرائم الحرب المروعة وان تصعيد الاحتلال يكشف عن مخططاته لاستمرار الحرب وعدم الاستجابة للخطة الأمريكية لوقف الحرب، وأن قوانين الحرب واضحة تماما بشأن الأهمية القصوى لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، ويجب على إسرائيل الامتثال لالتزاماتها المستمرة بموجب القانون الإنساني الدولي، وهي مسؤولة عن أي انتهاكات.

عمليات القتل هذه وقعت في الوقت الذي بدأ فيه سكان غزة، الذين عانوا طويلا، يشعرون بوجود أمل في أن وابل العنف المتواصل قد انتهى، وأنه يجب على جميع أطراف النزاع التصرف بحسن نية لتنفيذ وقف إطلاق النار، ولا بد من الدول، وخاصة تلك ذات النفوذ الخاص بذل كل ما في وسعها لضمان الامتثال لخطة وقف الحرب وخاصة بعد ان مضي عامين على حرب الإبادة وما نتج عنها من المعاناة والبؤس لا يوصفان، وتدميرا شبه كامل لغزة، ويجب وقف كل إشكال المراوغة ومتابعة تنفيذ وقف إطلاق النار وصولا الى انسحاب الاحتلال الكامل من قطاع غزة وضمان عودة السلطة الفلسطينية وتوفير كل إشكال الدعم لها وإعادة الأعمار ودخول المساعدات الإنسانية وتحقيق السلام لخلق مستقبل أفضل يضمن الاعتراف الأمريكي بالدولة فلسطين وإنهاء الاحتلال.

استمرار التصعيد الدموي وما سبقه من استهداف للمدنيين وعرقلة إدخال المساعدات واستمرار إغلاق معبر رفح يكشف نية الاحتلال العدوانية لنسف أي مسار سياسي وإفشال الجهود الدولية لتحقيق الاستقرار والأمن بالمنطقة والتصميم على الإبادة الجماعية والتطهير العرقي.

يجب وقف كل إشكال الاحتلال لقطاع غزة في ضوء آخر المستجدات السياسية والميدانية في الأراضي الفلسطينية، وبخاصة الأوضاع الإنسانية الخطيرة في قطاع غزة، وممارسات الاحتلال ومحاولاته الى تثبيت الخط الأصفر كخط فاصل وحدود جديدة بحكم الأمر الواقع، ويجب هنا ضمان مواصلة الجهود من أجل تثبيت وقف إطلاق النار وإدخال المساعدات والذهاب لإعادة الأعمار ومنع التهجير والضم، ووقف كل أشكال الانتهاكات الخطيرة للاحتلال الإسرائيلي وممارسات وإرهاب المستوطنين والاعتداء على المقدسات المتواصل في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس المحتلة.

يجب على الإدارة الأميركية والمجتمع الدولي والوسطاء الضامنين سرعة التحرك العاجل لوقف العدوان ومحاسبة الاحتلال على جرائمه وضمان تنفيذ بنود الاتفاق وصون حقوق الشعب الفلسطيني تحت مظلة القانون الدولي، ويجب تعزيز التنسيق العربي المشترك لدعم الجهود الرامية إلى تمكين دولة فلسطين من تولي مسؤولياتها الكاملة في القطاع، ووقف تقويض مؤسسات دولة فلسطين، ولا بد من حشد الدعم العربي والدولي من اجل ضمان إنهاء الحرب ووقف العدوان المستمر في الضفة الغربية.

لا بد من ضمان استمرار الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية وتوحيد الصف، بما يعزز الموقف الفلسطيني في هذه المرحلة الدقيقة ويخدم المصلحة الوطنية العليا، وأهمية استمرار الإصلاحات الجارية داخل مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وضرورة تعزيز الأمن والاستقرار وتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

سفير الإعلام العربي في فلسطين
رئيس تحرير جريدة الصباح الفلسطينية

الطّالبي وبورمانس.. من الحوار إلى الفراق

عزالدّين عناية

خصّت مجلّة «إسلاموكريستيِانا» (دراسات إسلامية مسيحية)، الصادرة عن المعهد البابوي للدراسات العربية والإسلامية (بيزاي) بروما، في عددها الأخير، عَلَمين من أعلام الحوار الإسلامي المسيحي، بتناول أثرهما في المجال، وهما راهب تنظيم الآباء البيض الفرنسي موريس بورمانس والمؤرّخ التونسي الأستاذ محمد الطالبي، اللذيْن رحلا عن دنيانا خلال العام ٢٠١٧، بعد مسيرة حوارية حافلة. فقد شغلت قضايا الحوار الرجلين، على مدى نصف قرن، من الستينيات إلى مطلع الألفية الثالثة، سواء عبر صفحات المجلّة المذكورة، أو عبر المنشورات المشتركة أو الأعمال المنفردة. صاغا خلالها تقليدا حواريا عميقا داخل الثقافتين الكاثوليكية والإسلامية، حتى صار ذكر الواحد مدعاة لاستحضار الآخر.

قضى الراهب بورمانس ردحا طويلا من حياته بين تونس والجزائر، لمّا كان مقرّ معهد الآباء البيض (إبْلا) في تونس وإلى غاية نقله إلى مدينة روما في إيطاليا سنة ١٩٦٤، ليتّخذ مسمى «بيزاي» ويتولى بورمانس فيه السهر على تكوين الرهبان والراهبات المتخصّصين في الشأن العربي والدين الإسلامي.

وأمّا قرينه الطالبي فقد كان اتّصاله بعالم المسيحية يافعا، إبان الحقبة الاستعمارية في تونس، تلت ذلك إقامة في فرنسا أثناء الدراسة الجامعية، ثم انغماس في الشأن المسيحي بوساطة نسج علاقات متشابكة مع طائفة واسعة من اللاهوتيين والمفكرين الغربيين. فقد أُطلق على بورمانس «عالِم الإسلاميات الملتزم» لاشتغاله الدؤوب بقضايا الإسلام الفقهية والعقدية أو كذلك انغماسه في قضايا الحوار؛ ويمكن بالمقابل أن نطلق على الطالبي المؤرّخ المكافح، لِما تميّز به من حسّ نقدي ومنزع تجديدي تجاه الموروث الإسلامي، ردَفَه حرص على تطوير وعي معمَّق بالآخر المسيحي.

والسؤال المطروح لدينا ونحن نستعيد سيرة الرجلين: ماذا تُعلّمنا خمسة عقود من التواصل بين الطالبي وبورمانس رغم ما شابها من جفاء في طورها الأخير؟ وفيمَ تتمثّل تركة الرجلين لجيل الحوار اللاحق؟

لقد مثّل الثنائي طليعة التقارب الإسلامي المسيحي في تمثّلاته الشاملة، حتى خيّم ظلّ الرجلين على تقليد الحوار طيلة عقود. كان بورمانس والطالبي يعبّران عن مشاغل نخبة مستنفَرَة تستحضر قضايا اجتماعية وسياسية ودينية تشغل قطاعات واسعة من الرأي العام، العربي والغربي، فكانا خير مثال للمحاور الحريص على الاهتمام بقضايا العصر. فعلى مدى سنوات أبرز الطالبي حاجة المسلمين إلى وعي علمي بالمسيحية، أي إلى دراية بقضايا اللواهيت المسيحية وبالمثل إلى إحاطة بمؤسسات الغرب الدينية وما لهما من حضور فاعل في ساحة الاجتماع. أيقن فيها الطالبي أنّ الحوار معنيّ بتخطّي المستوى العاطفي إلى التأسيس العلمي، والخروج من محدودية الأفراد إلى رحابة المؤسسات حتى يتحوّل إلى فعل مؤثر. وبالمقابل وجد الأب بورمانس نفسه، منذ صدور قرارات مجمع الفاتيكان الثاني (١٩٦٢-١٩٦٥)، معنيّا مباشرة بقضايا الحوار مع المسلمين. وقد بدا مقاله الصادر في «إسلاموكريستيانا» (٤، ١٩٧٨) «ما الذي بوسع المسيحيين والمسلمين قوله أو فعله في عالم اليوم؟» بمثابة المانفستو التأسيسي لمشروع الحوار المنشود.

فقد كان الرجلان -بورمانس والطالبي- على دراية معمَّقة باستراتيجيات بعضهما البعض. يتابع كلاهما عن كثب ما يعتمل في الواقع العربي الإسلامي وفي الأوساط الغربية من طروحات وتيارات ورؤى على صلة بالحوار، وما يحول دون دون تحقيق وعوده.

لا يخفي الطالبي ما كان يحزّ في نفسه من وجود علماء إسلاميات مسيحيين وغياب علماء مسيحيات مسلمين، وساحة الحوار في أمسّ الحاجة إلى تلك الفئة. وتبدو تلك الحسرة متأتّية جراء إدراك أن خطاب الإسلام الواعي مع العالم المسيحي لن ترسى دعائمه إلا عبر إلمام علمي بتلك الديانة. فإن تكن كلّيات اللاهوت والكليات المدنية في الدول الغربية، تولي عناية لتدريس الإسلام وتاريخه وتشريعاته، فضلا عن الاهتمام بتدريس لغة الضاد ولهجاتها، فحريّ بأبناء الثقافة الإسلامية أيضا أن يُولوا الدين والاجتماع المسيحيين العناية اللازمة لرصد التحوّلات والتطوّرات.

إذ في ظلّ موجة الانجذاب المبكرة نحو «حوار الأديان»، من الجانب العربي، جرى خوض العملية بمعزل عن متطلّباتها المعرفية وشروطها العلمية، أي دون التعويل على الشروط اللازمة لبلوغ النتائج المرجوة، وبقاء العملية في حيز الخطابات الدعائية. وسواء تعلّق الأمر بمجال الوعي بالمسيحية أو بمجال الحوار مع المسيحيين، أمام الدارس المسلم حقلٌ رحبٌ ينطلق من البلاد العربية ويمتدّ إلى أصقاع عدّة في العالم، ما عادت الثقافة التقليدية قادرة على استيعابه.

لماذا نقول ذلك؟ نستحضر مدخلا مستعادا يتمثّل في باب الردّ على النصارى وهو بابٌ لا يزال شقٌّ واسع يعوّل عليه في الإحاطة بالمسيحية، والحال أن المسيحية قد أضحت مسيحيات واللاهوت قد أضحى لواهيت شتّى. فنحن أمام مستجدّات تحثّ على تطوير أدوات الوعي، بما يستجيب لتنوّع الطروحات اللاهوتية ويقدّر التحولات التي تسري في المجتمعات في شمال العالم وجنوبه.

وفي واقع الأمر تظلّ الأدوات الموظَّفة في المؤسسات الجامعية العربية هزيلة، ولا تفي بوعي المسيحية في بعديها الداخلي والخارجي. إذ عادة ما تطغى في الدراسة قضايا عقدية (مثل التثليث، والتجسّد، والنظر في كتابة الأناجيل، فضلا عن قضايا أخرى مثل مفاهيم الفداء والخلاص وفي أحسن الأحوال تتسلّط مقارنات ليتورجية باهتة تقنع بترصيف الطقوس من الجانبين) وهي محاور أقرب إلى التناول الردودي منه إلى المواكَبة الحيّة لما يعيشه العالم المسيحي. وتكاد تغيب من تلك المعالَجة جلّ المدارس الفكرية واللاهوتية التي طبعت مسارات المسيحية خلال الفترة الحديثة. وهذا المدخل الحيّ والمستجدّ في المسيحية هو ما نحن في أمسّ الحاجة إليه.

صحيح نحن نقف على ميراث هائل بخصوص المسيحية، سواء في بلاد المشرق أو في بلاد المغرب، ولكن السؤال المطروح هو كيف نستعيد تلك المعارف بشكل يواكب بنية الفكر الحديث ويستفيد من المناهج الحديثة؟ وبوجه عام، في دراساتنا المعاصرة نحن معنيون بالخروج من الطابع الجدلي مع المسيحية، إلى إرساء تقليد فهمي يُقدّر الأمور حقّ قدرها ويبوّئ المتابَعة العلمية المنزلة التي تستحقّها. وبما يعني لدينا، التحول بدراسة المسيحية من الاهتمام العمودي إلى الاهتمام الأفقي، والنظر إلى الدين كمعطى حياتي وليس كمعطى ما فوق تاريخي، أي الانزياح باتجاه الانشغال بالإنساني في مختلف أبعاده السوسيولوجية والفلسفية والتاريخية.

بشكل يُفترض فيه أن تكون الأوساط الأكاديمية، المعنية بالشأن الديني في البلاد العربية، مبادِرة إلى ترسيخ تقاليد علمية جديدة في مقارَبة المسيحية، بما يقلّص من أجواء الانكماش السائدة في الأوساط اللاهوتية المسيحية، ويهفت من حالات الاغتراب في الأوساط الإسلامية في تناولها للمغاير الديني، وإرساء مقاربات علمية وتقاليد حداثية تتناول قضايا فكرية بخصوص المسيحية، تعيد ترتيب العلاقات في الداخل العربي وتتواصل مع العالم برؤى حداثية معنية بالدراسات الدينية عامة.

الملاحظ أن القراءة العربية للمسيحية لا تزال رهينة نظرة قديمة في مجملها، في وقت شهدت فيه المسيحية تبدلات هائلة بدت جلية في الحضور النافذ في السياسة والاجتماع (قوى «التحالف المسيحي» و»الصهيونية المسيحية»، في الأوساط الأمريكية، و»سانت إيجيديو» و»فوكولاري» في أوروبا الغربية، وحركات الإنجيليات الجديدة في شتى أنحاء العالم)، وهو ما يتطلب تنبّها لما يجري في الساحة الدينية العالمية.

صحيح تعكّرَ صفو الحوار بين الطالبي وبورمانس في آخر مطافاته، وبلغ درجة القطيعة بين الرجلين، ولعلّ الأسباب متنوّعة في ذلك، ولكن الحوار الإسلامي المسيحي يظلّ مطلبًا لا غنى عنه.

اتساع الفجوة بين الأجور وتكاليف المعيشة في الساحل السوري

تقرير/ ا- ن

تزداد مؤشرات تدهور المستوى المعيشي للأسر في قرى ومدن الساحل السوري بشكل حاد، في ظل اتساع الفجوة بين الدخل والإنفاق الضروري لتأمين الاحتياجات الأساسية، حيث يعاني معظم السكان من ضعف الرواتب، وعدم انتظامها في بعض القطاعات، وارتفاع معدلات البطالة، ما جعل الأجر الحالي في المنطقة هشاً للغاية من حيث قيمته الحقيقية وقدرته على تلبية أبسط متطلبات الحياة اليومية.

وبحسب تقديرات ميدانية، فإن الأجر الشهري للعامل في الساحل السوري لا يغطي سوى جزء بسيط فقط من وسطي تكاليف المعيشة للأسرة.

ويستند هذا التقدير إلى متوسط أسعار مكونات سلة الغذاء في الأسواق الشعبية بمدينتي اللاذقية وطرطوس، حيث حافظ سعر الخبز على استقراره النسبي، في حين ارتفعت أسعار اللحوم الحمراء والدجاج بشكل كبير، كما سجلت أسعار الحلويات ارتفاعاً بنسبة ١١,٤٪، والجبن بنسبة ٦٨٪، والبيض بنسبة ١٥,٤٪، والفواكه الموسمية بنسبة ٢,٤٪.

ويرى مراقبون أن هذا التدهور الحاد في القدرة الشرائية لا يمكن تبريره بالحديث عن قلة الخيارات أو الضرورة الاقتصادية، كما تروّج له بعض الجهات الرسمية، فالمواطن العادي في الساحل السوري لا يطالب بأكثر من حقه في حياة كريمة، وضمان الحد الأدنى من مقومات المعيشة، وهو ما لا يتحقق عبر النمو الاقتصادي المحدود أو الوعود النظرية، بل من خلال رؤية وطنية شاملة تعالج جذور المشكلة وتتبنى نموذجاً اقتصادياً يضع مصلحة المواطن في صدارة الأولويات.

ويؤكد خبراء الاقتصاد أن ترك الأمور لقوى السوق وحدها، أو الاعتماد على جهاز دولة مترهل دون إصلاح، طريقان مسدودان، وأن الحل الحقيقي يتطلب دوراً فاعلاً للدولة في توجيه الاقتصاد نحو تلبية احتياجات المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان إعادة توزيع الموارد والثروات بما يخدم الصالح العام، لا مصالح فئات محدودة. كما يشددون على أن المرحلة المقبلة يجب أن تشهد دوراً محورياً للحكومة في إعادة الإعمار والتنمية البشرية، وضمان التوزيع العادل للثروة والدخل.

لقد أدت سنوات الحرب والفساد إلى تراكم الثروة بيد فئة ضيقة من المنتفعين، فيما انزلقت الغالبية العظمى من السكان إلى ما دون خط الفقر.

وتشير التقديرات إلى أن نسبة كبيرة من سكان الساحل السوري يعانون من انعدام الأمن الغذائي بدرجات متفاوتة، وهو ما يعكس أزمة بنيوية لا يمكن تجاوزها إلا برفع فعلي لمستويات الدخل، وخاصة لفئة العاملين بأجر، الذين تلتهم رواتبهم الارتفاعات المتسارعة في الأسعار دون وجود أي آلية فعالة للضبط أو الرقابة.

ويرى اقتصاديون أن من يريد انتشال المواطنين فعلاً من الفقر، عليه أن يركز على إعادة توزيع الثروة لصالح الغالبية المتضررة، ورفع القوة الشرائية الحقيقية للأجور، فمستويات الفقر الحالية في الساحل ليست مجرد نتيجة للحرب، بل أيضاً نتاج مباشر للسياسات الاقتصادية المتبعة، التي أدت إلى تراجع الخدمات العامة، وضعف البنية التحتية، وغياب التنمية الإنتاجية.

ويؤكد المختصون أن القضاء على الفقر يتطلب رؤية وطنية متكاملة ترتكز على إعادة توجيه دفة الاقتصاد نحو تلبية احتياجات المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية، على أن تكون الحكومة المخطط والمنظم الرئيسي الذي يحدد القطاعات الاستراتيجية للنهوض بها، ويعيد بناء ما دمرته الحرب، ويوقف الاحتكارات، ويضبط الأسواق، ويحارب الفساد وسوء إدارة الموارد، كما يجب تنويع القاعدة الاقتصادية وخلق فرص عمل منتجة بدلاً من تركّز النشاط في التجارة والأنشطة الريعية.

إن تحقيق العدالة الاجتماعية في الساحل السوري، كما في سائر المناطق، يبدأ من ضمان الحد الأدنى من المعيشة الكريمة، ورفع الأجور بما يتناسب مع تكاليف الحياة الحقيقية، وتحسين الخدمات العامة، وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية، بما يضمن كرامة الإنسان السوري ويعيد التوازن المفقود بين الدخل والاحتياجات اليومية.

دخان السجائر يثقل يوميات درعا بين لقمة العيش وصحة الأبناء

درعا/ رجاء مختار

مع إشراقة صباح درعا، تتفتح أبواب الأكشاك والبقالات الصغيرة في الأحياء الشعبية، حيث يبدأ الباعة يومهم بترتيب القهوة الجاهزة على الطاولات، وصفّ عبوات العصير على الرفوف، ووضع علب السجائر في واجهة واضحة تجذب الزبائن. في حي الكرك الشرقي، يتوقف عمال بناء متعبون قبل توجههم إلى الورشات، يطلبون قهوة سريعة وسيجارة، يتبادلون الحديث بضع دقائق ثم يرحلون. المشهد ذاته يتكرر أمام كشك آخر قرب مدرسة، حيث يقف مراهقون بزيهم المدرسي يتناوبون على شراء سيجارة أو اثنتين، يخفونها في جيوبهم قبل أن يختفوا بين الأزقة.

هذه المشاهد اليومية التي اعتادها سكان درعا قد تتغير قريبًا، بعد أن بدأت أحاديث عن نية المحافظة إصدار تعميم يمنع بيع السجائر والأراكيل في الأكشاك ومحلات البقالة، واقتصارها على المراكز المرخصة فقط. الفكرة تثير جدلًا واسعًا بين مؤيد يرى فيها خطوة لحماية الأجيال الشابة، ومعارض يخشى أن تقطع شريان رزقه الوحيد.

في سوق المخيم، يقف أبو أحمد خلف بسطة متواضعة، يراقب المارة الذين يشترون حاجيات بسيطة. يروي بقلق أن نصف دخله تقريبًا يعتمد على مبيعات الدخان: «الزبون لما يجي ياخد علبة دخان، بيشتري معها بسكويت أو مشروب. إذا ما في دخان، الكل بيروح لمكان تاني». وعلى مقربة منه، تجلس أم فارس أمام بقاليتها الصغيرة، ترتب أكياس المعكرونة والبقوليات، لكنها لا تخفي أن السجائر تجذب زبائنها أكثر من أي سلعة أخرى. تقول بأسى: «إذا منعونا بيعها، حنخسر حركة البيع كلها».

لكن الصورة لا تبدو قاتمة للجميع. في حي درعا البلد، تعبّر سلمى، وهي أم لثلاثة أولاد، عن ارتياحها للفكرة: «ابني عمره ١٤ سنة صار يجرب السيجارة لأنه لقاها بسهولة عند الكشك. إذا بطل يلاقيها بهالسهولة، يمكن يتركها من أولها». كلمات سلمى تجد صدى لدى طبيب الأمراض الصدرية، الدكتور عمر العلي، الذي يرى أن المنع خطوة صحية ضرورية، لكنه يشدد على أن نجاحها يتوقف على الرقابة: «لو ما في متابعة حقيقية، رح يلقوا الأولاد السيجارة بالسوق السوداء أو من محلات ما عليها عين».

وفي الأحياء المكتظة قرب الجامعات، يزداد المشهد تعقيدًا. طلاب يقفون مسرعين أمام الأكشاك يشترون سيجارة قبل المحاضرة، بينما ينادي بائع آخر على مشروبات باردة يضعها بجانب علب التبغ. أحد الطلاب، ويدعى محمد وعمره ١٧ عامًا، يعترف: «إذا منعوها بالكشك، رح نشتريها من محل مرخص أو من شخص يبيع خفية. الموضوع ما رح ينتهي بسهولة».

المجالس المحلية في درعا تعترف بدورها بأن الأمر يحتاج خطة مدروسة. أحد أعضائها أوضح أن الأكشاك منتشرة في كل حي وشارع، ومن الصعب ضبطها جميعًا دفعة واحدة، مشيرًا إلى ضرورة توفير بدائل معيشية للباعة أو منحهم فترة انتقالية. فالتعجل في تطبيق المنع قد يدفع بعضهم إلى الإغلاق أو البحث عن طرق ملتوية للاستمرار.

الشارع في درعا يعيش إذًا بين مشهدين متناقضين: في الصباح، باعة يفتحون أكشاكهم ويعتمدون على دخان يدرّ عليهم لقمة العيش، وفي المقابل، أولاد صغار يخفون سيجارة في جيب المدرسة، وأمهات يراقبن بقلق، وأطباء يحذرون من كارثة صحية صامتة. وبين هذا وذاك، يقف المسؤولون أمام امتحان عسير، فكيف يمكن التوفيق بين حماية الصحة العامة وضمان عدم انهيار مصادر رزق البسطاء؟

بين الأزقة والأسواق، حيث يختلط صوت باعة الخضار بنداء أصحاب الأكشاك، تبقى علب السجائر شاهدة على معضلة يومية في درعا. معضلة لا تتعلق فقط بدخان يتصاعد من سيجارة، بل بدخان كثيف يثقل حياة الناس بين البحث عن لقمة عيش كريمة وحماية الأبناء من إدمان مبكر قد يلازمهم العمر كله.

موسم الخير يبدأ في ريف حلب...قطاف الزيتون بين أمل الإنتاج وتحديات الواقع

حلب/ خالد الحسين

يستيقظ أبو بكري في ريف حلب الغربي وتحديداً في قرية أورم، مع طلوع الفجر يحمل سلته متوجهاً نحو بستانه استعداداً لموسم القطاف الذي ينتظره المزارعون كل عام بشوق كبير، ومع حلول منتصف شهر تشرين الأول، تبدأ حركة العمل تدب في الحقول، حيث تنطلق العائلات في الصباح الباكر نحو البساتين، لقطاف الزيتون من الأشجار.

ويقول أبو بكري، ”هذه الشجرة عمرها أطول من أعمارنا، وهي التي تربينا في ظلها. لكن هذا العام لم يكن سهلاً علينا.“

فالمزارعون في ريف حلب واجهوا خلال هذا الموسم تحديات عديدة، من أبرزها قلة الأمطار في فصل الربيع، وارتفاع درجات الحرارة خلال الصيف، ما أثر على عقد الثمار وجودة الزيت.

ويضيف: ”بعض الأشجار أثمرت جيدًا، لكن أخرى تأثرت بالعطش، واحتاجت إلى ريّ إضافي لم نتمكن من تأمينه بسبب غلاء المحروقات“.

تُعدّ الفترة الممتدة من منتصف تشرين الأول وحتى نهاية تشرين الثاني، موسم القطاف الرئيسي في معظم مناطق ريف حلب، غير أن بعض المزارعين يفضلون تأخير القطاف حتى منتصف الشهر الحادي عشر، إذ يرون أن زيادة نضج الزيتون تعطي كمية زيت أكبر وجودة أفضل، بينما يختار آخرون القطاف المبكر وبيع الثمار مباشرة في الأسواق أو لتخليلها، لتأمين السيولة النقدية أو المونة المنزلية.

وفي لقاء أجرته صحيفة «السوري» مع أبو خالد، صاحب إحدى معاصر الزيتون في بلدة دارة عزة، قال: ”بدأنا تشغيل المعصرة منذ نحو أسبوع، والإقبال ما زال متوسطاً، فالكثير من المزارعين ينتظرون حتى يشتد نضج الزيتون“.

وأضاف أن كلفة تشغيل المعصرة ارتفعت بشكل ملحوظ هذا العام بسبب ارتفاع أسعار الوقود وقطع الغيار، وهو ما انعكس على أجور العصر حيث ارتفعت عن السنوات السابقة.

وفي جولة في سوق الهال بمدينة الأتارب، التقينا بالتاجر ابو علاء الذي أوضح أن أسعار الزيتون تختلف بين القرى وأنواع الحبوب، فالكيلوغرام من الزيتون الجيد يتراوح بين ٧,٠٠٠ و١٠,٠٠٠ ليرة سورية، بينما يباع الزيتون المتوسط الجودة بنحو ٦٠٠٠ آلاف ليرة.

وأوضح أن ”الإقبال على شراء الزيتون للمونة جيد، خصوصاً من الأسر التي تفضل تخليل الزيتون البلدي بطرقها التقليدية“، مشيراً إلى أن الطلب على الزيت الجديد سيزداد خلال الأسابيع المقبلة مع بدء عمل معظم المعاصر، متوقعاً أن يتراوح سعر صفيحة الزيت البلدي بين ٥٠٠,٠٠٠ و٦٠٠,٠٠٠ ليرة سورية حسب الجودة والنكهة.

أما أبو زهير، صاحب ورشة عمال موسمية في المنطقة، فيرى في موسم القطاف مصدر رزق مؤقت لكثير من العائلات، يقول: ”في هذا الوقت من السنة، نعمل جميعاً من الصباح حتى المساء.

وجلب عمالاً من القرى المجاورة، رجالاً ونساءً وشباباً، وهذا يوفر دخلاً يساعدهم في مواجهة أعباء المعيشة، ويضيف أن عمل القطاف رغم مشقته يحمل جوّاً من الألفة، إذ يتشارك الجميع الطعام والعمل بين الأشجار، وكأنهم يحتفلون بمهرجان ريفي بسيط .

وبحسب تقديرات المزارعين، فإن إنتاج الزيتون في ريف حلب الغربي هذا العام يتراوح بين ٦٠ و٧٠٪ من إنتاج العام الماضي، وهي نسبة متوسطة بالنظر إلى الظروف المناخية الصعبة في فصل الشتاء ومع ذلك، يعلّق كثيرون آمالهم على جودة الزيت الذي يُتوقع أن يكون ذا طعم مميز ونكهة فريدة.

أزمة الصرافات الآلية تعرقل استلام رواتب الموظفين في اللاذقية وتزيد معاناة المواطنين

تقرير/ ا- ن

تشهد مدينة اللاذقية غرب سوريا أزمة حادة في عمل الصرافات الآلية التابعة للمصرفين العقاري والتجاري، حيث أصبح كثير من الأهالي يقضون ساعات طويلة أمام الصرافات في محاولة لسحب مستحقاتهم دون جدوى، وسط شكاوى متزايدة من الازدحام وتعطل الأجهزة، وما يترتب على ذلك من مشاحنات قد تنشب بسبب الضغط الكبير.

وأوضحت مصادر محلية لصحيفة «السوري» أن السبب الرئيسي في هذه الأزمة يعود إلى حصول بعض الموظفين على إجازات مدفوعة، ما أدى إلى توقف عمل المهندسين والفنيين المسؤولين عن صيانة الصرافات، وبالتالي خروج عدد كبير منها عن الخدمة، وهو ما تسبب بزيادة الضغط على الصرافات العاملة القليلة.

وتعطل أجهزة الصراف الآلي وطوابير الانتظار الطويلة أمام القلة العاملة منها كشف عن أزمة جديدة تعصف بسكان المحافظة، حيث أصبح من الضروري معالجة هذه المشكلات بشكل عاجل لتجنب تفاقم الأزمة وإعادة الحياة إلى طبيعتها.

وأشارت المصادر إلى أن بعض الموظفين داخل البنوك يقدمون خدمات إضافية للاستفادة من خبرتهم في صيانة الأعطال البسيطة، كما كلفت الحكومة موظفين لتنظيم الأدوار أمام الصرافات، ما ساهم جزئياً في تحسين الوضع، إلا أن الحاجة الأساسية تبقى في توفير السيولة بشكل دائم داخل الصرافات، معتبرة أن هذا هو الحل الوحيد لتجاوز الأزمة.

ويعاني الموظفون والمتقاعدون الذين يتقاضون رواتب حكومية من صعوبات كبيرة في الحصول على مستحقاتهم، رغم إعلان الحكومة السورية الانتقالية عن صرف الرواتب وعن منحة مالية بمناسبة حلول عيد الفطر.

وتضاعفت الأزمة في بعض الأحيان إلى مشاجرات بين المواطنين نتيجة نفاد الأموال بسرعة، بعد أن يحصل بعض الواقفين في الطوابير على مخصصاتهم اليومية، في ظل وجود صرافة واحدة عاملة من أصل ثلاث أمام بعض الفروع، ما يفاقم الانتظار ويزيد من معاناة كبار السن.

وقال سيمون القاسم، متقاعد في اللاذقية، إنه يقف منذ ستة أيام بشكل يومي أمام الصرافات لساعات طويلة دون أن ينجح في الحصول على راتبه التقاعدي، معتبراً أن تكاليف المواصلات للوصول إلى المدينة كبدته ما يعادل راتبه تقريباً دون الحصول على أي مبلغ.

وأضاف أن المشكلة الأساسية تتعلق بتعطل جزء كبير من الصرافات الآلية، إلى جانب نفاد الأموال بسرعة نتيجة سحب رواتب عدة أشخاص باستخدام بطاقاتهم، ما يزيد من فترات الانتظار ويحول عملية قبض الرواتب إلى معاناة متكررة كل شهر.

وأكد منذر السالم، أحد المنتظرين أمام الصرافات، أن المشكلة تكمن أيضاً في عدم تنظيم الأدوار والفوضى أمام الصرافات، مطالباً الجهات المسؤولة بحل عاجل لهذه الأزمة لما تسببه من شلل في الحياة اليومية داخل المدينة، حيث يعجز عدد كبير من الموظفين عن شراء مستلزماتهم الأساسية نتيجة عدم قدرتهم على سحب رواتبهم.

وأشار مراسل صحيفة «السوري» إلى أن مشكلة الصرافات لم تبدأ بعد سقوط النظام، إذ كانت موجودة سابقاً في عهد النظام السابق نتيجة انقطاع الكهرباء والإنترنت، لكن الوضع تفاقم بعد سقوط النظام بسبب

انخفاض مخصصات البنوك من العملة، فيما كانت مواعيد صرف الرواتب أكثر انتظامًا سابقًا.

ونوه إلى أن الحد الأعلى للسحب اليومي كان محدداً بـ٢٠٠ ألف ليرة، ثم رُفع إلى ٥٠٠ ألف ليرة، فيما يمكن لمن يودع أمواله داخل البنك سحب مبلغ يصل إلى مليون ليرة يومياً، ما يعكس عدم كفاية السيولة أمام الطلب الكبير على الصرافات.

وأوضح المراسل أن بعض موظفي البنوك يساعدون أحياناً في تشغيل الصرافات عبر المولدات الكهربائية خلال الدوام، إلا أن ضعف الإنترنت الناتج عن تراجع بث الأبراج يعيق عمل الصرافات حتى مع توفر الكهرباء، ما يفاقم أزمة الانتظار ويزيد من معاناة المواطنين.

وشدد السكان على أن الحل الجذري لهذه الأزمة يكمن في تزويد الصرافات بالسيولة بشكل دائم، بالإضافة إلى معالجة مشكلات الكهرباء والإنترنت وتنظيم دور الصرافات بشكل فعّال، لتخفيف الضغط عن المواطنين وضمان استلام الرواتب بانتظام.

المقابر الجماعية في درعا... ذاكرة الموت المؤجلة وعدالة غائبة

درعا/ رجاء مختار

ما تزال عائشة من ريف درعا تنتظر خبراً عن ابنها الذي اختفى قبل سبع سنوات. جلست أمام صورةٍ باهتة على جدار بيتها الطيني وقالت: ”ما في قبر أزوره ولا شاهد أترحم عنده... بس قلبي بيحكي إنه هون، تحت تراب هالبلد“، كلماتها تختصر مأساة مئات العائلات التي لم تعرف بعد مصير أبنائها، لكنها بدأت تسمع أخباراً عن مقابر جماعية تُكتشف في كل ناحية من المحافظة.

الأخبار الأخيرة التي انتشرت على وسائل الإعلام ومنصات محلية أكدت العثور على عدة مقابر جماعية في محافظة درعا خلال الأشهر الماضية، بعضها في مناطق كانت خاضعة لسيطرة الأجهزة الأمنية والعسكرية سابقاً.

وأشارت تقارير منظمات محلية ودولية إلى أن رفات الضحايا تعود لأشخاص اختفوا قسرياً أو أُعدموا ميدانياً خلال سنوات الحرب، وأن عمليات الدفن جرت بشكلٍ متعجّل ودون أي علامات تدل على هوية المدفونين، فرق الدفاع المدني والطبابة الشرعية بدأت بمحاولات توثيق المواقع، لكن العمل يسير ببطء وسط ضعف الإمكانيات والخوف من العبث بالأدلة.

في إحدى قرى الريف الغربي، تم اكتشاف حفرة كبيرة تحتوي على بقايا بشرية وملابس مدنية، أحد الشهود، مروان، قال وهو يشير إلى المكان: ”كان في حاجز هون، الناس كانت تختفي بعد ما تمر من عنده... واللي لقيناه اليوم هو دليل على كل اللي كنا نحكيه“، المشهد أثار موجة حزن وغضب في القرى المجاورة، وخرجت عائلات كثيرة تبحث بين الصور المنشورة علّها تتعرف إلى قطعة ثوب أو ساعة كانت تخص أبناءها.

ملف المقابر الجماعية في درعا ليس جديداً، لكنه عاد إلى الواجهة بعد توسع عمليات البحث والتوثيق في الأشهر الأخيرة، خاصة بعد انسحاب عدد من القوى العسكرية من بعض المناطق، ما أتاح للأهالي والمنظمات الوصول إلى مواقع كانت مغلقة لسنوات، ومع كل اكتشاف جديد، تتجدد الأسئلة القديمة: من المسؤول؟ كم عدد الضحايا؟ وهل ستحظى العائلات بالحق في معرفة الحقيقة؟

السلطات المحلية في الجنوب، رغم محاولاتها إظهار التعاون، تواجه اتهامات بالتباطؤ في التحقيق وعدم إشراك العائلات في متابعة عملية التوثيق. منظمات المجتمع المدني بدورها تشتكي من نقص الدعم الفني والمالي، ومن غياب التنسيق مع الجهات الرسمية، ما يجعل الجهود مبعثرة وغير منهجية، بعض المنظمات طالبت بتشكيل لجنة دولية مستقلة تشرف على عمليات الكشف والتحليل، مؤكدة أن الحفاظ على الأدلة مسألة حاسمة قبل أي إعادة دفن أو نقل للرفات.

ولم يقتصر التعامل مع هذه المواقع على الجانب الإنساني، بل يمتد إلى البعد القانوني والعدلي. فكل مقبرة هي شاهد على انتهاك محتمل قد يرقى إلى جريمة ضد الإنسانية، وتوثيقها بطريقة علمية شرط أساسي لمحاسبة المسؤولين مستقبلاً.

وشدد خبراء في مجال العدالة الانتقالية على ضرورة حماية مواقع الدفن من العبث، وتجميع البيانات البيولوجية وتحليل الحمض النووي، وربطها بقاعدة بيانات المفقودين التي تعمل عليها بعض المنظمات السورية في الخارج.

وسط هذا كله، يعيش أهالي درعا حالة من القلق والترقب، البعض يخشى أن تُغلق الملفات سريعاً دون نتائج واضحة، وأن تتحول المقابر إلى رموز منسية كما حدث في مناطق أخرى من سوريا. فيما يرى آخرون أن هذه الاكتشافات، رغم قسوتها، قد تكون بداية طريقٍ نحو الاعتراف والعدالة، يقول ناشط حقوقي من المحافظة: ”ما بدنا انتقام، بدنا نعرف الحقيقة، بدنا نحط اسم كل إنسان بمكانه الصحيح“.

القنيطرة القريبة من درعا تشهد بدورها اهتماماً متزايداً بعد ورود أنباء عن وجود مواقع دفن مشابهة، وإن لم يتم تأكيدها رسمياً بعد. بعض الأهالي هناك بدأوا بتوثيق شهاداتهم، في محاولة لحفظ الذاكرة قبل أن تُمحى الأدلة.

في الوقت نفسه، تنتشر على وسائل التواصل صور لفرق محلية تعمل بجهود بسيطة، تنبش الأرض بأدوات يدوية، وتغطي الرفات بأكياس بلاستيكية، في مشهدٍ يختصر المأساة السورية بكل تفاصيلها.

العدالة في درعا ما تزال مؤجلة. فحتى اللحظة لا توجد آلية قضائية واضحة، ولا جهة مسؤولة تعلن نتائج التحقيق أو تنشر بيانات الضحايا. العائلات تنتظر، والمنظمات تعمل ضمن إمكانيات محدودة، والمقابر تزداد عدداً كل شهر. كل جثة تُكتشف تُعيد للسطح ذاكرة الخوف، لكنها أيضاً تفتح باب الأمل أمام حقيقةٍ كان كثيرون يظنون أنها ستبقى مطموسة إلى الأبد.

وتعتبر المقابر الجماعية أكثر من مجرد قضية إنسانية؛ إنها انعكاس لسنوات من الغياب والعنف والصمت. بين صور الرفات ودموع الأمهات، تتضح الحاجة إلى عدالةٍ حقيقية تعيد للضحايا أسماءهم، وتعيد للأحياء إيمانهم بأن الأرض التي ابتلعت أبناءهم يمكن أن تنطق أخيراً بالحقيقة.

نقص الأطباء والأدوية يفاقم معاناة سكان تل السمن ونازحي مخيمها شمالي الرقة

الرقة/ حسن الشيخ

تواجه قرية تل السمن شمالي الرقة ومخيمها المجاور أزمة صحية متزايدة بسبب ضعف الخدمات الطبية ونقص الأدوية والأطباء، ما يدفع السكان والنازحين إلى تحمّل تكاليف باهظة لتلقي العلاج في مدينة الرقة، في ظل غياب حلول مستدامة من الجهات المعنية.

تضم القرية الواقعة شمال مدينة الرقة بنحو أربعين كيلومتراً، أكثر من عشرة آلاف نسمة، وتعتمد على مستوصف وحيد تديره إحدى المنظمات الإنسانية بإمكانيات محدودة جداً.

المستوصف الذي يُعدّ المركز الصحي الوحيد في المنطقة يعاني من نقص حاد في الأدوية والمستلزمات، فضلاً عن غياب سيارة إسعاف، ما يجعل التعامل مع الحالات الطارئة أمراً بالغ الصعوبة.

يقول ابراهيم العنزي أحد أهالي القرية: «عندما يمرض أحد أفراد العائلة، نذهب إلى المستوصف ولا نجد سوى الفحص الأولي وبعض المسكنات. إذا احتجنا دواءً خاصاً أو معالجة متقدمة، نضطر إلى التوجه إلى الرقة، وهناك تبدأ المعاناة مع كلفة النقل والعلاج التي لا يقدر عليها أغلب الناس».

ويؤكد أحد العاملين في المستوصف أن ”الدعم المقدم من المنظمة تقلّص بشكل كبير في الأشهر الأخيرة، ولا يغطي سوى جزء بسيط من النفقات التشغيلية، موضحاً أن المركز يفتقر إلى التجهيزات المخبرية الحديثة وأجهزة الإنعاش، كما أن نقص الكادر الطبي يجعل الخدمات محدودة.

وضع المخيم لا يقل صعوبة

أما مخيم تل السمن القريب، الذي يقطنه أكثر من سبعة آلاف نازح، فيضم نقطتين طبيتين تديرهما منظمات إنسانية مختلفة، إلا أنهما لا تسدان الحاجة الفعلية للسكان بسبب قلة الأدوية وضعف الكوادر، وغالبية العاملين في هاتين النقطتين من الممرضين والمسعفين، في حين لا يوجد سوى طبيب عام واحد فقط يغطي كامل المخيم.

تقول عائشة الأحمد وهي نازحة من ريف تل أبيض تقيم في المخيم منذ أربع سنوات: «إذا مرض أحد أطفالي، أذهب إلى النقطة الطبية لكن الطبيب غير مختص، وغالباً يصف أدوية عامة غير متوفرة. أحياناً أُجبر على شراء الدواء من خارج المخيم بأسعار مرتفعة».

وتضيف: «نحتاج إلى أطباء اختصاص، خاصة في طب الأطفال والنسائية، لكن لا أحد يستجيب».

نقص الأدوية وغياب سيارات الإسعاف داخل المخيم يجعل كثيراً من النازحين يلجؤون إلى قرية تل السمن المجاورة بحثاً عن الدواء أو الفحص في المستوصف، بينما يضطر قسم كبير منهم للسفر إلى مدينة الرقة للعلاج في المشافي الخاصة، ما يحمّلهم أعباء مالية كبيرة تتجاوز قدراتهم.

رحلة العلاج المرهقة

توضح شهادات الأهالي أن تكلفة العلاج في مدينة الرقة باتت تمثل عبئاً يومياً على المرضى، يقول احمد العيسى

أحد السائقين العاملين في نقل الحالات الطبية: «نقل المريض إلى الرقة يحتاج مبالغ لا يملكها أغلب الناس، وبعضهم يضطر للاقتراض لتغطية أجرة الطريق وثمن الدواء، ناهيك عن تكاليف المشافي الخاصة التي أصبحت باهظة جداً».

ويشير إلى أن «الوضع الصحي في تل السمن والمخيم المجاور يزداد سوءاً مع مرور الوقت، الحلول المؤقتة التي تتحدث عنها الجهات المعنية لم تُترجم إلى أفعال، والمراكز الحالية لا تواكب احتياجات أكثر من سبعة عشر ألف إنسان».

ضعف الدعم وغياب الخطط

تراجع تمويل المنظمات العاملة في المنطقة خلال العامين الأخيرين انعكس مباشرة على الخدمات الصحية في المناطق الريفية، إذ تقلّص عدد العاملين وتراجعت كميات الأدوية والمعدات الطبية، وفي تل السمن والمخيم، أدى هذا التراجع إلى إغلاق جزئي لبعض الأقسام وتقليص دوام الأطباء.

يقول أحد المتابعين للشأن الإنساني إن «المشكلة لا تكمن فقط في ضعف التمويل، بل في غياب خطة مستدامة للرعاية الصحية في الريف. ما يجري هو حلول إسعافية مؤقتة، سرعان ما تتوقف بمجرد انتهاء المشروع أو المنحة».

يطالب سكان تل السمن ونازحو المخيم الجهات الصحية والمنظمات الدولية بتأمين دعم ثابت للمراكز الصحية في المنطقة، وتوفير سيارات إسعاف وأطباء اختصاص دائمين، بالإضافة إلى تجهيز صيدليات المستوصفات بالأدوية الأساسية بشكل مستمر.

كما يدعو الأهالي إلى وضع خطة طويلة الأمد تضمن استمرارية الخدمات الصحية في ريف الرقة الشمالي، وتوزيع الكوادر والمراكز بما يتناسب مع الكثافة السكانية، بدلاً من الاعتماد على المبادرات الموسمية.

ثمن الحلم في درعا... ذهبٌ يلمع على حافة الموت

درعا/ رجاء مختار

في أطراف بلدة الطيبة بريف درعا الشرقي، مع أول خيوط الفجر، يُسمع صوت معول يضرب الأرض بإصرار. صوت حادّ يقطع سكون الصباح، يتبعه همس خافت بين ثلاثة شبان. كان أحدهم، ويدعى رامي، يقول مبتسماً: ”بعد مترين بس، بنوصل للذهب“. لم يكن يدري أن ذلك ”المترين“ سيكون آخر ما يفصله عن الحياة. بعد ساعات، انهارت الحفرة فوقهم، فدفنت الحلم والجسد معاً.

رامي، ابن الرابعة والعشرين، كان نجاراً فقد عمله منذ عامين. دخل عالم التنقيب العشوائي بعدما سمع أن جاره وجد قطعة ذهبية باعها بثمنٍ يكفيه لعام كامل. ”ما عندي شي أخسره“، قالها لوالدته التي حذرته من ”لعنة الذهب“، قبل أن يخرج فجر ذلك اليوم الأخير.

قصته لم تكن استثناءً في درعا، بل أصبحت القاعدة. في محافظة أنهكتها الحرب والبطالة، باتت الحفر العشوائية أكثر من ثقوب في الأرض؛ إنها جروح مفتوحة في جسد المجتمع.

على مدار العام الماضي، تحولت القرى الممتدة بين درعا البلد وبلدة المزيريب إلى ساحات تنقيب ليلي. رجال وشبان وأحياناً أطفال، يحملون فؤوساً وكشافات، يبحثون عن ”الكنز التركي“ أو ”جرّة الذهب الروماني“. بعضهم يصدق القصص، وبعضهم فقط يريد أن ينسى الجوع.

في أحد الأزقة المظلمة، يروي أبو علاء (٥٣ عاماً) قصته وهو يمسح العرق عن جبينه:

”بعد ما فقدت ابني بالحرب، ما عاد عندي شي أخاف عليه. قالوا إن في تلة وراء المقبرة فيها ذهب. اشتغلت بالحفر مع الشباب لثلاث ليالٍ متواصلة. ما طلع معنا غير عظام قديمة وجرّة فخار مكسورة. بس حتى هالعظام رجعت ردمتها بيدي، حسّيت إنو الأرض عم تبكي“.

تتكرر الحوادث، ويختلط التراب بالدم. قبل شهر، في بلدة الحارة شمالي درعا، ابتلعت حفرة أربعة شبان دفعة واحدة. لم يبقَ منهم إلا أصوات الأمهات تصرخ على أطراف الطريق الترابي. من بعيد، كان أحد

الشهود يهمس: ”الحفرة بلعت أحلامهم قبل أجسادهم“.

بين الحفرة والأخرى، تتسع رقعة الموت بصمت. منذ مطلع العام، وثّق ناشطون محليون مقتل ما لا يقل عن عشرة أشخاص في حوادث انهيار حفر أو انفجار ذخائر قديمة أثناء التنقيب. بعضهم كانوا يبحثون عن الذهب، وآخرون عن ”قطعة أثرية“ تدرّ عليهم القليل من المال.

في بلدة جاسم، جلس سامر (٢٨ عاماً) على صخرة متشققة، يتأمل الأرض التي دفنت صديقه. يقول: ”منعرف إنو خطر، بس شو نعمل؟ الحرب سرقت كل شي. حتى الحلم صار ممنوع. وقت نسمع إنو في جرّة تركية مدفونة، بنركض كأنها طوق نجاة“.

ثم يضيف بابتسامة حزينة: ”الذهب صار مثل السراب، نركض وراه، وكل مرة يبعد أكثر“.

وراء هذه الحكايات تكمن مأساة أعمق. غياب السلطة بعد سقوط النظام جعل درعا أرضاً سائبة، مفتوحة لكل مغامر يملك فأساً وكشافاً. لا رقابة، لا قوانين تُطبّق، ولا وعي يردع.

المحامي فؤاد المسالمة يوضح أن ”المرسوم رقم ٢٢٢ لعام ١٩٦٣ يمنع التنقيب عن الآثار إلا بإذن من المديرية العامة للآثار والمتاحف، والعقوبة تصل إلى السجن ١٥ عاماً، لكن من يطبّق القانون اليوم؟“.

ويضيف في حديثه: ”ما في دولة تراقب، وما في شرطة أثرية، فصارت المسألة تجارة مفتوحة. القطع الأثرية تُباع لتجار من دمشق أو تُهرّب عبر الحدود، والناس تشارك فيها بدافع الجوع لا الجشع“.

في ريف درعا الغربي، يعمل فراس، وهو مدرس تاريخ سابق، على توثيق المواقع التي تتعرض للعبث. يقول بأسى: ”كل يوم بنسمع عن حفرة جديدة قرب موقع أثري. بعضها يدمّر طبقات كاملة من الأرض كانت بتخفي أسرار حضارات قديمة. الناس ما بتعرف إنو لما تطلع قطعة أثرية بدون دراسة، بنفقد معها قصة كاملة“.

ويتابع: ”كل إناء فخاري أو حجر منقوش هو وثيقة، مش مجرد غرض للبيع. لما يتكسر، بنفقد صفحة من تاريخ المنطقة“.

ويشير فراس إلى أن المواقع الأثرية في درعا، مثل بصرى الشام وتل الأشعري وتل شهاب، تعرضت لنهب واسع خلال السنوات الأخيرة. ”اللي محزن أكتر، إنو في شباب بيبيعوا القطعة بخمسين دولار، وهي تساوي علمياً مئات السنين من التاريخ“.

تتداخل المأساة الإنسانية مع الكارثة التراثية. فكل شاب يهبط إلى حفرةٍ باحثاً عن الذهب، يدفن معه جزءاً من الذاكرة السورية. ومع كل انهيار، تتناثر العظام واللقى الأثرية جنباً إلى جنب.

في بلدة خربة غزالة، تجلس أم باسل قرب صورة ابنها المعلقة على الحائط. ابنها قُتل وهو يحفر بحثاً عن ”خاتم ذهبي“ قيل إنه مدفون تحت بيت مهجور. بصوت متهدّج تقول: ”كان يشتغل باليومية، وما لاقى شغل. آخر مرة طلع من البيت قال لي: إذا طلعت قطعة ذهب وحدة، رح أبني بيت جديد إلك. رجع لي بكيس نايلون أسود“.

بين دموعها تضيف: ”كلهم بيدوروا عالذهب، بس ما بيعرفوا إنو الذهب الحقيقي كان في قلوبهم“.

أصوات كثيرة ترتفع اليوم في درعا للمطالبة بحملات توعية ومشاريع بديلة للشباب، تعيدهم من باطن الأرض إلى سطحها، إلى الحياة. الناشط الاجتماعي يوسف المحاميد يقول: ”لازم نوقف هالظاهرة قبل ما تصير عادة. التنقيب صار مثل المخدر، يُغرّ الناس بالوهم ويقتلهم ببطء“.

ويتابع: ”نحتاج برامج تشغيل للشباب، وتعاون مع المنظمات الثقافية لحماية التراث، لأنو إذا استمر الوضع هيك، رح نصحى بعد سنوات نلاقي درعا بلا شباب وبلا تاريخ“.

في المساء، عندما تهدأ الأصوات، تبقى الحفر مفتوحة، شاهدة على جوعٍ لم يُشبع، وعلى حلمٍ ابتلع أصحابه. يمر الأطفال قربها بخوفٍ صامت، فيما النساء يرمين نظراتٍ إلى الأرض كأنهن ينتظرن أن تُعيد لهن أبناءهن.

درعا اليوم ليست فقط مدينة تنزف من الحرب، بل من السراب أيضاً. شبابها يطاردون وهماً يختبئ تحت التراب، بينما يغيب عنهم أن ما يدفنونه في الحقيقة هو مستقبلهم نفسه.

التعليم المهني في حمص وحماة.. واقع صعب وآفاق نحو المستقبل

تقرير/ جمانة الخالد

في محافظتي حمص وحماة، يبدو التعليم المهني بوابةً مزدوجة تحمل في طياتها الأمل والإحباط معاً. فبينما يُفترض أن يُمد المصانع بالعمّال المهرة ويُغذي الأسواق بالحرفيين المؤهلين، يعاني الطلاب في هذا القطاع من نقص الإمكانيات والبنية التحتية، وضعف النظرة المجتمعية، ما يجعل شهاداتهم في كثير من الأحيان مجرد أوراق بلا جدوى حقيقية في سوق العمل.

في أحياء حمص القديمة، يقف علي خميس، الشاب العشريني، أمام ورشة ميكانيك صغيرة، وهو يحاول التأقلم مع واقع صعب بعد تخرجه من تخصص «الميكانيك العام». يقول علي: «كنت أحلم بأن أجد فرصة عمل مستقرة، لكن السوق يتطلب خبرة عملية لم تُتاح لي في المدرسة، فاضطررت للعمل بأجر محدود في ورشة صغيرة، وأنا أتمنى لو كانت الفرص أفضل.»

وفي حماة، تعاني الشابة سلمى ديوب بعد تخرجها من ثانوية الفنون النسوية، إذ لم تجد فرصة لتوظيف مهاراتها في التصميم والخياطة، رغم أنها اكتسبت معرفة عملية مهمة. تقول سلمى: «نُنظر إلينا أحياناً على أننا الطلاب الفاشلون في التعليم العام، لكن ما تعلمناه يمكن أن يكون أساساً لمشروع ناجح إذا توفرت البيئة المناسبة.»

تتفاقم المشكلة بسبب نقص المعدات والمختبرات الحديثة، وضعف المناهج التي لم تواكب التطورات التقنية، ونقص الكادر المؤهل من مدرّسين وورش عمل عملية. ويضيف مدير إحدى الثانويات المهنية في حمص: «التعليم المهني لا يزال يعتمد على الجانب النظري بشكل كبير، وغالباً ما يكون الطلاب بلا تدريب

عملي كافٍ، ما يجعلهم يفتقدون الثقة عند دخول سوق العمل.»

النظرة الاجتماعية السائدة تُشكل عقبة أخرى، إذ يُعتبر التعليم المهني خياراً ثانوياً يلجأ إليه الطلاب أصحاب الدرجات الأقل، وكأن نجاحهم في التعليم العام هو المؤشر الوحيد للقيمة. هذه النظرة تحبط الطلاب، وتفقدهم الثقة بأن جهودهم يمكن أن تُثمر، رغم أن دولاً عديدة تعتبر التعليم المهني العمود الفقري للصناعة والاقتصاد المحلي.

رغم كل الصعوبات، هناك أمثلة على النجاحات الفردية التي تعكس إمكانات هذا القطاع. فالشاب منهل حسن، الذي درس الميكانيك والكهرباء الصناعية في حمص، استطاع متابعة دراسته الجامعية في كلية الهندسة، وأصبح نموذجاً يُظهر أن التعليم المهني يمكن أن يكون طريقاً للتميز إذا توفرت الإرادة والدعم. وفي حماة، أطلقت نسرين اليوسف مشروعها الخاص لإنتاج الملابس التقليدية، مستفيدة من بعض المبادرات المحلية، لتثبت أن التعليم المهني قادر على فتح آفاق جديدة للشباب.

إلا أن هذه النجاحات تبقى استثناءات، فالقطاع يعاني من فساد وإهمال منهجي أدى إلى ضعف التحصيل العلمي وتدني مستوى المخرجات، مع غياب الربط بين الدراسة النظرية والتطبيق العملي. ونقص الكادر المؤهل، وكبار السن من المدرسين، يقوض جهود الطلاب، ويجعل العملية التعليمية غير فعالة، فيما تبقى البنية التحتية للمختبرات والورش في حالة سيئة، وعدم توفر المواد الحديثة يمنع الطلاب من اكتساب مهارات حقيقية.

في محاولة لتطوير الوضع، بدأت وزارة التربية وعدد من المبادرات المحلية تحديث المناهج وربط التعليم المهني بالجامعات والمعاهد التقنية، بالإضافة إلى إشراك الطلاب في مشاريع عملية، وتشجيع المعلمين المؤهلين على العودة للقطاع، وتقديم دورات تأهيلية للكوادر الحالية. كما تم اقتراح برامج تأهيلية للطلاب في بداية العام الدراسي لبناء شخصيات علمية ومهنية، وتطبيق أساليب تدريس حديثة تواكب التطورات التقنية وتمنح الطلاب حافزاً للعمل والابتكار.

يبقى الأمل معلقاً على الشباب في حمص وحماة، الذين يواجهون تحديات كبيرة، لكنهم يظهرون عزماً وإرادة قوية لتجاوز العقبات وإثبات قدرة التعليم المهني على أن يكون جسراً حقيقياً نحو سوق العمل ورافعةً للاقتصاد المحلي. قصص علي ومنهل وسلمى ونسرين تعكس القدرة على التغلب على الصعاب، وتثبت أن مدارس التعليم المهني يمكن أن تتحول إلى بوابة حقيقية نحو مستقبل أفضل إذا توفرت الإرادة والدعم الحقيقي.